منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الموجهة للمرأة في المجال الاجتماعي بمملكة البحريـن

بقلم الدكتورة دُنيا أحمد عبدالله أحمد *

*الدكتورة دُنيـــا أحمد، أستاذ مساعد ومنسقة برنامج الخدمة الاجتماعية في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة البحرين.وقد أنهت دراسة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية بجامعة واريك، متخصصة في مجال النوع الاجتماعي (الجندر) والإعاقة والإسلام. لتُعد أول بحرينية حاصلة على الدكتوراه في مجال الخدمة الاجتماعية وتعمل بشكل أساسي على الدفاع عن حقوق الإنسان ذو الإعاقة والمساواة في النوع الاجتماعي (الجندر). وهي عضوه نشطة في عدد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية و الإقليمية.

قائمة المحتويات

المقدمـة 1

1. منهج الدراسة 3

1.1 أهداف الدراسة. 3

الأهداف العامة للدراسة: 3

أهداف الدراسة المسحية الحالية : 3

1.2 أهمية الدراسة. 3

1.3 الإجراءات المنهجية: 4

1.3.1 منطق اختيار العينة 4

1.3.2 منهج الدارسة 8

1.3.3 الإطار الزمني: 8

1.3.4 منهجية إجراء المسح و طريقة جمع المعلومات: 9

1.3.5 صعوبات الدراسة. 10

2. خلفية مختصرة عن أوضاع المرأة الاجتماعية في مملكة البحرين 13

3. تحليل الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية 22

3.1 الخريطة الإحصائية للمشروعات 22

3.1.1 الموقف الحالي للمشروع 22

3.1.2 تاريخ بدأ المشروع 22

3.1.3 استمرارية المشروع 23

3.1.4 نطاق عمل المشروع 24

3.1.5 التغطية الجغرافيــة للمشروع 25

3.1.6 ارتباط المشروع بمشاريع أخرى 26

3.2 تنفيذ المشروعات 26

3.2.1 طبيعة الجهات المنفذة للمشروع 27

6.2.2 العاملين بالمشروع 33

3.3 أهداف المشروعات وطبيعة أنشطتها 33

3.3.1 طبيعة أنشطة المشروع 46

6.3.2 الفئات التي يستهدفها المشروع 51

6.3.3 عدد المستهدفين من المشروع و المستفيدين الفعليين من المشروع (بدءاً من التنفيذ) 52

3.4 عناصر النجاح /القوة / الممارسات الجيدة 53

3.5 عناصر الضعف /الفجوات. 54

3.5.1 توصيف العقبات 55

3.5.2 تأثير المشكلات على استمرارية المشروع 66

3.6 أساليب تقييم المشروعات ومتابعتها 67

3.6.1 مراحل التقييم 68

3.6.2 جهة التقييم 68

3.6.3 منهجية التقييم 69

3.6.4 أدوات التقييم 69

3.6.5 استفادة المشروع من عملية التقييم 70
4. الآفاق المستقبلية 70
المجالات الاجتماعية المقترح أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي 73
5. المشاريع النموذجية المقترحة 74
5.1 المشروع الأول: استقبال المطلقات مع أبنائهم في المراكز الاجتماعية 75
5.2 المشروع الثاني: برنامج لدعم المرأة البحرينية للحالات الطارئة 77
5.3 المشروع الثالث: دار الأمان 78
5.4 المشروع الرابع: مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري..... 83
5.5 المشروع الخامس: مأوى جمعية حماية العمال الوافدين 85
6. المشروع السادس: مشروع الأحوال الشخصية (أحكام الأسرة) 89
5.7 المشروع السابع: الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية 91
5.8 المشروع الثامن: مركز إصلاح للإرشاد الأسري 94
5.9 المشروع التاسع: مشروع مشكاه 96
5.10 المشروع العاشر: وحدة الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الاعاقة 97
6. النتائج والاستخلاصات 101
التوصيات و المقترحات 104
الملاحق 106
ملحق 1: بيان بالجهات التي تم مخاطبتها و دراسة مشاريعها 107
ملحق 2: الاستمارة الغير نهائية 112
ملحق 3: الاستمارة النهائية 123
ملحق 4 :رسالة الخبيرة المحلية للجهات 125
ملحق 5: قائمة بأسماء الجهات التي تحتاج رسائل رسمية من المجلس الأعلى للمرأة 127
ملحق 6: نموذج لرسالة المؤسسات من المجلس الأعلى للمرأة 130
ملحق 7: عقد الباحث المساعد 131
المراجع133

قائمة الجداول

جدول 1 تصنيف مؤسسات المجتمع المدني 5

جدول 2 عدد المشاريع التي تم دراستها و الجهات التابعة لها 6

جدول3 الجهات الحكومية 7

جدول 4 تاريخ بدأ المشاريع 22

جدول 5 استمرارية المشروع 23

جدول 6 نطاق عمل المشاريع 24

جدول 7 التغطية الجغرافية للمشاريع 25

جدول 8 ارتباط المشروع بمشاريع أخرى 26

جدول 9 طبيعة الجهات المنفذة للمشروع 27

جدول 10 استقلالية ميزانية المشروع 27

جدول 11 الجهة الممولة للمشروع 28

جدول 12 مقر المشروع 28

جدول 13 عدد المكاتب في المشاريع 29

جدول 14 التجهيزات المكتبية 30

جدول 15 عدد الحواسيب للمشاريع 30

جدول 16 وسائل النقل 31

جدول 17 الموقع الالكتروني 32

جدول 18 العاملين في المشاريع بحسب النوع الاجتماعي 33

جدول 19 أهداف المشاريع 33

جدول 20 طبيعة أنشطة المشاريع 46

جدول 21 الأنشطة التوعوية 47

جدول 22 الأنشطة التدريبية 47

جدول 23 أنشطة تنمية المهارات 48

جدول 24 إعداد الكوادر 48

جدول 25 تقديم مساعدات مالية أو عينية 48

جدول 26 أنشطة برامج الحماية 49

جدول 27 توفير مؤسسات رعاية 49

جدول 28 أنشطة لتحسين ظروف العيش 50

جدول 29 أنشطة برامج التأهيل 50

جدول 30 الفئات التي يستهدفها المشروع 51

جدول 31 استهداف المشاريع للرجال 51

جدول 32 الفئات التي يستهدفها المشروع من فئة الرجال 52

جدول 33 تحقيق المشروع لأهدافه 53

جدول 34 المشاريع التي لم تحقق أهدافها 53
جدول 35 الانجازات التي حققتها المشاريع 53
جدول 36 العقبات التي واجهت المشاريع 54
جدول 37 عدم وجود وثيقة للمشروع 55
جدول 38 عدم وضوح غايات والمشروع و أهدافه وصعوبة قياسها 56
جدول 39 مشكلات دراسة الجدوى 57
جدول 40 مشكلة التمويل 57
جدول 41 صعوبة الوصول للمستهدفين 59
جدول 42 نقص القدرات الفنية 60
جدول 43 قصور المتابعة و تركيزها على الناحية المالية 61
جدول 44 مشكلة المكان 61
جدول 45 نقص التجهيزات المادية 63
جدول 46 مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة 63
جدول 47 نقص الموارد البشرية 64
جدول 48 عدم وجود خطة للاستدامة 65
جدول 49 عدم تجاوب المستهدفين 65
جدول 50 عدم وجود مؤشرات للتقييم 66
جدول 51 تأثير المشكلات على استمرارية المشروع 67
جدول 52 تقيم المشاريع 67
جدول 53 مراحل تقييم المشروع 68
جدول 54 التقييم الذاتي 68
جدول 55 التقييم الخارجي 69
جدول 56 منهجية التقييم 69
جدول 57 أدوات التقييم 69
جدول 58 استفادة المشروع من عملية التقييم 70
جدول 59 مقترح لمرحلة التخطيط للمشروع 70
جدول 60 مقترح لمرحلة تنفيذ المشروع 71
جدول 61 مقترح لمرحلة تقييم المشروع 72
جدول 62 مقترح لمرحلة تمويل المشروع 72
جدول 63 مقترح مشاركة المرأة في المشروع 73
جدول 64 مقترح المجالات الاجتماعية يقام فيها مشاريع 73

قائمة الأشكال

شكل 1: تصنيف مؤسسات المجتمع المدني 5

شكل 2: عدد المشاريع التي تم دراستها و الجهات التابعة لها 6

شكل 3: استمرارية المشروع 24

شكل 4: نطاق عمل المشاريع 24

شكل 5: التغطية الجغرافية للمشاريع 25

شكل 6: ارتباط المشروع بمشاريع أخرى 26

شكل 7: طبيعة الجهات المنفذة للمشروع 27

شكل 8: استقلالية ميزانية المشروع 28

شكل 9: مقر المشروع 29

شكل 10: عدد الحواسيب للمشاريع 31

شكل 11: وسائل النقل 32

شكل 12: الموقع الالكتروني 32

شكل 13: استهداف المشاريع للرجال 52

شكل 14: تحقيق المشروع لأهدافه 53

شكل 15: تقيم المشاريع 67

شكل 16: مراحل تقييم المشروع 68

المقدمــة

هذه الدراسة هي أحدى الدراسات المسحية التابعة لمنظمة المرأة العربية التي تهتم بشئون المرأة العربية. حيث احتضنت منظمة المرأة العربية مشروع الدراسات المسحية للدول الأعضاء. ويهتم المشروع بمسح المشروعات والبرامج التي تستهدف المرأة في المجالات التي تقع في دائرة اهتمام منظمة المرأة العربية. حيث تقوم كل دراسة برصد المشروعات التي طبقت بالفعل في المجال محور البحث المسحي، وكذا المشروعات قيد التنفيذ الحالي، مع الحرص على رصد النتائج والأهداف التي حققتها المشروعات التي انتهى تنفيذها وكذا المراحل التي أنجزتها المشروعات القائمة. مما سيساعد على تشخيص الوضع الراهن، وعلى تعزيز ورفع كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها المنظمة في وضع خطتها المستقبلية في هذا المجال بناء على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة، بما يؤدى إلى نجاح جهود تبادل الدعم الفني بين الدول الأعضاء.

وتعد هذه المرحلة من الدراسة المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع الدراسات المسحية للبرامج والمشاريع المنفذة في الدول العربية من اجل النهوض بالمرأة حيث تركز هذه المرحلة على المشاريع الخاصة بالمجال الاجتماعي الموجهة للمرأة في السنوات الخمس الأخيرة. وتهدف الدراسة إلى الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية. حيث سبقت هذه المرحلة ثلاث مراحل. كانت المرحلة الأولى عبارة عن مسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجالات التعليم و الصحة و الاقتصاد و الإعلام. ثم المرحلة الثانية اهتمت بمسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة. و المرحلة الثالثة تم مسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجال القانون.

و تركز هذه الدراسة على المرأة (المواطنة و المقيمة) في مملكة البحرين. حيث تم عرض وتحليل 109 مشروع يهتم بالمرأة في المجال الاجتماعي كمياً و ثم تم تحليل 10 منها كيفياً. و تنقسم هذه الدراسة إلى ستة أجزاء مبتدئة بعرض منهج الدراسة المسحي مستعرضة أهداف الدراسة وأهميتها والإجراءات المنهجية المستخدمة للدراسة وعرض الصعوبات التي واجهتها الدراسة. ثم استعرضت الدراسة جزء يشرح أوضاع المرأة الاجتماعية في مملكة البحرين بلمحة تاريخية و واقعية. وبعد ذلك تم عرض الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية عن طريق تحليل الاستمارات ومن ثم عرض الآفاق المستقبلية كما وردت في الاستمارة. وبعد ذلك تم عرض 10 مشاريع متنوعة من حيث الطبيعة و الأهداف و الفئة المستهدفة كمشاريع نموذجية يمكن تكرارها في دول أخرى. وختاماً تناولت الدراسة أهم النتائج والاستخلاصات والتوصيات لتطوير المشاريع الحالية أو المستقبلية.

1. منهج الدراسة

1.1 أهداف الدراسة.

الأهداف العامة للدراسة:

i. الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة البحرينية وتحسين أوضاعها الاجتماعية.

ii. الكشف عن التوجهات والموضوعات في المجال الاجتماعي للمرأة البحرينية والوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها أو أسباب الإخفاق.

iii. تشخيص الوضع الراهن لتعزيز ورفع كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة البحرينية.

أهداف الدراسة المسحية الحالية :

i. التعرف على أنواع المشاريع الموجهة للمرأة في المجال الاجتماعي بمملكة البحرين.

ii. التعرف على مدى استمرارية هذه المشاريع.

iii. رصد وتحليل أهم المشكلات التي تواجه المشاريع الموجهة للمرأة في المجال الاجتماعي والمعوقات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها.

iv. التعرف علي المصادر التمويلية وكفايتها أو عدم كفايتها.

v. تحديد المجالات التي يمكن فيها تفعيل التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الدول المشاركة في المسح.

vi. تحديد المشاريع والبرامج التي يمكن أن تتبناها المنظمة العربية للنهوض بالمرأة وتمكينها عملياً، اجتماعياً، سياسياً.

1.2 أهمية الدراسة.

تعد أهمية الدراسة في رصد أهم المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في البحرين في السنوات الخمسة الأخيرة ودراسة أهداف وجدوى هذه المشاريع لتقديم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها منظمة المرأة العربية في وضع خطتها المستقبلية في المجال الاجتماعي للمرأة بناء على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة، بما يؤدى إلى نجاح جهود تبادل الدعم الفني بين الدول الأعضاء. إضافة إلى الوقوف عند المشاريع الناجحة للتبناها المنظمة للنهوض بالمرأة اجتماعياً وتكرار المشاريع في دول أخرى.

المشروع كخطوة أولى من أجل التعرف على الوضع الحالي للمرأة لتفادي تكرار مشاريع يمكن أن تكون قد نفذت بنجاح، وأيضا للرفع من كفاءة المشاريع المستقبلية التي سوف تتبناها المنظمة. كما يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات حول البرامج والمشاريع الموجهة للمرأة في المنظمة.

1.3 الإجراءات المنهجية:

1.3.1 منطق اختيار العينة

وفي هذه الدراسة تم مراعاة قضايا النوع الاجتماعي أثناء اختيار المشروعات حيث تم رصد المشروعات خلال السنوات الخمس الماضية (2005–2009) القائم منها والمنتهي، وتم اختيار المشاريع على أساس:

- المشروعات التي تهتم بتعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ورفع وعيها تجاه نوعها الاجتماعي.
- المشروعات التي تعزز حقوق المرأة كمواطنة وتواجه صور التمييز السلبي ضدها.
- المشروعات التي تستهدف حماية المرأة من كل أشكال العنف.
- المشروعات الموجهة للنساء الفقيرات والأرامل والمطلقات والمعيلات وذوات الاحتياجات الخاصة.

يعرف المشروع في هذه الدراسة على انه:

منظومة من الأنشطة تقوم بها مؤسسة حكومية أو أهلية وطنية أو دولية بصورة مستقلة أو بدعم من مؤسسة/منظمة دولية، ينفذ على مستوى وطني أو محلي، ويستغرق مدى زمنيا مغلقا أو مفتوحا ويستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعياً على نحو مباشر أو غير مباشر.

معايير اختيار المشروعات التي تضمنها البحث:

تم اختيار المشاريع التي لها هيكل تنظيمي و وثيقة ولا يقل مدى المشروع عن 6 أشهر ولها استدامة وقدره على الاستمرار وقابليته للتكرار. كما تم الفصل بين المؤسسة والمشروع، حيث يمكن للمؤسسة أن تنفذ أكثر من مشروع، و في حالات نادرة تكون المؤسسة هي المشروع (مثل المراكز البحثية)، فمثلاً اعتبر مركز معلومات المرأة و الطفل هو مشروع لجمعية رعاية الطفولة و الأمومة أو مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري هو المشروع التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين و لم تشمل هذه الدراسة المشاريع التابعة لهذه المراكز.

كما أن المشاريع التي تم اختيارها، غالباً ما راعت عناصر النهوض بالمرأة اجتماعيًا وهي:

- تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة والارتقاء بمكانتها ودورها في اتخاذ القرار في الأسرة والمجتمع.
- تنمية وعي المرأة بذاتها كفاعلة في المجتمع في إطار أدوارها الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية.
- تعزيز قيم المواطنة وإدراك أهمية المشاركة في المجال العام.
- تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وأداء واجباتها وتحمل مسئولياتها.

العمل على بث مفاهيم ذهنية جديدة تغير النظرة النمطية إلى المرأة (خاصة صور التمييز الثقافي والاجتماعي)، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

التوظيف الأمثل لكفاءة المرأة وقدراتها وتوجيهها نحو مزيد من المشاركة.

حماية الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء وإدماجهن في الحياة الاجتماعية.

مصادر المعلومات:

وقد تم اختيار المشاريع الأهلية من قائمة مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً)، و تم اختيار 10 تصنيفات لهذه المؤسسات بناء على وزارة التنمية الاجتماعية، وكان مجموعها 402 كما هو موضح في جدول 1، وتم انتقاء المؤسسات التي لديها مشاريع ذات صلة للاتصال واختيار مشاريعها المتطابقة مع شروط الدراسة المسحية مع مراعاة توزيعاتها في المعايير المختلفة، (مثال: التوزيع المذهبي في الجمعيات الإسلامية والجغرافي في اختيار الصناديق الخيرية...الخ). بالإضافة إلى الاستجابة في التواصل.

جدول 1 تصنيف مؤسسات المجتمع المدني[i]

	تصنيف المؤسسة	العدد
.1	الجمعيات النسائية	19
.2	الجمعيات الاجتماعية	90
.3	الجمعيات الشبابية	15
.4	الجمعيات الإسلامية	26
.5	الجمعيات الخيرية	16
.6	الصناديق الخيرية	78
.7	الجمعيات المهنية	58
.8	المؤسسات الخاصة	18
.9	الجمعيات الأجنبية	46
.10	الأندية الأجنبية	36
	المجموع	**402**

شكل 1: تصنيف مؤسسات المجتمع المدني

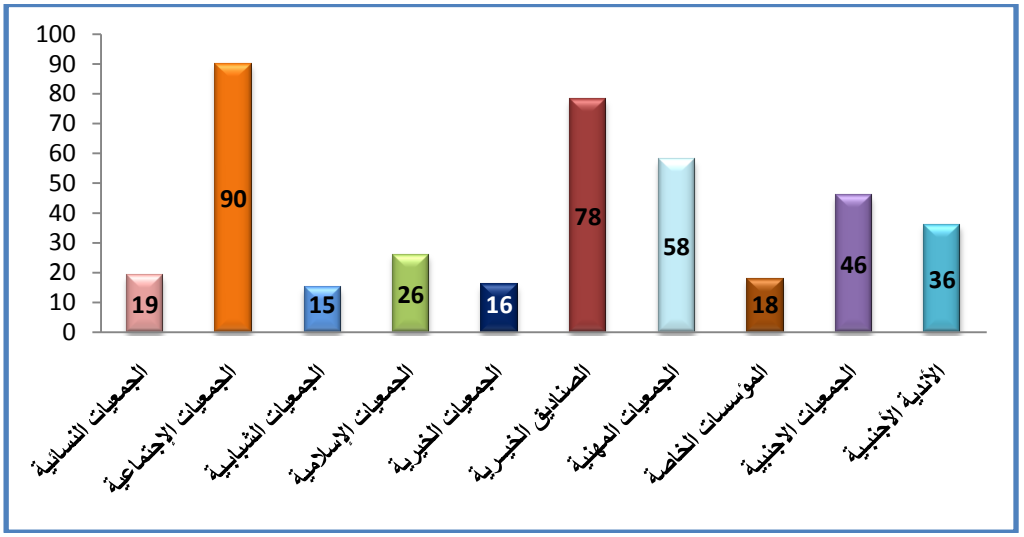

تم التقدم إلى 121 جهة حكومية وأهلية ومؤسسات خاصة لدراسة 226 مشروع كما هو موضح في جدول 2 أدناه. ولكن تم دراسة 109 مشروع فقط حيث استبعدت بعض المشاريع و لم يكن هناك تجاوب من بعض الجهات.

جدول 2 عدد المشاريع التي تم دراستها و الجهات التابعة لها

	الجهة	عدد المشاريع التي تم التقدم لدراستها	عدد المشاريع المدروسة	النسبة المئوية للمشاريع المدروسة
.1	مؤسسات و وزارات حكومية	33	25	%22.9
.2	جمعيات نسائية	42	27	%24.8
.3	جمعيات اجتماعية	36	12	%11
.4	جمعيات شبابية	11	3	%2.7
.5	جمعيات إسلامية	19	17	%15.6
.6	جمعيات خيرية	9	3	%2.7
.7	صناديق خيرية	16	4	%3.7
.8	جمعيات مهنية	18	4	%3.7
.9	مؤسسات خاصة	14	6	%5.5
.10	جمعيات فئات خاصة	7	6	%5.5
.11	جمعيات و أندية أجنبية	12	0	%0
.12	منظمات و مؤسسات دولية	9	2	%1.8
		226	**109**	**%100**

شكل 2: عدد المشاريع التي تم دراستها و الجهات التابعة لها

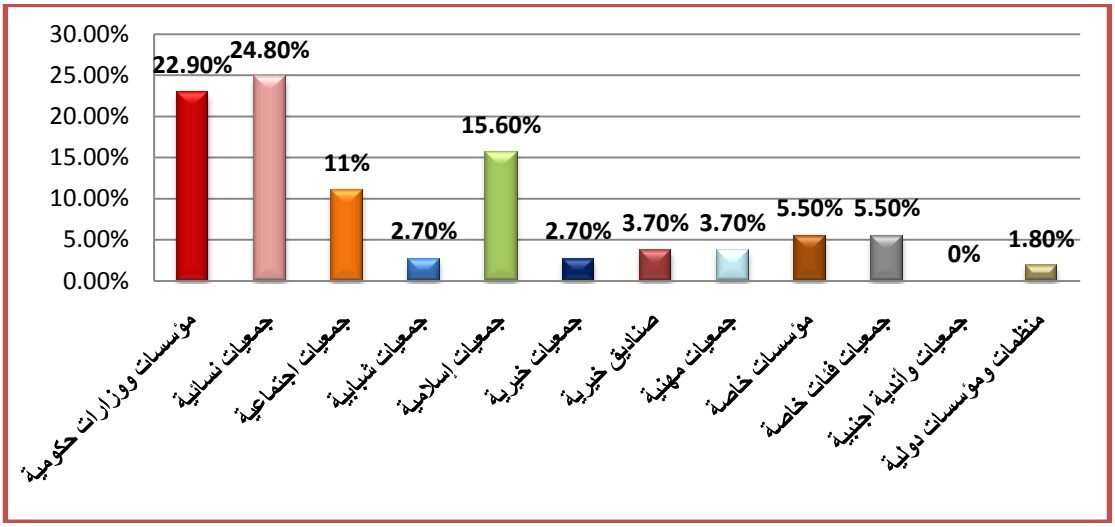

من المشاريع التي تم دراستها 26 مشروع حكومي بنسبة 22.9%، حيث تم اختيار سبع جهات حكومية لدراسة مشاريعها و هي: المجلس الأعلى للمرأة كجهة مهتمة بالمرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، كجهة مهتمة بالمشاريع الاجتماعية، أضف لدراسة مشروع واحد لوزارة الخارجية لتعامل المشروع مع الجاليات الأجنبية بالتعاون مع جهة أجنبية والتي تكفلت بملء البيانات، و مشاريع المؤسسة الخيرية الملكية، والشباب والرياضة، مركز الدراسات والبحوث، و لم نلاقِ استجابة من معهد التنمية السياسي كما هو موضح في جدول3 أدناه.

جدول3 الجهات الحكومية

الجهة	عدد المشاريع	تمت الاستجابة	لم تتم الاستجابة	استبعد
1. وزارة التنمية الاجتماعية	15	12	2	1
2. المجلس الأعلى للمرأة	7	6	1	–
3. الخيرية الملكية	3	3	–	–
4. مؤسسة الشباب والرياضة	3	3	–	–
5. وزارة الخارجية	1	–	1	–
6. مركز الدراسات والبحوث	2	1	1	
7. معهد البحرين للتنمية السياسية	2	–	2	
الإجمالي	33	25	7	1

وأكبر نسبة للمشاريع قيد الدراسة كانت تابعة للجمعيات النسائية، حيث شكلت نسبة 24.8%، نظراً أن هذه الجمعيات تركز على المرأة بشكل رئيسي. أما باقي المشاريع أهلية وخاصة من مختلف القطاعات مثل (الجمعيات الإسلامية، الاجتماعية،...الخ) كما تم توضيحه في جدول 2 سابقاً. حيث تم دراسة 12 مشروع تابع لجمعيات اجتماعية، 3 مشاريع تابعة لجمعيات شبابية، 17 مشروع تابع لجمعيات إسلامية الشيعية منها و السنية والجمعيات السياسة موزعة على مختلف التيارات السياسية الموجودة في المملكة. و3 مشاريع تابعة لجمعيات خيرية، 4 مشاريع تابعة لصناديق خيرية موزعة جغرافياً على مناطق المملكة، 4 مشاريع تابعة لجمعيات

مهنية، 6 مشاريع تابعة لمؤسسات خاصة، 6 مشاريع تابعة لجمعيات فئات خاصة مهتمة بالأشخاص ذوي الاعاقة، ومشروعين تابعين لمنظمات دولية أحداها تابع لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية المختص بالشراكة الشرق أوسطية ومشروع تابع لمنظمة دولية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي). (أنظر ملحق 1: بيان بالجهات التي تم مخاطبتها و دراسة مشاريعها). وكان هذا التوزيع بين القطاعات المختلفة مقصوداً لكي لا يتم عرض مشاريع تابعة لجهة معينة، مما سيحدد النظرة الشاملة للمشاريع في المملكة.

1.3.2 منهج الدارسة

يعد هذا البحث من البحوث التي استخدمت المنهجين الكمي و الكيفي. فقد اعتمدت على الدراسة المسحية معتمدة على استمارة مكون من 5 بنود، تحوي 30 سؤالا. تغطي البيانات العامة عن المشروع ونطاقه و مداه و تنفيذه والفئات المستهدفة والتمويل و أهم الانجازات والمشكلات مع عرض آليات التقييم والمتابعة والرؤى المستقبلية للمشروع. معتمدة الأسلوب المسحي التحليلي سبيلا لتحقيق أهداف المنهج العلمي من فهم الظاهرة وتفسيرها بهدف التحليل والخلاص إلى نتائج محددة.

تم تصميم استمارة خاص للمسح يملأ من قبل الجهات المعنية أثناء مقابلة الشخصية مع مسئولي وموجهي البرامج والتي تعتبر من أدوات الدراسة الكيفية. و لتقييم صدق أداة الدراسة المسحية وضعت الاستمارة بمشاركة فريق من الخبراء مكونه من خبراء في المجال الاجتماعي من 15 دولة عربية بقيادة منسق وخبير اجتماعي ذو خبرة مميزة في مجاله الأستاذ الدكتور أحمد زايد.

1.3.3 الإطار الزمني:

المرحلة الأولى(مارس 2009):

عقد ورشة تمهيدية لمشروع الدراسات المسحية–المجال الاجتماعي والمنعقدة في القاهرة في الفترة من 17–19 مارس 2009 حيث اتفق الخبراء على تعريف المجال الاجتماعي وتبني استمارة البحث ومعايير اختيار المشاريع ومنهجية البحث.

المرحلة الثانية (ابريل 2009):

- اختبار الاستمارة و إجراء تعديلات (أنظر ملحق 2: الاستمارة الغير نهائية).
- الحصر الأولي و المبدئي للوضع القائم ومسح بعدد المشروعات عن طريق مراجعة وتحليل المصادر الثانوية (الدراسات والإحصاءات المتاحة سلفاً) ومراجعة ما هو متاح وذي صلة من البيانات المحلية عن الموضوعSecondary Analysis .
- كتابة الإطار النظري عن أوضاع المرأة الاجتماعية في مملكة البحرين.

المرحلة الثالثة: (مايو- يوليو 2009):

- استلام الاستمارة في شكلها النهائي، مرسلة من قبل الأستاذ الدكتور أحمد زايد منسق المشروع بتاريخ 2009/5/10 (أنظر ملحق 3: الاستمارة النهائية).
- اختيار الفريق البحثي.
- حصر المشاريع التي ستتم دراستها و أخذ التصاريح (أستغرق فترة أطول وامتد أخذ بعض التصاريح لشهر سبتمبر بسبب فترة الصيف ودخول رمضان وإجازة العيد).

المرحلة الرابعة (أغسطس- سبتمبر 2009):

- جمع البيانات (ارتبطت بالحصول على التصاريح و امتد الحصول على بعض البيانات إلى منتصف أكتوبر).
- تفريغ البيانات و تحليلها (كماً و كيفاً).

المرحلة الخامسة(أكتوبر- نوفمبر 2009):

- إصدار التقرير النهائي والتوصيات.

1.3.4 منهجية إجراء المسح و طريقة جمع المعلومات:

تمثلت الخطوة الأولى بتحديد الجهات التي ستتم مخاطبتها وتم التنسيق معها. ورافق ذلك جهود بحث واتصالات و زيارات شخصية من فريق البحث المكلف لحصر المشاريع. وتبعا للاستجابة و تطابق المشروع لمعايير هذه الدراسة تم تحديد إدراجه أو إبعاده. و بدأ جمع البيانات اعتماداً على رسالة المنظمة و رسالة الخبيرة المحلية للجهات (أنظر ملحق 4). والجهات التي رفضت اعتماد هاتين الرسالتين و طلبت رسالة من المجلس الأعلى للمرأة تم التنسيق مع المجلس لكتابة رسائل لهذه الجهات فقط (60 رسالة) (أنظر ملحق 5: قائمة بأسماء الجهات التي طلبت رسائل رسمية من المجلس الأعلى للمرأة)، أضف لرسالة مفتوحة من المجلس الأعلى للمرأة (أنظر ملحق 6: نموذج لرسالة المؤسسات من المجلس الأعلى للمرأة) و تم أخذ الرسائل وتوزيعها بمعرفة الفريق البحثي. و من ثم تم الاتصال لملء الاستمارات إما بالمقابلة الشخصية المباشرة أو غير المباشرة، وتم شرح بنود الاستمارة و أهداف الدراسة. وبعد استلام جميع الاستمارات تم تجميع وتحليل الاستمارات.

الفريق البحثي:

بعد عرض الدراسة الحالية و أهدافها و عرض بنود الاستمارة على الباحث المساعد ثم توقيع العقد للاتفاق على المهام كما تم تزويد مساعدة البحث:

- 100 نسخة من الاستمارة
- المستند المرجعي للمشروع للالتزام به
- 100 نسخة من خطاب منظمة المرأة العربية لتسهيل المهمة
- خطاب من جهتي تخولهما بجمع البيانات

(انظر

ملحق 7: عقد الباحث المساعد)

فريق البحث مكون من :

1. الخبير
2. باحث مساعد
3. مدخل بيانات
4. سكرتيرة
5. مترجم (للجمعيات الأجنبية و الدولية فقط)

اتصال الباحثتين بالجمعيات الأهلية بهدف شرح الموضوع مع إرسال نسخة من الاستمارة باليد و بالبريد الالكتروني و الفاكس وتحديد موعد لزيارة تلك الجمعيات لملء الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية.

تم ملء معظم الاستمارات عن طريق المقابلة الشخصية، في حين أن بعض المؤسسات قامت بملء الاستمارة بنفسها بعد أن تم شرح بنود الاستمارة و البيانات المطلوبة وبالمتابعة مع الفريق، و كان عدم إجراء المقابلة الشخصية لأسباب خاصة بالمؤسسة والوقت. و في حالة المؤسسات الحكومية تم التنسيق مع منسق و الذي بدوره قام بتوزيع الاستمارات على المختصين بالجهة (مثال: استمارات المجلس الأعلى للمرأة و وزارة التنمية الاجتماعية).

بلغ عدد الاستمارات الموزعة (226 استمارة) التي تم الإجابة عليها و تحليلها (117 استمارة فقط). وتم استبعاد (8 استمارات) لعدم مطابقتها لشروط الدراسة المحددة.

ثم تم تفريغ البيانات في برنامج Excel عن طريق مدخل بيانات ثم تم تحليلها من قبل الخبيرة تحليلا كمياً و نوعياً.

1.3.5 صعوبات الدراسة.

واجهت الدراسة المسحية عدة صعوبات بعضها إجرائية و بعضها مادية والأخرى معلوماتية وصعوبة تحليل الفئة المستهدفة و صعوبات تحليلية. وبعض هذه الصعوبات تعمل على مضاعفة مجهود فريق العمل و أيضا تؤثر على نوعية بيانات الدراسة. وعرض أهم الصعوبات التي رافقت الدراسة المسحية ليتم التغلب على الممكن منها في البحوث القادمة وللتعرف على أسباب بعض الثغرات الموجود في الدراسة بسبب الصعوبات.

1.3.5.1 صعوبات إجرائية

الاستمارة

- كان من المتوقع أن تكون الاستمارة الكترونية بحيث تملأ الكترونياً بعد أن يشرح الفريق الاستمارة لمستوفي البيانات. لأن الاستمارة الالكترونية تفرغ تلقائياً ليسهل عملية التحليل و يقلل الجهد البشري ويقلل من الأخطاء ويضمن صدق و ثبات المعلومات. وحتى الاستمارات

التي تملء يدوياً يمكن لفريق البحث أن يفرغه آلياً لاحقاً ليحلل بنفس الطريقة مما كان سيوفر الجهد و يضمن دقة أكبر.

- رغم أن الاستمارة جيدة من حيث المعلومات التي تغطيها، إلا أن إخراجها لم يكن في المستوى المطلوب بخصوص الجداول، فمثلاً سؤال 24 كان من الصعب معرفة لأي فقرة تتبع الإجابة. و غياب اسم المشروع عن غلاف الاستمارة و الاكتفاء باسم المؤسسة، علماً إن بعض المؤسسات لديها أكثر من مشروع، يصعب العودة للاستمارات.
- بعض أسئلة الاستمارة غير قابلة للقياس.
- كون الاستمارة فقط باللغة العربية سبب عدم تجاوب الجمعيات الأجنبية و الدولية، مما دعا في نهاية الأمر لترجمة الاستمارة و إرسال نسخة منها للمنظمة للاستئذان قبل إرسالها ولكن بسبب عدم الحصول على رد منهم بالموافقة أو الرفض لم تُعمم النسخة الأجنبية و تم فقط إرسالها لجهتين بناء على طلبهم لإرسال نسخة مترجمة، مما أدى إلى استهلاك وقت أطول و غياب مشاريع و معلومات كانت ستفيد الدراسة.

التوقيت

- دخول فترة الصيف وهي فترة إجازات ثم دخول شهر رمضان الكريم وإجازة العيد، مما أخر الحصول على الموافقات و بدء الدراسة.
- بطء الاستجابة من بعض الجهات.
- بعض المؤسسات والوزارات استغرقت أكثر من ستة أسابيع لترتيب المقابلة. طلب البعض منهم أن تُرسل الاستمارة بالبريد الالكتروني الذي سهل العمل كثيراً حتى يتعرفوا على جميع الأسئلة ومن ثم رفعها إلى الجهات العليا حتى يتم استكمالها من قبل الشخص المسئول.
- جميع الجهات الحكومية تعمل في الفترة الصباحية فقط. لذا فإن لقاء ومقابلة تلك الجهات يتطلب تفرغا في الفترة الصباحية. علماً بأنني و الفريق البحثي نعمل في هذه الفترة مما سبب صعوبات كثيرة.
- بعض الجمعيات الأهلية ليس لها دوام ثابت و العمل قائم على متطوعين مما يصعب إيجاد وقت مناسب للقاء بهم.

الموافقة والإجراءات الإدارية

- عدم استجابة بعض الجهات الأهلية تماما بالرغم من الاتصال الشخصي بها.
- بطء الردود وملء الاستمارات، حيث استغرقت أكثر من شهر عند بعض الجهات.
- صعوبة التوصل إلى الشخص المعني بالمشروع في تلك الجهات.
- العديد من المؤسسات التي اتصلنا بها لم تبد تعاونا إيجابيا .

- بعض المؤسسات أبدت رفضها بالتعاون إلا إذا كانت هناك رسالة رسمية باسمها من المجلس الأعلى للمرأة وعدم قبول رسالة مفتوحة من المنظم و المجلس، مما أطال في فترة الإجراءات وصعبها على فريق البحث و المجلس الأعلى للمرأة الذي قام مشكوراً بإعداد الرسائل و إرسالها.
- بالرغم من التجاوب الكبير من بعض المؤسسات لتغطية المعلومات في الاستمارات، إلا أن تأخر العديد من الجهات في إيصال الاستمارات شكل صعوبة في البدء في عملية الحصر و التدقيق والتحليل، مما استدعى عملية المتابعة المستمرة و إعادة الاتصال بهذه المؤسسات.
-

1.3.5.2 صعوبات مادية

نظرا لكون الدراسات المسحية تسعى لتوافر سمات محددة من المهم تجليها في منهجية الدراسة المسحية الميدانية، التي تتطلب بالتالي العديد من الطاقات البشرية والوقت الكافي لإنجازها و التكلفة المالية التي تغطي مثل هذا الجهد العلمي،و بالذات حينما تكون موجهة لدول الخليج التي تتصف بارتفاع تكلفة المعيشة و بالتالي ارتفاع تكلفة الدراسة ذاتها. لقد شكلت ميزانية الدراسة المسحية أحد أهم الصعوبات التي عطلت إمكانية الاستفادة من طاقات بشرية أكبر عددا و أيضا من الاستفادة من مهارات علمية كان لها أن تسهم في تعزيز المنظور التحليلي و الإحصائي و المسحي الميداني، فتم التحرك في ضوء الميزانية المرصودة و تحميل الطاقم الكثير من الجهد و الوقت لإعدادها بالصورة المطلوبة.

1.3.5.3 صعوبات معلوماتية

- على الرغم من وجود جهات كثيرة تقدم برامج للمرأة إلا أن أغلب تلك البرامج تكون على شكل دورات أو محاضرات توعية لعدد محدود أو أنها برامج غير مستمرة أو منتظمة، وبالتالي تم استثنائها من المسح لعدم تطابق شروط البحث عليها.
- الكثير من المشروعات غير مكتوبة وليست لها أهدافا واضحة ولكن عند المقابلة يضيف الشخص المعني عدة أهداف عشوائية غير مدروسة.
- بعض الاستمارات كان بها بعض البيانات الناقصة، إما لعدم معرفة مستوفي البيانات لهذه المعلومات أو لعدم الاهتمام بملئها خصوصاً الاستمارات التي تم ملئها بدون مقابلة بناء على طلب الجهة. مما سبب معاودة الاتصال بالجهات مرة أخر و التي تجاوب بعضها و الآخر ضلت غير مستكملة مما أثر على جودة البيانات.
- لم يكن من السهل الحصول على المعلومات لضعف القواعد المعلوماتية و بالتالي تأخر الردود على الاستمارات التي تم إيصالها للجهات المطلوبة، مما أسهم في تأخير جمع الاستمارات و أيضا في إعادة التدقيق على طبيعة المعلومات الواردة في الاستمارات.

- صعوبة تحديد المشاريع الاجتماعية لتداخلها مع المجالات الأخرى.
-

1.3.5.4 صعوبات تحديد الفئة المستهدفة

صعوبة تحديد الفئة المستهدفة من ناحيتين، أولاً تحديد المجال الاجتماعي الذي يتداخل مع المجالات الأخرى. وثانياً بعض المشروعات اتصفت بالعمومية، أي أنها يمكن الاستفادة منها من قبل المرأة والرجل على حد سواء. هناك العديد من البرامج التي توجه للعموم وليس من ضمن أهدافها المرأة ولكن في المضمون هي موجة للمرأة .

1.3.5.5 صعوبات التحليل

- غياب الاستمارات الالكترونية التي ناقشتها سابقاً صعب و أطال فترة التحليل، وعدم وجود برنامج و طريقة موحدة لتفريغ البيانات مما كان سيسهل عملية التفريغ و التحليل و من ثم عملية الدراسة المقارنة بين الدول العربية.
- بعض الجهات لم تحدد بعض البيانات كمياً كعدد الفئة المستهدفة واكتفت بذكر جميع شرائح المجتمع أو حددت الفئة ككل و ليس رقمياً، رغم انه من المتوقع أن يحلل هذا السؤال رقمياً، وقد يعود هذا لعدد سكان البحرين.
- تحليل البيانات النوعية والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستمارة تطلبت كثيراً من الوقت والجهد خاصة أن عدد المشاريع التي تم توزيع الاستمارات عليها هو 226 مشروع و تم تحليل 109 مشروع، مما أثر على تغلب التحليل الكمي على الكيفي في الدراسة. وباطلاعي على الدراسات المسحية السابقة لمملكة البحرين تراوح تقديرياً حجم المشروع في مجال التعليم تم توزيع 96 استمارة وتحليل 85 استمارة. في مجال الصحة توزيع 29 وتحليل 27. وفي مجال الاتصال تم توزيع 84 و تحليل 43 استمارة. وحاولت تجاوز هذه المشكلة باختيار 10 مشاريع مراعياتاً فيها التنوع وتم تحليلها كيفياً لإلقاء الضوء بصورة أفضل وتخطي مشكلة الاكتفاء بالتحليل الكمي.

2. خلفية مختصرة عن أوضاع المرأة الاجتماعية في مملكة البحرين

تُعتبر مملكة البحرين، هذه الجزيرة الصغيرة في العالم العربي، من الدول المتحررة فكريا في طريقة فهمها وممارستها للدين الإسلامي الحنيف. ساعدها على ذلك المناخ السياسي والاقتصادي المُهيأ لها من قِبل حاكمها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذي تطور في عهده حقوق المرأة بشكل تدريجي منذ توليه مقاليد الحكم عام 1999. يُشكل مواطنو البحرين حوالي نصف عدد السكان الكلي للبحرين والذي يُتوقع أن يكون قد بلغ المليون نسمة[ii].

وبينما الجدل العرقي والطائفي مازال مصدرا أساسيا للمتاعب إلا أنها باتت حافزا لانخراط المرأة في النشاط السياسي مطالبة ومبرهنة بمساواتها في الحقوق الاجتماعية والديمقراطية[iii]. و تأثر الحقوق والواجبات ودور النوع الاجتماعي (الجندر) للمرأة في البحرين بأعراف البلاد ودينها. تتأثر الحقوق الاجتماعية والثقافية للمرأة البحرينية بشكل كبير بالعادات والتقاليد، والتي تنحاز للرجل وتمنحه حقوقاً أعلى وأفضل من المرأة. وهكذا لا تتساوى المرأة مع الرجل في معاملة المجتمع لها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. وفي غضون الخمسة سنوات الماضية، تم تعديل بعض الأمور كالمتعلقة بمزايا السكن والبطالة لحماية المرأة والرجل من الفقر. إن تأسيس الاتحاد النسائي والمشاركات الفعّالة للجمعيات النسائية قد زاد من نسبة تأثير المرأة وتواجدها الفعّال في المجتمع، إلا أن نفوذها مازال غائباً عن المجالس البلدية[iv].

ومع ضغط وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني (NGOs)، الاتحادات والمظلمات العالمية، فقد اتخذت الحكومة خطوات نحو التقدم بمكانة المرأة في البحرين في السنوات الأخيرة. حيث لعب المجلس الأعلى للمرأة دورا بارزا في هذا التقدم يدا بيد مؤسسات المجتمع المدني – بما فيها الإتحاد النسائي التي تشكل مظلة الجمعيات النسائية بالبحرين– وذلك لرفع حقوق المرأة. وقد وجهت جهودها إلى تكوين وتوحيد قانون أحكام الأسرة بغية استبعاد بعض الأمور الغير عادلة في تطبيق الشريعة، إلا أن هذه الجهود مازالت محدودة جدا[v].

ومنذ تبني ميثاق العمل الوطني عام 2001 ومن ثم إصدار دستور مملكة البحرين عام 2002 فقد تطور مفهوم الاستقلال والأمن وحرية الفرد. إن دستور البحرين لعام 2002 يضمن المساواة بين الرجل والمرأة "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية."[vi]. كما يمنح الدستور جميع المواطنين حق التعلم والرعاية الصحية، التملك، الإسكان، العمل وحق الدفاع عن الوطن وحق الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

قامت البحرين بتوقيع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2002 ولكن بتحفظ على بعض النقاط الهامة من ضمنها ما يخص قانون الأسرة، منح الجنسية وحقوق الإسكان. و يُعتبر تفعيل (سيداو) بطيئا، رغم أنه في بعض الحالات القليلة جدا، تمكنت بعض النساء من منح الجنسية لأبنائهن. ورغم حصولهن على الرعاية الصحية وفرص التعليم والتوظيف، إلا أنهن مازلن بحاجة إلى الدعم المستمر في هذه النواحي خاصة للوصول إلى المساواة مع الرجال. وقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المجال الوظيفي والعمل الحر حتى أن بعض سيدات الأعمال البحرينيات أُدرجت أسمائهن ضمن أقوى سيدات الأعمال في العالم[vii].

تتفوق المرأة في قدرتها على الاندماج في المجتمع المدني والسياسي والنمائي على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني. وتُشكل أكثر من 4,000 امرأة اليوم ما نسبته

60% من كامل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، كما تحتل الكثير منهن مناصب قيادية بتلك المؤسسات[viii] والتي بلغ مجموعها 474 مؤسسة مجتمع مدني حتى أغسطس من عام 2009 [ix]، إلا أن 19 منها فقط تهتم وتُركز على حقوق المرأة، منها 12 جمعية نسائية عضوه في الاتحاد النسائي، والتي تهدف إلى دمج المرأة الفعلي في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار في البرلمان ومناصب حكومية أخرى ومحاربة شتى أصناف التمييز ضد النوع الاجتماعي (الجندر).

ولانضمام المرأة بالمنظمات الغير حكومية علاقة مباشرة بنجاحهن في الانتخابات المحلية والوطنية لأن المرشحات يعتمدن على دعم العضوات. فقد رشحت خمسة نساء فقط أنفسهن عام 2006 للانتخابات البلدية مقارنة بإحدى وثلاثين مرشحة عام 2002، وقد يعود ذلك إلى أن المرشحات ذوات الكفاءات العالية فضلن رشح أنفسهن لانتخابات البرلمان[x].

لقد فازت سيدة بحرينية بمقعد في البرلمان بعد الترشيح للانتخابات النيابية عام 2006 بالتزكية، فباتت بذلك أول امرأة منتخبة كعضو في البرلمان من دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة. إلا أن المرأة في البحرين مازالت غير متصدرة لمراكز صنع القرار حيث لم تشغل سوى ربع المقاعد فقط في مجلس الشورى المُعيّن. وتمثيلها في قطاع الحكومة ونظام القضاء والحقل السياسي مازال غير كافيا. إلا أن بعض النساء خاضت مضمار العمل القضائي في السنوات الأخيرة وحملت امرأتان حقائب وزارية. ورغم تواجد وتزايد عدد النساء في حقل الصحافة إلا أن أمورا كحقوق المرأة قلمّا تُناقش أو تُطرح في الإعلام[xi].

و يعد المجلس الأعلى للمرأة ممثل الحكومة الرئيسي والذي يدعم تطوير وحماية حقوق المرأة، والذي أنشئ وفقا للمرسوم الملكي عام 2001 بغرض مساعدة الحكومة في رسم سياستها في القضايا المتعلقة بالمرأة. والى جانب نشر الدراسات، تطوير المشاركات السياسية للمرأة، تنظيم ورش العمل والدفاع عن قضية مساواة النوع الاجتماعي (الجندر)، فقد دعم المجلس تصنيف قانون أحكام الأسرة والمساواة في حقوق المواطنة. وفي بُنية الدولة؛ فإن منصب رئيس المجلس الأعلى للمرأة يُقيّم كوزير ولكن دون حقيبة وزارية[xii].

مازالت المرأة البحرينية غير قادرة على منح جنسيتها لزوجها الغير بحريني، بينما تمنح المادة السابعة من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 هذا الحق للمواطن البحريني الرجل. بل أكثر من ذلك، فإن القانون يتعهد بمنح الأولاد الجنسية البحرينية من جهة آبائهم فقط بينما لا يمنحه من جهة الأمهات[xiii]. في سبتمبر عام 2006 تم منح 370 طفلا لأمهات بحرينيات وآباء غير بحرينيين الجنسية البحرينية إلا أن ذلك تم بصفة استثنائية من قبل الملك وتكرار ذلك مرة أخرى غير مضمون[xiv]. في نوفمبر 2008 وفي ظل الجهود لتأسيس وإثبات هذا الحق فقد أيّد المجلس الأعلى للمرأة مرئيات لتعديل قانون الجنسية للسماح لأولاد هذه الفئة الحصول على الجنسية البحرينية بعد التأكد من مطابقة المتطلبات. كما دعا المجلس الأعلى للمرأة مؤسسات

المجتمع المدني النسائية ولجان المرأة (لجنة التعاون) بفتح الحوار لإبداء مقترحاتهم وإضافة متطلباتهم في هذا الشأن.

ليس لدى البحرين قانون أحوال شخصية موحد، حيث يتم البت في قضايا الزواج، الطلاق، الحضانة والميراث من قبل المحاكم السنّية والجعفريّة (الشيعيّة). القضاة في هذه المحاكم عادة ما يكونون من خريجي الدراسات الإسلامية بخلفية قانونية بسيطة أو معدومة. وعليه فإن حكمهم القضائي يكون صادرا وفق تقييمهم الشخصي وقراءاتهم لقانون الأحكام الإسلامية. ولأنهم قد يطبقون الشريعة بمفهوم استبدادي، فعادة ما تكون أحكامهم مؤذية ومناهضة لحقوق المرأة.

مؤسسات المجتمع المدني النسائية بدأت تؤيد وتطالب بسن قانون الأحوال الشخصية الموحد منذ 1982، وتم دعمها علنا من قبل المجلس الأعلى للمرأة في أواخر عام 2005. وقد عمل الإتحاد النسائي مع رجال الدين للمذهبين السني والشيعي و رجال القانون على نسخ مسودة قانون أحكام الأسرة الموحد، وتم تقديمها للحكومة بواسطة الإتحاد النسائي في ديسمبر 2008. تأتي المعارضة الأساسية من قبل بعض الجماعات الدينية والتي تصر على أن لكلتا الطائفتين السنية والشيعية قوانينها الخاصة للطلاق والميراث. بل وأن شريحة معيّنة من المجتمع تطالب بالعودة إلى القيم الإسلامية والعُرفية، وقد قاد الاصطدام بين هذين الرأيين إلى بلبلة سياسية وقيام المظاهرات بشأن قانون الأحوال الشخصية بصفة خاصة. في نوفمبر 2005، قامت جمعية الوفاق الإسلامية السياسية بتنظيم مظاهرة ضد تعريف قانون الأحوال الشخصية والتي تفاقمت لتضم 120000 شخص، وللمفارقة فقد أنحشد حلف من مؤيدي القانون في اليوم ذاته إلا أن عددهم لم يتجاوز الخمسمائة[xv].

يوم 27 مايو2009، أقر البرلمان قانون أحكام الأسرة الشق السني فقط و أن المقصود أصلا لتغطية جميع البحرينيين ولكن، وبعد احتجاج الكثير من النواب الشيعة، لا ينطبق إلا على السنة. احتجت بعض المؤسسات النسائية على انقسام القانون و فضل البعض اعتماد شق بدلا من الانتظار حتى يوافق البرلمان لاحقا على قانون موحد لأحكام الأسرة.

و اعتمد بذلك قانون أحكام الأسرة للسكان السنة في البحرين في أيار/مايو 2009 في حين أن قانون أحكام الأسرة للشيعة يستمر الفصل فيها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية كما تفسرها قضاة منفردين[xvi]. الزواج والطلاق والحضانة والميراث هي الحالات التي تنظرها المحاكم منفصلة بين المسلمين السنة والشيعة. دون تدوين قانون، يجوز للقضاة في هذه المحاكم، وغالبا من علماء الدين المحافظين مع ضئيلة أو معدومة التدريب القانوني الرسمي، أن يحكموا وفقا لتفسيرات وقراءات للشريعة الإسلامية. على الرغم من أن السنة هي الآن محمية من مثل هذه الأحكام التعسفية، التي أثبتت أن يكون عادة على حساب حقوق المرأة، ويجوز للقضاة الشيعة مواصلة تنفيذ تفسيرهم الخاص للشريعة الإسلامية.

ورغم أن الدستور لا يميز بين الناس على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، إلا أنه لا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز. قانون الجزاء رقم 15 لسنة 1976 لا يحوي على أية عقوبات للعنف ضد المرأة سواء في مكان العمل أو غيره في المجتمع. حيث ليس هناك أي سياسة قانونية أو حكومية تطرح موضوع التمييز ضد النوع الاجتماعي (الجندر) وتفتقر إمكانية التنفيذ التعامل معها في حال حدوثها. فقانون العقوبات يحوز مسألة العنف ضد المواطنين بشكل عام وهذا لا يكفي لحماية المتضررات من المضايقات الجنسية وسوء المعاملة. فقلّما تلجأ الزوجات، البنات والعاملات الأجنبيات للإبلاغ القانوني عن العنف المُوجه ضدهن، وحتى إن فعلن، يتجنب مرتكبو هذه الأفعال عقوباتهم مما يُعرض هذه النساء للمزيد من المضايقات وسوء المعاملة. وحتى وإن اعترف الرجل بما ارتكبه فكل ما يواجهه هو أيام قليلة بالسجن كعقوبة وتوقيع تعهد ودفع كفالة.

عقوبة الاغتصاب هو السجن مدى الحياة[xvii]، بينما لا يُصنف اغتصاب الزوج لزوجته كجريمة. زد على ذلك أن المادة 353 من قانون العقوبات يُعفي المغتصب من العقوبة إذا وافق على الزواج من ضحيته[xviii]، ومع أن البعض قد يعتبر ذلك حماية للمرأة من العار الذي أُلحق بها فإن الضرر النفسي لهذا الحكم عميق جدا كما أن معظم هذه الزيجات تنتهي بالطلاق. وقد يطلق الزوج بقرار أحادي الجانب للإفلات من العقوبة والتخلص من مسئوليات الزواج في آن واحد، وقد أدّى كل ذلك إلى امتناع المُغتصبات عن الإبلاغ. أما قضايا القتل للشرف فهي مُعاقبة في القانون البحريني، إلا أن المادة 334 من قانون العقوبات تسمح بتخفيف العقوبة على الزوج أو الزوجة في حال ضبط الطرف الآخر مُتلبسا سواء قتل الطرف الآخر أو من يمارس الخيانة معه/معها[xix].

وقد أخذت الحكومة على عاتقها طوال الخمسة سنوات الماضية مسئولية مقاومة المتاجرة بالبشر، كما أنشأت الملاجئ لمساندة النساء المعنّفات، إلا أنهن بحاجة للمزيد من الدعم والحماية. ورغم أن العبودية محرّمة من قبل الدين والقانون إلا أن ممارساتها لا تزال تُطبّق في الواقع وتزداد وطأتها على العمال الأجانب. حيث بات الاتجار بالبشر همّا عالميا ورغم اتخاذ البحرين لبعض الإجراءات لمحاربة هذه الظاهرة، إلا أننا بحاجة للمزيد من الجهد بهذا الخصوص. لقد تمّ إدراج البحرين على قائمة تقرير هيئة الأمم المتحدة للاتجار بالبشر كوجهة للأشخاص المُتاجر بهم بما فيهم المُتاجَرين لغرض الدعارة[xx]. في نوفمبر 2007، أنشأت الحكومة وحدة خاصة في وزارة الداخلية بغرض التحقيق في المتاجرة الجنسية بالتحديد، ولكنها لم تسجل أي حالات ضبط، دعاوي أو إدانة بهذه التهم. تلقى حوالي 45 عاملا أجنبيا ممن ادّعوا الضرر الجسدي من أرباب عملهم مساعدات من دور إيواء حكومية، حدث ذلك بين شهري أبريل 2007 وفبراير 2008 وقد شهد المجتمع العالمي بأسره هذه الجهود[xxi]. ورغم أن الحكومة

سنّت قوانين عدة ضرورية لمقاومة المتاجرة بالبشر، إلا أنها ما زالت غير كافية ولم تُفرض بالقوة المطلوبة.

وبينما يُحرّم قانون العمل البحريني حجز رواتب وجواز سفر العامل الأجنبي ولا يشملهم قانون العمل لحماية العامل البحريني[xxii]. وقد تمّ الإبلاغ عن العديد من الحالات التي حُجزت بها رواتب وجوازات سفر العمال، مقيدين بذلك حرية تنقلهم ومعرضينهم لإساءات وأضرار أخرى[xxiii]. وإن حالفهم الحظ، فيتم ترحيلهم إلى أوطانهم بواسطة متعهديهم، غالباً دون أية تعويضات عن الأضرار والمعاناة[xxiv]. وتنحصر معظم بلاغات الخادمات الأجنبيات في الإساءة الجسدية (الجنسية عادةً)، إساءات نفسية ولفظية من قبل أرباب عملهم الذكور والذين غالباً ما يكونون متعهديهم في ذات الوقت[xxv].

قدّم جمعية النساء الهنديات أجرة سنة كاملة للحكومة لتوفير دور إيواء للعمال المتضررين. وقد تمّ دفع هذه المنحة بواسطة جمعية حماية العمال الوافدين، حيث تمكّنت الجمعية من تقديم السكن والحاجات الضرورية لعدد أكبر من العمال المتضررين[xxvi]. وبغض النظر عن هذه المعايير، فالعمال المتضررون بحاجة للمزيد من المساعدة. فدور الإيواء الغير رسمية المُهيئة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تكاد لا تتسلم أي تمويل من الحكومة؛ كما أنه لا توجد أي إحصائية تبين أكثر الجنسيات عُرضة للمتاجرة بغرض الدعارة أو الخدمة كما أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء من شأنه تخفيف الطلب على تجارة الجنس[xxvii].

أصبح رفع وتطوير مستوى حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، إلزاميا نتيجة انضمام البحرين لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويستمر تأثر فاعلية الجمعيات النسائية بقوانين وزارة التنمية الاجتماعية.

انتشر العنف الأسري في البحرين، إلا أن انتشاره عادة ما يحتويه الكتمان ليبقى سرا لا يخرج من العائلة. وقد بينت دراسات مركز المرأة والطفل، وهي منظمة بحث إقليمية، بأن 30% من النساء البحرينيات يعانين من العنف الأسري[xxviii]. ورغم أن القانون عادةً ما يُبغض الاغتصاب والضرب، إلا أن العنف الأسري تحديدا غير مُحرّم في القانون البحريني أو مُعالج في أي نظام حكومي.

قلّما تُؤخذ تهمة العنف الأسري في الحُسبان في حالات الطلاق، ونادراً ما تلجأ المرأة المتضررة لاتخاذ إجراءات قانونية، ولكنها حين تفعل ذلك، فإن المحكمة لا تأخذ ذلك في عين الاعتبار ولا تحسبه لصالحها[xxix]. والإحصائيات الأخيرة لمركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري تشير إلى أن عدد النساء اللواتي لجأن للحماية من العنف في النصف الأول من عام 2008 تضاعف بالمقارنة بعام 2007 [xxx]. وقد يتّم هذا الارتفاع الملحوظ عن زيادة الوعي لدى النساء وارتياحهن لمثل هذه المراكز وليس بالضرورة زيادة العنف ضد المرأة.

إن عدد مؤسسات المجتمع المدني، التي تُدعم ضحايا العنف الأسري يتنامى بشكل قوي في البحرين، وهي علامة تطور مميزة لمجتمع كان يرفض حتى عهد قريب مجرد الحديث في هكذا مواضيع. فجمعية أوال النسائية، قامت بتقديم استشارات قانونية مجانية للنساء المتضررات منذ أواخر التسعينات، كما وفرت خطا ساخنا لتقديم الدعم المعنوي دون الحاجة لكشف الهوية. بينما أسست جمعية نهضة فتاة البحرين مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، والذي يوفر خدمات استشارية وتسهيلات سكنية. أُسس في مارس 2007، وهو دار الإيواء الأهلي الوحيد في المملكة، ولكن ينقصه الخبراء المختصون[xxxi].

يُعتبر مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري (وهو مركزٌ غير ربحي، أُسّس عام 2006 بغية إعادة تأهيل ضحايا العنف الأسري) المركز المشترك الوحيد الذي أثبت نجاحه بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال العنف الأسري. كما كانت هناك شراكة عام 2007 بين منظمة فايتل فويسز الأمريكية الغير حكومية مع مركز سمارت للتطوير الشخصي و البحوث الإرشادية و مشروع الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية، تعمل هذه الأطراف مجتمعة للتقدم بالمستوى المدني لمقاومة العنف المنزلي. كما تحاول توفير برامج في مجالات كالتدريب الصحفي، والتطوع وجوانب أخرى.

لم يحظ ضحايا العنف النوع الاجتماعي (الجندر) بأي دعم حكومي إلا في الآونة الأخيرة حين أُسّس دار الأمان لحماية المتعرضين للعنف الأسري عام 2006. حيث تمّ نقل مسئولية دار الإيواء إلى جمعية الاجتماعيين في شهر مايو من نفس العام، الأمر الذي وُوجه بالنقد العام لما فرضته هذه الجمعية من قيود على حرية تنقل المُعنّفات، وأيضاً لغياب المسئولين المتخصصين في هذا المجال. و قامت الحكومة بتوفير دورات تدريبية للقضاة المتعاملين بقضايا العنف الأسري، كما قامت بتوظيف المزيد من الشرطة النسائية، وعدّلت قانون 26 لسنة 1986 لتسهيل إجراءات المحاكم الشرعية، خاصة في مجالي النفقة وحضانة الأطفال[xxxii]. بل إن المجلس الأعلى للمرأة أسّس خطاً ساخناً مجاناً لتقديم الدعم والمشورة القانونية للضحايا وأقام عدة مؤتمرات ودورات تدريبية لمجموعات مختلفة بما فيهم القضاة لتناول موضوع العنف ضد النوع الاجتماعي (الجندر) [xxxiii].

ورغم أن التطورات التي حقّقها كلا الطرفين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، جديرةٌ بالثناء إلا أنها ما تزال غير كافية لحماية المرأة من العنف، وتحديداً تلك التي تحتاج إلى مأوى آمن لتقيم فيه. حيث أن دار الأمان لحماية المتعرضين للعنف الأسري ومركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري يوفران الإيواء لإقامة المرأة المُعنّفة لفترة زمنية محدودة شريطة تقديمها إثباتاً مصدّقاً من مركز الشرطة. وإلى أن يتم توفير البديل المناسب لهذه المشكلة، وتحت وطأة الضغوط الاجتماعية والمالية، تضطر المرأة المُعنّفة للبقاء في مكانها.

مازالت الحدود المفروضة سياسياً، دينياً واجتماعياً تُقيّد حرية وقوة تأثير جهود الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في مسألتي العنف ضد النوع الاجتماعي (الجندر) والحقوق الزوجية. أما الجهود المبذولة في المناحي الأخرى للمرأة كحرية التنقل مثلا، فقد أثمرت عن نجاحات أكبر حيث دافع المجتمع المدني والعام عن هذا الحق مضخما بذلك النقد المتداول ورافعا الوعي العام عن هذا الحق.

قانون العمل في القطاع الخاص رقم 63 لعام 1976 يمنح حماية النوع الاجتماعي (الجندر) بمنع أصحاب العمل من إقالة موظفاتهم أثناء إجازة الوضع أو بسبب الزواج[xxxiv]. وهناك تطورات مفيدة عدة تمت من ناحية مكان العمل بالنسبة للنوع الاجتماعي (الجندر) في السنوات الأخيرة. ففي عام 2005، تمّ زيادة إجازة الوضع من 35 يوم عمل إلى 60 يوم عمل، كما تم زيادة ساعة الرضاعة لتصبح ساعتين يومياً لمدة ستة أشهر، كما يحق للأمهات الآن الحصول على إجازة دون راتب لمدة أقصاها سنتين لثلاث فترات أو مناسبات منفصلة خلال حياتهن العملية[xxxv]. تعمل الأمهات لساعات أطول من دوام رياض الأطفال، مما يخلق إرباكا بين مسئوليات المرأة كموظفة ومسئولياتها كأم. و بصفة عامة، فإن الأم العاملة تفتقد الدعم المطلوب للموازنة بين عملها وبيتها والذي يشمل واجباتها اليومية الروتينية[xxxvi].

يعتبرا لدعم الاقتصادي الممنوح للمرأة من قِبل الدولة ظاهرة جديدة على المجتمع البحريني، والذي طالما اعتبر الرجل مُلزماً برعاية قريباته. ويؤدي المجلس الأعلى للمرأة دوره من خلال تطوير القوانين التي تكافئ الشركات التي تقوم بتوظيف النساء. علاوةً على ذلك، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العدل وبتمويل حكومي، بمساعدة النساء المطلّقات وأولادهن[xxxvii].

في غضون ذلك، تقوم جمعية سيدات الأعمال البحرينية بتوفير فرص التدريب بالتعاون مع بعض الجهات كالحكومة وبرامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم تمثيل النساء لشريحة كبيرة من القوى العاملة ومنهن عضوات في الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، إلا أن قضايا المرأة العاملة لا تُطرح في أرض الواقع على جدول أعمال الاتحاد بأي شكل من الأشكال[xxxviii]. وبغض النظر عن استمرار وجود العوائق الاجتماعية إلا أن التحسن ملحوظ في ترسيخ دعائم الحقوق الاقتصادية للمرأة في السنوات الأخيرة[xxxix].

ففي السبعينات، أسست الحكومة مشروع الأسر المنتجة لإدارة مشاريع بسيطة من البيت. وإتباعا لنفس الخطوات، ابتدأت الحكومة وتحديدا المجلس الأعلى للمرأة، طرح برامج عديدة لتنمية مشاركة المرأة في الاقتصاد. فقد موّلت مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم كما أسست بنك الأسرة لرفع مستوى المعيشة للأسر ذوي الدخل المحدود وإيجاد فرص العمل لهم[xl]. بالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من مؤسسات المجتمع المدني، بعضها بمساعدة من برامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير برامج قروض متناهية الصغر لتشجيع المرأة على إقامة مشاريع

خاصة بشكل بسيط. كما يقدم بنك البحرين للتنمية قروضا صغيرة وقروضا أكبر قليلا لإقامة المشاريع الخاصة، وتشكل المرأة 73% من مجمل المستفيدين من هذه القروض[xli].

علماً أن صاحبة السمو الملكي الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة. تقوم بجهود عديدة للارتقاء بالمرأة البحرينية في كافة المستويات والمجالات فمثلاً منحت جوائز للمؤسسات و الشركات التي تدعم المرأة والذي كان له دور كبير. كما أنها تحرص على تكريم المرأة البحرينية في مختلف المناسبات الدولية و المحلية. ومنذ العام الماضي تم اختيار الأول من ديسمبر (كانون الأول) من كل عام كيوم خاص للمرأة البحرينية بشعاره الدائم «قرأت.. تعلمت.. شاركت»، بعد اعتماد ملكيّ لمناسبة المرأة البحرينية بقصد تكريم جهودها على مراحل بناء البحرين. و إضافة إلى أن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لا يستثني المرأة من الأوسمة التي يمنحها في كافة المناسبات الوطنية.

وخلاصة لا نستطيع أن ننكر تطور المرأة البحرينية المواطنة أو المقيمة في الحصول على حقوقها في كافة مجالات الحياة في السنوات الأخيرة و الذي صب في المجال الاجتماعي. ويدلل ذلك عدد و نوعية المشاريع الاجتماعية المقيمة للمرأة في مملكة البحرين والتي ستناقشها الدراسة.

وتتداخل المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة بأهداف تعليمية و التنموية و الاقتصادية و التأهيلية و الحماية، إضافة إلى المشاريع النمطية كتعليم الطبخ و الخياطة و الماكياج...الخ. علماً أن هناك مشاريع اجتماعية تم مناقشتها في المجالات الأخرى فمثلاً مشروع مركز أوال للمساعدة القانونية مشروع قانوني تم مناقشته في المجال الصحي لارتباطه في الصحة النفسية له، و لكن تم أيضاً إدراجه في هذه الدراسة لبعده الاجتماعي كما ناقش المجال الصحي مشروع مركز عائشة يتيم. و مشروع آخر مثل مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري من المشاريع الاجتماعية التي تم مناقشتها في المجال التعليمي لأن من أهدافه تدريب المعنفات فالمشروع يؤخذ من ناحية تعليمية رغم أنه في صميم المجال الاجتماعي (علماً أن هذه المشروع لم يدرج في هذه الدراسة نتيجة لعدم تجاوبهم). وتكرار المشاريع في عدة مجالات دليل على تداخل المجالات و تعدد أهداف المشاريع.

ويصعب فصل هذه المشاريع عن بعضها البعض. وتشارك في إنشاءها القطاعيين الحكومي والأهلي، و في السنوات السابقة كانت معظم المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة من قبل الحكومة تنشأ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، في حين أن معظم مشاريع القطاع الأهلي كانت قائمة من قبل الجمعيات النسائية والتي كانت تأخذ على عاتقها الجزء الأكبر. وفي السنوات الأخيرة تغير هذا الشكل تدريجياً فمن ناحية الحكومة لعب المجلس الأعلى للمرأة دور كبير أضف دور ضئيل لبعض الوزارات الأخرى. كما أن مؤسسات المجتمع المدني زاد اهتمامها بالمشاريع الموجهة للمرأة في مختلف الميادين. أضف لإنشاء الاتحاد النسائي نرى إن الجمعيات

الدينية و السياسية وغيرها أصبحت تعي لأهمية المرأة وخصوصاً أنها تلعب دور أساسي في العملية الانتخابية اليوم. كما إن اختلفت طبيعة هذه المشاريع باختلاف الحقب الزمنية فقد بدأت بالمشاريع النمطية و التأهيلية والتعليمية في حين أننا نرى اليوم أن هناك مشاريع حقوقية دفاعية تنموية سياسية. ولكن مازال هناك وجود للمشاريع النمطية.

3. تحليل الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية

3.1 الخريطة الإحصائية للمشروعات

للتعرف على المشاريع يجب الاطلاع على بعض الملامح الإحصائية مثل استمرارية المشروع و تاريخ البدء و نطاق العمل و التغطية الجغرافية، إضافة لارتباطه بالمشاريع الأخرى كما سيوضح في الفقرات القادمة.

3.1.1 الموقف الحالي للمشروع

بدارسة استمرارية المشروع اتضح إن هناك 103 مشروع مستمر بنسبة 94.4%، وتم الانتهاء من 4 مشاريع (3.7%)، و هناك مشروع واحد متعثر(0.9%)، ومشروع واحد آخر متوقف (0.9%).

3.1.2 تاريخ بدأ المشروع

بتحليل تاريخ بدأ المشاريع الموضح في جدول 4 يتضح أن هناك مشاريع قد بدأت منذ حقب زمنية فمثلاً مشروع تمكين المرأة السياسي مستمر منذ 1953، ومشروع جمع المال لمساعدة الأسر المحتاجة منذ سنة 1974، و مشروع الرائدات المحليات منذ 1978. في حين أن لا يوجد إلا مشروعين مستمرين منذ حقبة الثمانينات، و 9 مشاريع من حقبة التسعينات. ويدل على انه يوجد القليل من المشاريع لأهدافها مدى طويل أو مستمر في حين أن غالبية المشاريع تكون متغيرة بتغير الحاجات المجتمعية.

جدول 4 تاريخ بدأ المشاريع

	سنة البدء	عدد المشاريع في السنة	الحقبة	عدد المشاريع في الحقبة
.1	2009	21	2005–2009	71
.2	2008	21		
.3	2007	17		
.4	2006	7		
.5	2005	5		
.6	2004	4	2000–2004	22
.7	2003	7		
.8	2002	6		
.9	2001	2		
.10	2000	3		

	سنة البدء	عدد المشاريع في السنة	الحقبة	عدد المشاريع في الحقبة
.11	1999	3	1995–1999	7
.12	1998	2		
.13	1997	0		
.14	1996	1		
.15	1995	1		
.16	1994	2	1990–1994	2
.17	1993	0		
.18	1992	0		
.19	1991	0		
.20	1990	0		
.21	1889	0	1985–1989	0
.22	1888	0		
.23	1887	0		
.24	1886	0		
.25	1885	0		
.26	1884	0	1980–1984	2
.27	1883	1		
.28	1882	0		
.29	1881	1		
.30	1880	0		
.31	1978	1	1979 و ما قبل	1
.32	1974	1		1
.33	1953	1		1
.34	غير محدد	2	؟؟؟	2
		109 مشروع		109 مشروع

3.1.3 استمرارية المشروع

يتضح إن معظم المشاريع ذات طابع مستمر حيث يوجد 89 (بنسبة 81.6%)مشروع مستمر، وتقل مشاريع كما هو موضح في جدول 5 أدناه.

جدول 5 استمرارية المشروع

	مدة المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
.1	مستمر	89	%81.6
.2	أقل من سنة	7	%6.4
.3	سنة إلى أقل من سنتين	5	%4.6
.4	سنتين إلى اقل من ثلاث سنوات	5	%4.6
.5	ثلاث سنوات	2	%1.8
.6	غير واضح	1	%0.9

	109 مشروع	%100

شكل 3: استمرارية المشروع

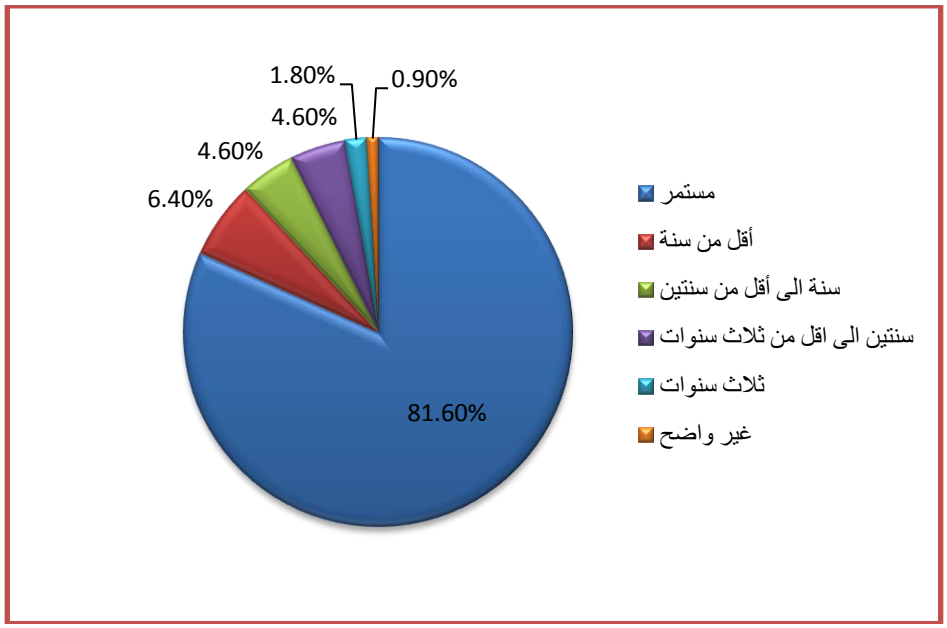

3.1.4 نطاق عمل المشروع

من حيث نطاق عمل المشاريع هناك 102 مشروع وطني بنسبة (93.6%)، و 5 مشاريع إقليمية (4.6%)، ومشروعين دوليين (1.8%). مما يدل على إن تركيز معظم المشاريع على المشاريع الوطنية، كما هو موضح في جدول 6.

جدول 6 نطاق عمل المشاريع

	نطاق عمل المشاريع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
1.	وطني	102	%93.6
2.	إقليمي	5	%4.6
3.	دولي	2	%1.8
		109 مشروع	%100

شكل 4: نطاق عمل المشاريع

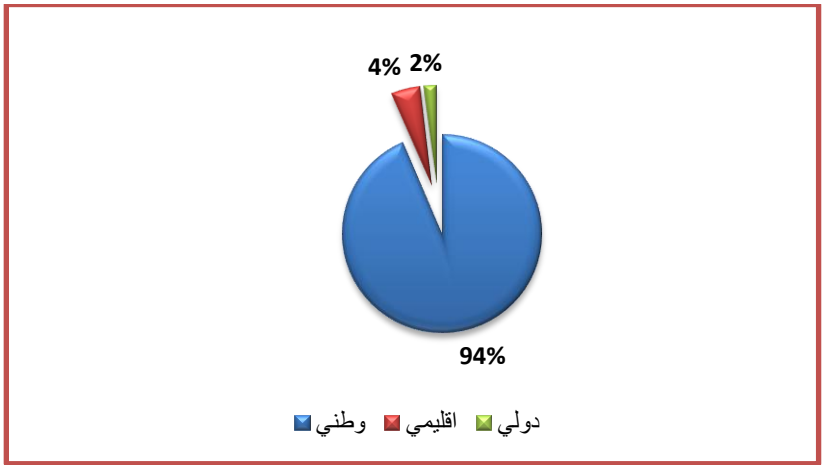

3.1.5 التغطية الجغرافيــة للمشروع

يتضح من النتائج كما هو موضح في جدول 7 أن معظم المشاريع تعمل للوطن ككل (93 مشروع بنسبة 85%) وقد يكون هذا نتيجة لمساحة البحرين الجغرافية والتي تعد من الدول الصغيرة وممكن مباشرة المشاريع في مختلف نطاق المملكة بسهولة. كما يوجد 12 مشروع (11%) يهتم بالقرى، وهذا مؤشر بعدم حرمان القرى من المشاريع الاجتماعية.

جدول 7 التغطية الجغرافية للمشاريع

	التغطية الجغرافية للمشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
.1	الوطن ككل	93	%85.3
.2	العاصمة	0	%0
.3	إقليم	0	%0
.4	محافظة	1	%0.9
.5	مدينة	3	%2.7
.6	قرية أو قرى	12	%11
.7	أخرى	0	%0
		109 مشروع	%100

شكل 5: التغطية الجغرافية للمشاريع

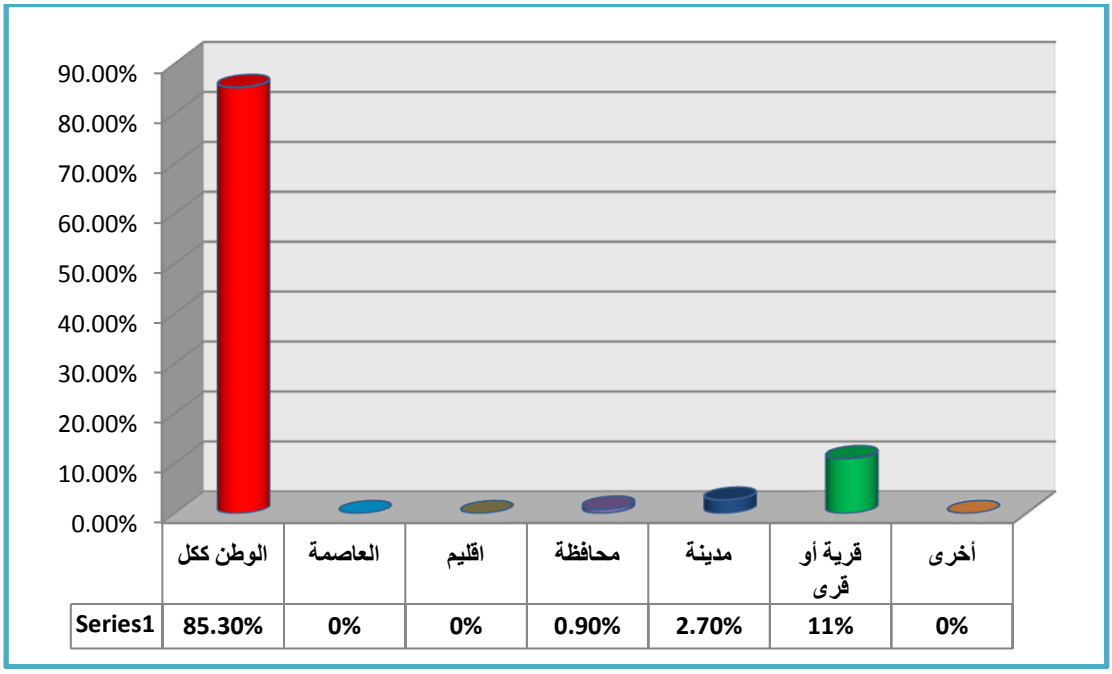

3.1.6 ارتباط المشروع بمشاريع أخرى

من حيث ارتباط المشروع بمشاريع أخرى أتضح كما هو موضح في جدول 8، إن هناك 57 مشروع مستقل (52.3%)، 52 مشروع مرتبط بمشروع آخر بنسبة (47.7%)، و يدل هذا على تنوع استقلالية المشاريع بشكل متوازي. وفي الغالب يكون الارتباط بمشاريع المؤسسة الأكبر فتكون إما مكملة أو منبثقة منها.

جدول 8 ارتباط المشروع بمشاريع أخرى

ارتباط المشروع بمشاريع أخرى	عدد المشاريع	النسبة المئوية
نعم	52	52.3
لا	57	47.7
	109 مشروع	%100

شكل 6: ارتباط المشروع بمشاريع أخرى

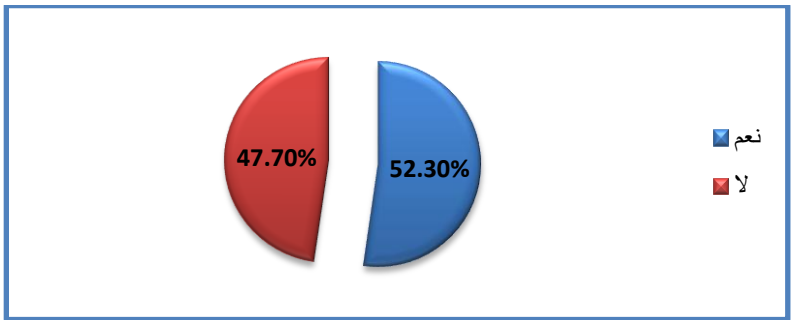

3.2 تنفيذ المشروعات

تعد مرحلة التنفيذ من المراحل الرئيسية التي يجب الاطلاع عليها للتعرف على سير عمل المشاريع.

3.2.1 طبيعة الجهات المنفذة للمشروع

تنوعت الجهات التي قامت بمشاريع اجتماعية تخص المرأة بين الجهات الحكومية و الأهلية والخاصة والمنظمات الدولية الرسمية والغير حكومية كما هو موضح في جدول 9، و إن كان من الواضح أن أكبر عدد من المشاريع قائمة من قبل المنظمات الأهلية، مما قد يعكس وعي مؤسسات المجتمع المدني بحاجة المجتمع لمثل هذه المشاريع ليسد ثغرة خدماتية، وان كانت قد تؤثر على نوعية الخدمة كما سيناقش في النقاط التالية.

جدول 9 طبيعة الجهات المنفذة للمشروع

	طبيعة الجهات المنفذة	عدد المشاريع	النسبة المئوية
.1	جهة حكومية	26	%23.8
.2	منظمة أهلية	69	%63.3
.3	منظمة دولية رسمية	2	%1.8
.4	قطاع خاص	9	%8.2
.5	منظمة إقليمية	0	%0
.6	منظمة دولية غير حكومية	1	%0.9
.7	تعاون مؤسسة حكومية وأهلية ودولية و خاصة	1	%0.9
.8	تعاون حكومي أهلي	1	%0.9
		109	%100

شكل 7: طبيعة الجهات المنفذة للمشروع

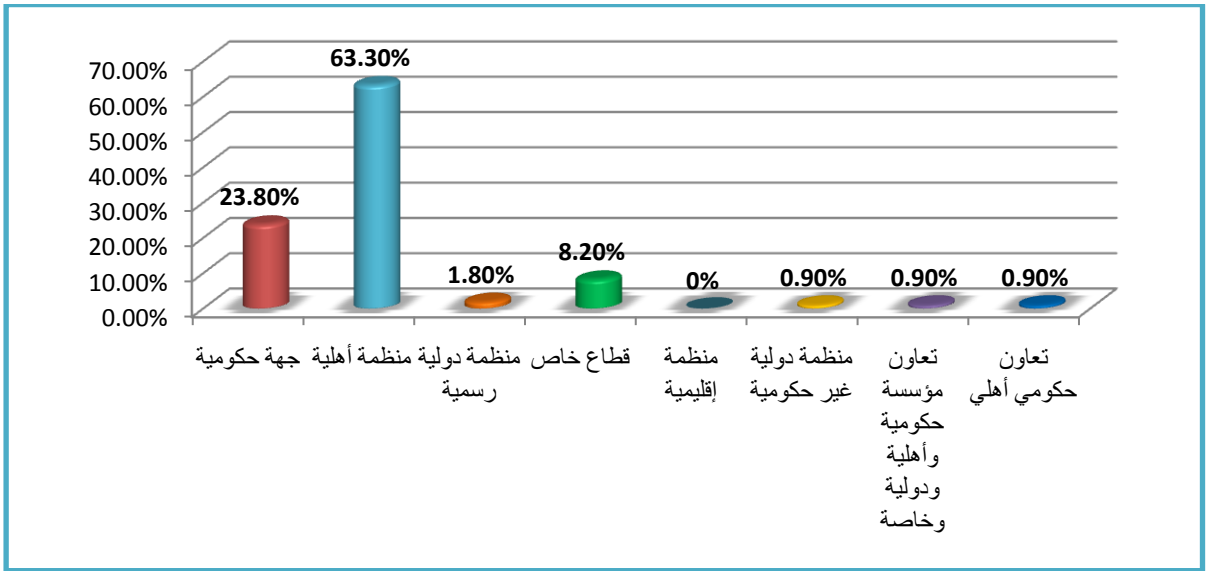

ميزانية المشروع

من المؤشرات الجيدة بخصوص المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة أن غالبية المشاريع (77 مشروع بنسبة 70.6%) لها ميزانية مستقلة عن المؤسسة كما هو موضح في جدول 10.

جدول 10 استقلالية ميزانية المشروع

	استقلالية ميزانية المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
.1	نعم	77	%70.6
.2	لا	28	%25.7

3.	غير مستكمل	3	%2.7
		109 مشروع	%100

شكل 8: استقلالية ميزانية المشروع

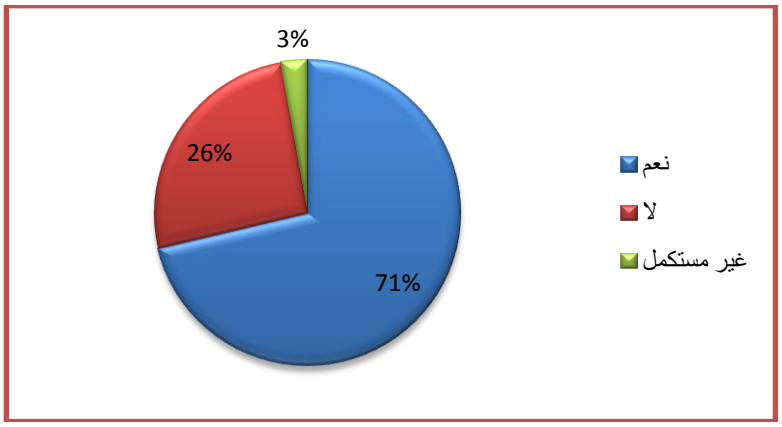

طبيعة التمويل والجهة الممولة

تنوع تمويل الشروع بتنوع الجهات المنظمة، كما إن في العديد من المشاريع يكون التمويل فيه مشترك بين أكثر من جهة كحكومية و أهلية أو أهلية و دولية. فقط جاء نسبة المشاريع التي تمول من قبل الحكومة 49 مشروع و 54 مشروع بتمويل أهلي في حين مول القطاع الخاص 25 مشروع و مشروع لمنظمة إقليمية و 3 مشاريع لمنظمات دولية غير حكومية 6 مشاريع لمنظمات دولية رسمية كما هو موضح في جدول 11.

جدول 11 الجهة الممولة للمشروع

حكومية	منظمة أهلية	منظمة دولية رسمية	قطاع خاص	منظمة إقليمية	منظمة دولية غير حكومية
84	**54**	**7**	**25**	**1**	**3**

مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع

مقر المشروع

تنوع طبيعة مقار المشروع بحسب طبيعة المشروع حيث يوجد 21 مقر خاص بالمشروع وفي الغالب هي المشاريع الأكبر و التي تحتاج لمقر خاص كدار رعاية أو إيواء أو مركز بحثي. في حين إن معظم المشاريع كانت تعمل ضمن المؤسسة المنبثقة منها المشروع سواء كانت حكومية أو أهلية بنسبة63% واقع 69 مشروع. وبعض المشاريع (12) كانت مقارها المؤسسات الشريكة (مثال مشروع من قبل الاتحاد النسائي و مقار تنفيذه الجمعيات الشريكة). وبعض المشاريع مقارها مستأجره و مؤقتة مثل المشاريع ذات الطابع التدريبي حيث يتم استئجار المكان أو متنقل بحسب طبيعة المشروع (7 مشاريع بنسبة 6.4%)، كما هو موضح في جدول 12.

جدول 12 مقر المشروع

	مقر المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
1.	مقر المؤسسة	69	%63

2. مقر خاص بالمشروع	21	%19
3. مقر مؤسسات شريكة	12	%11
4. استئجار مؤقت	7	%6.4
	109	%100

شكل 9: مقر المشروع

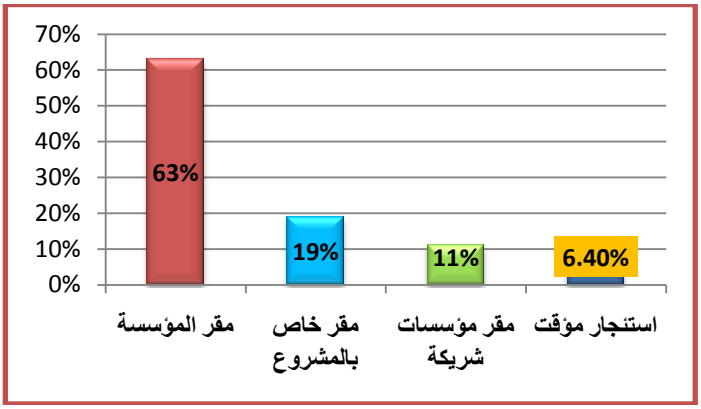

تجهيزات مكتبية

من الصعب تصنيف التجهيزات المكتبية حيث ذكر البعض المكتب باعتباره وحدة متكاملة بكافة التجهيزات في حين اعتبر البعض المكتب هو مكتب "طاولة" العمل. وقام البعض بوصف التجهيزات المكتبية الأخرى كآلات التصوير مثلاً والبعض الآخر اعتبرها ضمناً في المكتب والآخر اكتفى بذكر استخدام تجهيزات الجمعية التي تحتوي على هذه التجهيزات. ولكن بتصنيف ما ذكر عن إعداد المكاتب كان هناك 21 مشروع لديهم مكتب واحد مجهز في حين إن هناك 19 مشروع لديهم مكتبين و جدول 13 أدناه يوضح تصنيف عدد المؤسسات بأعداد بالمكاتب التي تمتلكها.

جدول 13 عدد المكاتب في المشاريع

عدد المكاتب	مكتب واحد	مكتبين	3 مكاتب	4 مكاتب	5 مكاتب	6 مكاتب	7 مكاتب	8 مكاتب	9 مكاتب	10 مكاتب	11-24 مكتب	المشروع لا يتطلب	المجموع
عدد المشاريع	21	19	5	4	4	6	3	0	2	2	2	8	68 مشروع

في حين انه لم يذكر الجميع التجهيزات بتفصيل و أوضح إن هناك 8 مشاريع تعتمد على تجهيزات المؤسسة التابعة لها أو المؤسسات المعاونة في المشروع، في حين إن هناك 3 مشاريع لديها مركز متخصص وذلك لطبيعة المشروع مثل مركز مشروع تصفيف الشعر التابع لجمعية الهلال الأحمر البحريني، و مشروع أستوديو ماستر التابع للمؤسسة العامة للشباب و الرياضة، و مشروع مركز معلومات المرأة و الطفل التابع لجمعية رعاية الطفولة والأمومة ومراكز تحفيظ القرآن للمشاريع التابعة للجمعيات الدينية. أضف إلى إن بعض المشاريع لديها إعداد من التجهيزات الصفية كالطاولات و الكراسي وكتب مقررات لطبيعة المشروع التعليمي، أو منصة بيع

للمشروع القائم على البيع مثل مشروع محل الأسر المنتجة بمطار البحرين الدولي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، و تفصيل بعض التجهيزات المذكورة في الاستمارة موضحة في جدول 14 أدناه.

جدول 14 التجهيزات المكتبية

	تجهيزات مكتبية	عدد المؤسسات
.1	استخدام تجهيزات المؤسسة أو المؤسسات المتعاونة	8
.2	مركز خاص	4
.3	مختبرات كمبيوتر	3
.4	5–50 طاولات و كراسي	4
.5	غرف تدريب	2
.6	صالة مجهزة	1
.7	ماكينة خياطة	3
.8	كتب تعليمية و مطبوعات	2
.9	آلة تصوير وعرض	2
.10	طاولة اجتماعات	3
.11	سبورة شرح	1
.12	منصة بيع	1

أجهزة حاسوب

تنوع عدد أجهزة الحاسوب بطبيعة المشاريع، فالمشاريع التدريبية على برامج أو المراكز البحثية يزداد اعتمادها على الحواسيب فيكون لديها عدد أكبر في حين إن طبيعة بعض المشاريع في الغالب لا تحتاج إلى أكثر من 1–2 حاسوب و البعض يعتمد على حواسيب المؤسسة التابعة لها أو لا يحتاج لها إطلاقا لطبيعة المشروع كما هو موضح في جدول 15 بيان بعدد الحواسيب التابعة للمشاريع.

جدول 15 عدد الحواسيب للمشاريع

	عدد الحواسيب	عدد المؤسسات التي لديها هذا العدد من الحواسيب	النسبة المئوية
.1	0	15	%13.7
.2	1	25	%22.9
.3	2	30	%27.5
.4	3	4	%3.7
.5	4	3	%2.7
.6	5	8	%7.3
.7	16–6	18	%16.5
.8	27–17	3	%2.7

.9	120–28	3	%2.7
691 حاسوب		109 مشروع	%100

شكل 10: عدد الحواسيب للمشاريع

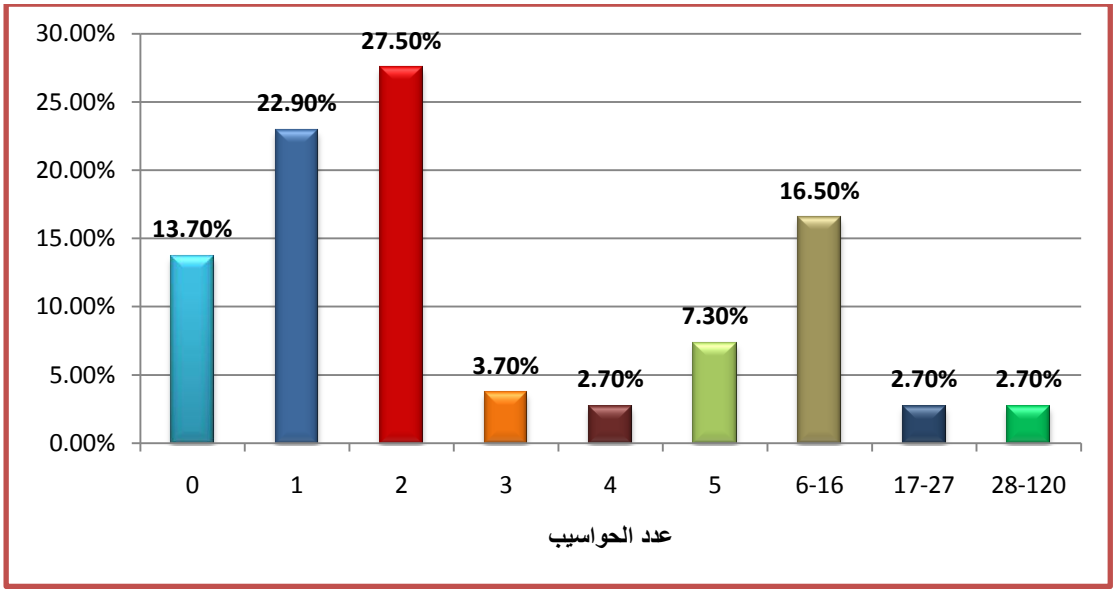

وسائل النقل

تنوع توفر وسائل النقل الخاصة بالمشروع على حسب طبيعة المشروع وحجمه حيث أن هناك 28 مشروع (25.7%) يتم فيه استخدام وسائل النقل الخاصة و 46 مشروع(42.2%) ليس لديه وسائل نقل وقد يكون هذا ناتج عن طبيعة المشروع التي ى تحتاج لتوفير وسائل نقل خاصة به. في حين إن هناك 26 مشروع (42.2%) يمتلك وسائل نقل تخص المشروع ومعظمها حافلات متوسطة الحجم وبعض المشاريع لديها أكثر من حافلة مع سيارات صالون، أضف إلى إن بعض المشاريع تستخدم وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة. وهناك 7 مشاريع (6.4%) تستأجر وسائل نقل مما يدل على إن هذه المشاريع بحاجة لوسيلة نقل ولكنه غير متوفر لديها. وتقوم إحدى الجمعيات بصرف بدل نقل و أخرى تعتمد على المتطوعين في النقل كما هو موضح في جدول 16.

جدول 16 وسائل النقل

	توفر الوسيلة	عدد المشاريع	النسبة المئوية
.1	وسائل نقل خاصة	28	%25.7
.2	لا يوجد	46	%42.2
.3	متوفرة	26	%23.8
.4	استئجار	7	%6.4
.5	صرف بدل نقل	1	%0.9
.6	تطوعي	1	%0.9
		109 مشروع	%100

شكل 11: وسائل النقل

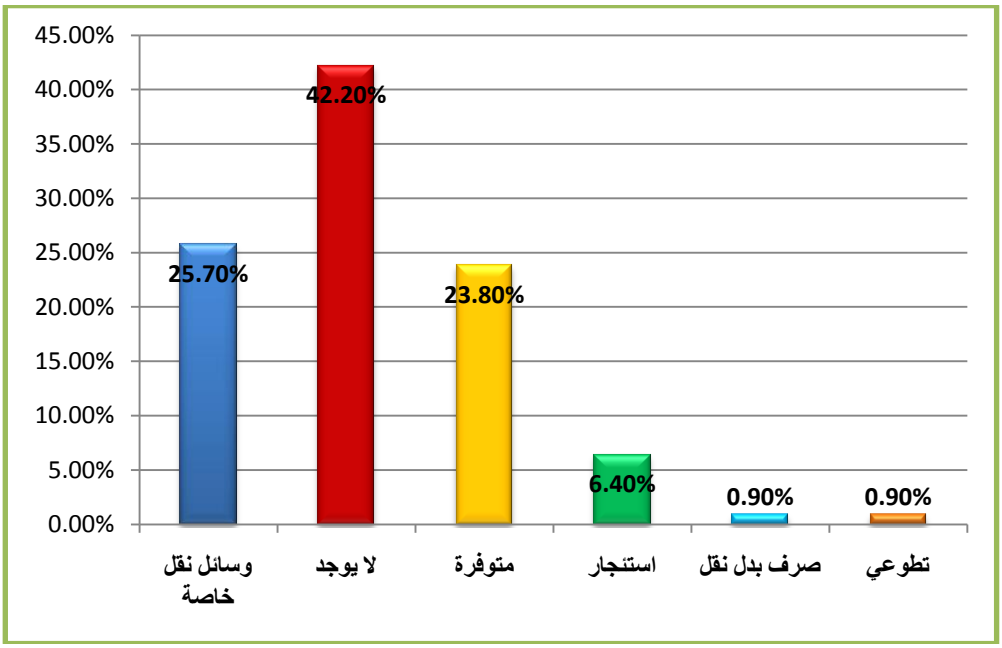

الاتصال و موقع الكتروني

جميع المشاريع لديها وسائل الاتصال المعتادة مثل الهاتف و الفاكس و البريد الالكتروني واستخدام الرسائل النصية القصيرة (sms)، والبريد الجوي وبعض المشاريع لديها هواتف خلوية، وبعض وسائل الاتصال خاصة بالمشروع و البعض مشترك مع المؤسسة التابعة لها ولكن يصعب قياس مدى استخدامها وفعاليتها للاتصال بالمستفيدين.

بالنسبة للمواقع الالكترونية هناك 60 مشروع (55%) يستخدم الموقع التابع للمؤسسة، في حين إن هناك 19 مشروع (17.4%) لديه موقع خاص به، و16 مشروع (14.7%) مواقعها الالكترونية قيد الإنشاء، وهذا يدل على الاهتمام بنقل المشروع عبر المواقع الالكترونية. ولا يوجد موقع الكتروني لـ 14 مشروع ويشكل نسبة 12.8% فقط.

جدول 17 الموقع الالكتروني

	الموقع الالكتروني	عدد المشاريع	النسبة المئوية
1.	موقع المؤسسة	60	%55
2.	موقع خاص بالمشروع	19	%17.4
3.	قيد الإنشاء	16	%14.7
4.	لا يوجد	14	%12.8
		109 مشروع	%100

شكل 12: الموقع الالكتروني

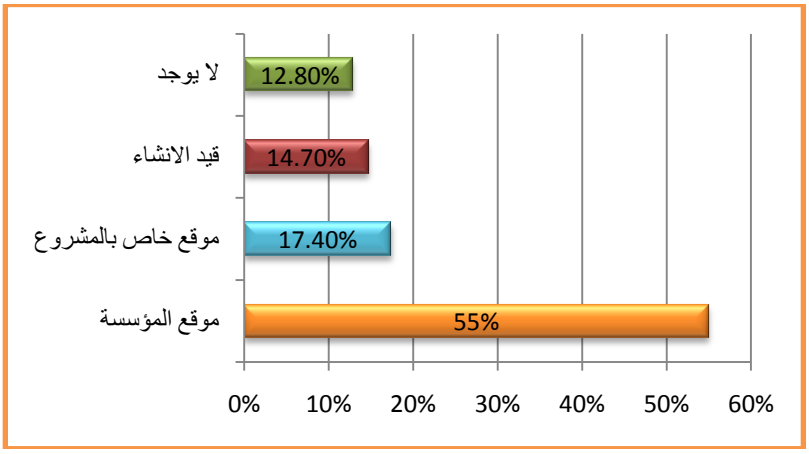

6.2.2 العاملين بالمشروع

حسب جدول 18 فاق عدد الإناث العاملات في المشروع على عدد الذكور في مختلف المستويات، فعلى المستوى الإداري عدد الإناث 546 مقابل 300. وعلى مستوى من يدير المشروع كان هناك 88 امرأة مقابل 59 مدير رجل. وعلى مستوى العاملين هناك 1071 عاملة مقابل 323 عامل. مما يبين أن عدد الإناث هو الغالب في المشاريع الموجهة للمرأة ولكنه لا يقتصر عليها وللذكور تواجد في مختلف المستويات الإدارية لهذه المشاريع.

جدول 18 العاملين في المشاريع بحسب النوع الاجتماعي

العاملون بإدارة المشروع		مدير المشروع		عدد العاملين بالمشروع	
إناث	ذكور	أنثى	ذكر	إناث	ذكور
546	**300**	**88**	**59**	**1071**	**323**

3.3 أهداف المشروعات وطبيعة أنشطتها

تنوعت أهداف المشاريع بطبيعتها كما هو موضح في جدول 19، وان كانت معظمها تهدف المرأة من الناحية الاجتماعية بصورة مباشرة، و البعض الآخر بصورة ضمنية في أهدافها، ومتداخلة مع المجال التعليمي أو الاقتصادي والذي بتحقيقه يحقق المجال الاجتماعي ولهذا السبب تم تضمين هذه المشاريع في الدراسة الحالية.

جدول 19 أهداف المشاريع

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
1	مركز جدحفص الاجتماعي	المطبخ الإنتاجي	تدريب المنتسبات للمطبخ على فن الطبخ الإنتاجي والتسويق بحيث يمكنهم من رفع دخلهن الاقتصادي
2	وزارة التنمية الاجتماعية	استقبال المطلقات مع أبنائهم في المراكز	تقيد حالات الزيارة وتسليم الأطفال عن طريق المراكز،توفير الأجواء المناسبة والمريحة لزيارة الأبناء مع والديهم. تقيد الأحكام عن طريق المراكز الاجتماعية بدل من مراكز الشرطة معالجة المشاكل النفسية والأسرية للمطلقين وأبنائهم عن طريق مراكز الإرشاد الأسري

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
		الاجتماعية*	توفير الأمن والأمان للأسر لوجودهم تحت حماية قانونية بالمراكز الاجتماعية
3	مركز المحرق الاجتماعي- وزارة التنمية الاجتماعية	الرائدات المحليات	دراسة الاحتياجات الفعلية للأسر في المجتمعات المحلية،توصيل الخدمات والاحتياجات وتكون همزة وصل بين الأسر والأفراد في المجتمع المحلي توعية وتوجيه الأسر للاستفادة من الخدمات التنموية والرعائية مساندة الجهات الرسمية والأهلية في توصيل خدماتها إلى الأسر المحتاجة
4	مركز جدحفص الاجتماعي- وزارة التنمية الاجتماعية	الزراعة المنزلية	يهدف برنامج الزراعة المنزلية إلى تدريب السيدات القادرات على أعمال الزراعة والبستنة على هذا العمل والهدف منه إدخالهن إلى سوق العمل من خلال العمل في منازلهن
5	مركز جدحفص الاجتماعي- وزارة التنمية الاجتماعية	الخياطة التخصصية	خلق بيئة من التدريب المتطور للمنتسبات للمشروع تمكنهن من الإنتاج والمنافسة في سوق العمل
6	وزارة التنمية الاجتماعية	محل الأسر المنتجة بمطار البحرين الدولي	تسويق منتجات الأسر المنتجة بشكل تجاري وعملي لذلك بعرض المنتجات في السوق الحرة فهو المكان الذي يعد واجهه لكل العابرين قدوما أو مغادرة ويتم تغير الأسر المشاركة من وقت لأخر لإفادة أكبر قدر ممكن من الأسر المنتجة.
7	وزارة التنمية الاجتماعية	مجمع الساية للأسر المنتجة	تنمية وتطوير الأسر المنتجة وتشجيعهم على الاعتماد على الذات من خلال توفير وحدات العرض وبيع منتجاتهم توفير منافذ مساعدة الأسر المنتجة لتعلم وصقل مهارات البيع والشراء لتطوير مشاريعهم والتحول إلى أصحاب أعمال
8	وزارة التنمية الاجتماعية	مجمع العاصمة للأسر المنتجة	مساعدة الأسر المنتجة لبيع منتجاتهم وتسويقها ليكون لهم مقر معروف ودائم،ومن هذا أن يكون لهم دخل خاص بهم من مجهودهم أقامة الدورات التطويرية لمنتجاتهم، أقامة الدورات التدريبية للتسويق
9	وزارة التنمية الاجتماعية	مركز التميز	تقديم الخدمات المساندة لتمكين الأسرة المنتجة اقتصاديا عبر تطوير مشروعاتهم ونشر التوظيف الذاتي بين الأسر المنتجة. توفير التدريب وخدمات التأهيل الأسر المنتجة وأصحاب الأعمال والعاطلة عن العمل بالإضافة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يرغبون في بدء مشروعاتهم متناهية الصغر المساهمة في تحويل أصحاب الحرف إلى أصحاب أعمال، تقديم الاستشارات و الدعم والمتابعة للمشاريع متناهية الصف تسهيل الإجراءات للحصول على ترخيص البدء مشاريع خاصة و كلفة الإجراءات المتصلة بالمشروع إعداد خطة عمل وخطة تسويق للمشاريع التي احتضنتها الوزارة وبتحديد المركز

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
10	وزارة التنمية الاجتماعية	مركز سترة للأسر المنتجة	تعبئة المواد الغذائية و إنتاجها. توفير مكاتب و المستلزمات العملية و الشروط الصعبة (من وزارة الصحة). تيسير مجال الإنتاج و التعبئة للأسر المنتجة الملحقة بالمشروع في الوزارة ترقية و تطوير وسائل الإنتاج و طرق التعبئة لتكيف المنتجات و جعلها علامة للتسويق والمنافسة في السوق المحلية العالمية
11	وزارة التنمية الاجتماعية	مركز الإرشاد الأسري	تعزيز الانتماء و المواطنة و الحفاظ على الأصالة النابعة من قيم و عادات و تقاليد المجتمع البحريني،السعي إلى تهيئة أفراد الأسرة للتكيف مع طبيعة الحياة بكل السبل المتاحة للتخلص من الصعوبات و الهموم التي يعيشونها مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق التفاهم و التخلص من التوتر و الانفعال و حل الصراعات فيما بينهم و التخلص من القلق و تحقيق التقارب و التوافق والتسامح المساعدة في حل المشكلات التي تواجه أفراد الشر و التطلع إلى تحقيق مناخ أسري متكافل إعداد فئة الشباب و المقبلين على الزواج بما يمكن للحد من المشكلات الزوجية و الأسرية و بناء البيت السعيد مساعدة الوالدين لإكسابهم الاتجاهات الايجابية في تنشئة أبنائهم
12	وزارة التنمية الاجتماعية	مبادرة إنماء	تقديم الدعم و الخدمات و الموارد للأسر الفقيرة رفع المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للأسر الفقيرة دعم الأسر لإنشاء مشروعات متناهية الصغر في العمل و التوظيف تحسين الخدمات المقدمة للأسر الفقيرة مثل اجتماعيه تعليمية صحية مساعدة الأسر المتلقية للمساعدات الاجتماعية الخروج من دائرة الفقر إلى دائرة العمل و الثقة بالنفس و الاكتفاء الذاتي
13	المجلس الأعلى للمرأة	برنامج لدعم المرأة البحرينية للحالات الطارئة*	سد احتياجات المرأة البحرينية و الزوجة الأجنبية الحاضنة لأبناء بحريني الجنسية
14	المجلس الأعلى للمرأة	مشروع الضيافة "المرحلة الثانية"	زيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني،زيادة مهارات النساء العاملات بمهنة الضيافة توفير الحياة الكريمة للفتيات و النساء ذوات التعليم المتوسط
15	المجلس الأعلى للمرأة	مشروع المواصلات	تمكين المرأة من إدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و إدماجها في الاقتصاد الوطني إيجاد مجالات جديدة لعمل المرأة في سوق العمل الحر،المساهمة في حل مشكلة الباحثات عن عمل و توفير الاستقرار الاقتصادي لهن
16	المجلس الأعلى للمرأة	برنامج الشباب	– الإسهام في وضع الاستراتجيات العامة لإعداد قادة المستقبل في مجال العمل النسائي تعمل على تمكينهم و إكسابهم المهارات اللازمة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة و الايجابية في المجتمع – تنمية روح المواطنة

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
17	المجلس الأعلى للمرأة	مشروع الخياطة والتصميم	-تمكين المرأة من إدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و إدماجها في الاقتصاد الوطني،إيجاد مجالات جديدة لعمل المرأة في سوق العمل الحر،المساهمة في حل مشكلة الباحثات عن عمل و توفير الاستقرار الاقتصادي لهن
18	المجلس الأعلى للمرأة	برنامج التمكين السياسي 2006	-تحقيق مشاركة فعالة للمرأة في مسيرة التنمية الوطنية -إيصال المرأة البحرينية للمجالس البلدية و النيابية -تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع
19	المؤسسة الخيرية الملكية	مركز الإرشاد للاستشارات النفسية	-تقديم استشارات تربوية ونفسية و اجتماعية للأسر(الأيتام و الأرامل). -الفحص و القياس للشخصية و القدرات العقلية -رصد الاحتياجات و المشكلات النفسية والاجتماعية للأسر(الأيتام و الأرامل). -إقامة دورات و محاضرات في مجال الإرشاد النفسي
20	المؤسسة الخيرية الملكية	قسم المشاريع و الأنشطة	-تكوين مجموعات قيادية بارزة من الأطفال و الشباب و الأمهات -التسلية و الترفيه عن النفس -إقامة علاقات أخوية صداقات بين المستهدفين من المشروع -توفير الرعاية التعليمية للأيتام و الأرامل و تحسينها و تدريبهم على الجانب التربوية وصقل شخصياتهم -التعرف على مهاراتهم و هواياتهم للاستفادة منها
21	المؤسسة الخيرية الملكية	قسم البحث الاجتماعي	-كفالة الأيتام و الأرامل ماديا وتوفير مخصصات موسمية،توفير الرعاية الصحية -توظيف العاطلين منهم
22	المؤسسة العامة للشباب والرياضة	مركز الإبداع الشبابي	-تنمية المواهب و الإبداع لدى الشباب،تأمين وسائل و قنوات الإبداع المقدمة للشباب -تعزيز وعي الشباب لمفهوم الإبداع الفعال،تعزيز روح القيادة لدى الشباب
23	المؤسسة العامة للشباب والرياضة	أستوديو ماستر	-الحصول على فريق إعلامي متميز يقدم برامج و أفكار إعلامية متميزة -تنمية و صقل هوايات و مهارات الشباب في الإخراج و الكتابة و المونتاج
24	المؤسسة العامة للشباب والرياضة	برنامج الرواد	-رفع كفاءة الشباب و تطوير مهارتهم،صقل عدد من المهارات الشخصية الرئيسية للشباب،خلق جيل قائد و رائد قادر على إدارة المستقبل
25	مركز الدراسات والبحوث	المكتبة الإلكترونية	-انشاء مكتبة الكترونية على موقع المركز تضم إصدارات المركز و أطروحات الماجستير و الدكتوراه
26	الاتحاد النسائي	مشروع الأحوال	-إصدار قانون الأحوال الشخصية -تقنين الجانب الشرعي للأسرة

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
	البحريني	الشخصية (أحكام الأسرة) *	
27	الاتحاد النسائي البحريني	مشروع الشباب	-إشراك الشباب في الجمعيات النسائية،خلق صف ثاني من الكوادر -خلق تعاون و تنسيق مع الجمعيات الشبابية، إدراج الشباب–الذكور– في قضايا المرأة
28	الاتحاد النسائي البحريني	الدعم القانوني و المساندة القضائية	-تكوين فريق قانوني متخصص -دعم ومساندة النساء المتضررات، تقديم الاستشارات القانونية في مجال الأحوال الشخصية والعنف -تقديم المساعدات القانونية و القضائية لمن لا يملك القدرة المالية -دعم المراكز القانونية التابعة للجمعيات المختلفة
29	الاتحاد النسائي	التمكين السياسي للمرأة	-وصول المرأة للمجالس المنتخبة -تفعيل دور المرأة في الجمعيات السياسية -امتلاك المرأة نسبة مماثلة في الجانب التشريعي -مساواة المرأة مع الرجل في قوة العمل و جميع الجوانب
30	الاتحاد النسائي البحريني	المرأة والتكنولوجيا	-تدريب حوالي 100 امرأة سنويا تشمل عضوات الجمعيات النسائية و الفتيات و النساء من مختلف مناطق المملكة -تأسيس مركز تدريب متكامل لتدريب و تأهيل النساء
31	جمعية نهضة فتاة البحرين	مشروع نسائج للمطرزات التراثية	-إحياء حرفة التطريز -دعم و توسيع مشاركة المرأة في المشاريع التي توفر لها دخل ثابت -رفع قيمة العمل اليدوي -مشاركة الجمعية في الدعوات التي تطلقها المنظمات الإقليمية
32	جمعية نهضة فتاة البحرين	مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري*	-توجيه أفراد الأسرة و إرشادهم للأساليب الايجابية في معالجة المشكلات الأسرية -التأكيد على الدور الايجابي للمرأة و الأسرة في المجتمع -وقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية و النفسية و القانونية
33	جمعية نهضة فتاة البحرين	مكتب الاستشارات والعلاقات الأسرية	-توجيه و إرشاد أفراد الأسرة إلى الأساليب المثلى في التعامل مع الصعوبات و المشكلات التي تواجههم -تعزيز قيم و مفاهيم إيجابية لدور المرأة و الأسرة في المجتمع -وقاية الأسرة من المشكلات النفسية و الاجتماعية و القانونية -زيادة الوعي بأهمية التخطيط الأسري،تطوير المعرفة العلمية في مجال المشكلات الاجتماعية و النفسية
34	جمعية رعاية الطفل والأمومة	مركز معلومات المرأة والطفل	-إقامة نظام متكامل للمعلومات في مجال المرأة و الطفل و ما يتصل بهما -التعاون مع الأجهزة المحلية و المنظمات في الأقطار العربية و البنوك وشبكات المعلومات لتوفير القدرة اللازمة له على تلقي المعلومات -توفير خدمة متقدمة للمستفيدين تمكنهم من الحصول على البيانات اللازمة
35	جمعية رعاية الطفل	مشروع المايكروستارت	-الارتفاع بمستوى دخل الأسرة من خلال إعطاء الدعم المادي -تشجيع المشاريع الصغيرة

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
	والأمومة		-التكافل بين أبناء المجتمع خلق فرصة عمل جديدة
36	جمعية أوال النسائية	استخدام تقنية المعلومات لتمكين المرأة اقتصاديا	-إكساب المستهدفين المهارات الأساسية في تقنية المعلمات -تدريب صاحبات الأعمال الصغيرة على استخدام تقنية المعلومات -تدريب النساء على التسويق الالكتروني(البيع و الشراء)
37	جمعية أوال النسائية	الميكروستارت	-توجيه الأموال لقنوات إنتاجية لملائمة القوة الشرائية في السوق المحلية -تنمية المواهب -إتاحة الفرصة لتنمية المهارة و الرغبة في العمل،توفير فرص عمل،تسويق منتجات العملاء
38	جمعية أوال النسائية	حرفة النقدة	-المحافظة على الحرف اليدوية -رفع قيمة اليدوي عند ممارسيه،تشجيع البحرينيين على الدخول في مجالات جديدة -تحقيق هدف رئيسي للجمعية بإشراك المرأة في التنمية و رفع مستواها الاقتصادي -تشجيع الفتيات البحرينيات على ممارسة العمل اليدوي -إعطاء قيمة عند أفراد المجتمع تجاه الحرف اليدوية المنفذة محليا
39	جمعية أوال النسائية	مركز أوال للمساعدة القانونية	-تقديم الاستشارات القانونية المجانية للمرأة من خلال محامين متخصصين ومتطوعين -المساهمة في دعم الاستقرار الأسري و حماية الأسرة من التفكك، محاربة العنف الأسري و العنف الموجه ضد المرأة -توعية المرأة بحقوقها القانونية -السعي لتقديم الدعم النفسي و الاجتماعي للمرأة التي تعاني من المشاكل الأسرية
40	جمعية أوال النسائية	مشروع الضيافة	-رفع مستوى المرأة الاقتصادي و الاجتماعي -إدماج المرأة في العديد من المشاريع التنموية تعويد المرأة على الاعتماد على نفسها ذاتيا في توفير دخل مالي ثابت لها و لأسرتها -تغيير نظرة المجتمع للعمل التطوعي النسائي و بيان أهميته -إضفاء الطابع المحلي على هذه المهنة -التقليل و الحد من العمالة الأجنبية التي تؤثر سلبا على ترسيخ القيم الاجتماعية -إيجاد دخل مالي للجمعية تعزيز أهداف الجمعية لكل فئات المجتمع
41	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	مشروع الضيافة	-تمكين المرأة محدودة الدخل و التعليم لمساعدة و دعم أسرتها و توعيتها بأهمية و معنى التمكين
42	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	أكياس الخبز القماشية	-التوعية بأضرار البلاستيك المستخدم في شراء الخبز و البقوليات و تأثيراته السلبية على الصحة و البيئة و تمكين نساء بحاجة لدخل مادي، ربط نساء بمشاريع الجمعية و أهدافها
43	الجمعية النسائية الدولية	جمع المال لمساعدة الأسر المحتاجة	-توصيل و جمع المال و المعونات للأسر المحتاجة

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
44	جمعية البحرين النسائية	روافد التنمية	-تعزيز القدرات الذاتية لدى النساء والتي يستطعن من خلالها تقدير ذواتهن كفرد فاعل قادر على التغيير مما ينعكس بشكل ايجابي عليهن وعلى أسرهن. -تمكينهن من التغلب على المعوقات الذاتية التي تؤثر بشكل مباشر على دورهن في المجتمع وتعاملهن الصحيح مع أنفسهن ونظرتهن للحياة بشكل عام. -تزويدهن بالمهارات اللازمة والتي تساهم في تطورهن وتنمية قدراتهن بشكل يساهم في تعزيز إيمانهن بقدراتهن الذاتية وقدرتهن على التأثير. -وعيتهن بحقوقهن الأساسية في الحياة، والتي تمكنهن من المشاركة الفاعلة في المجتمع. تعزيز التواصل الإيجابي بين المرأة وذاتها وفهم العلاقة مع النفس والطرق الصحيحة للتعامل معها. -مساعدة النساء على تبني القيم الإنسانية في الحياة اليومية: مثل المحبة، التسامح، الاحترام وغيرها.
45	جمعية البحرين النسائية – التنمية الإنسانية	الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية*	1. بيان التمييز الواضح ضد المرأة في قانون الجنسية المطبق حالياً والذي يتنافى مع توقيع مملكة البحرين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. 2. تعزيز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التشريعية و الرسمية والأهلية بتوحيد الجهود للعمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية ومنح المرأة أحد حقوقها الدستورية. 3. مساعدة النساء البحرينيات المتزوجات من أجانب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية، الاجتماعية، و الخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي. 4. نشر الوعي حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح جنسيتها لأبنائها. 5. رصد حالات النساء المتضررات من قانون الجنسية الحالي في البحرين.
46	جمعية البحرين النسائية	المرأة نظرة تجديدية	-استعراض الإشكالات الواردة حول مكانة المرأة و أهليتها للقيام بدورها -عرض و مناقشة الآراء الفقهية المتعلقة بالمرأة و الأسرة -تسليط الضوء على بعض القضايا التي تمثل معوقات أساسية دون نيل المرأة لحقوقها
47	جمعية البحرينية لتنمية المرأة	مركز التنمية الأسرية	-نحو أسرة هادئة آمنة سعيدة،تقليل نسبة الطلاق بين المتزوجين -إكساب المقبلين على الزواج و حديثي الزواج مهارات التواصل -الحد من العنف الأسري،إكساب الأزواج مهارات التعامل مع الميزانية الشهرية -التعامل مع المراهقين
48	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	مشغل دانات للخياطة	-توفير فرص للمرأة البحرينية للمساهمة في دعم الأسر المحتاجة -السعي في توظيف الخبرات و المهارات لإيجاد أسرة منتجة تخدم نفسها -السعي لتأهيل و تدريب المرأة و صقل مهاراتها من خلال الدورات
49	جمعية البحرين لمكافحة السرطان	الحملة الوطنية للكشف المبكر عن أمراض الثدي	-الحد من انتشار مرض سرطان الثدي و الكشف المبكر عن السرطان
50	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	عرفان لرعاية الوالدين	-نشر ثقافة رعاية المسنين وفق الأسس الصحيحة، إعداد فريق مؤهل من الدربين في مجال رعاية المسنين، تدريب عدد من الأشخاص الذين يتولون رعاية والديهم من كبار السن في منازلهم

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
51	الجمعية الأهلية لقرية سترة الخارجية	إعداد الناشئات المقبلات على مرحلة البلوغ	-الرعاية و تقديم التوجيه و الإرشاد للفتيات الناشئات توعية الفتيات بحاجات و متغيرات المرحلة العمرية -تقديم الإرشاد النفسي و التربوي و الشرعي للفتيات -إعداد الأمهات للنهوض بالدور التربوي اللازم،صقل و تحفيز الإبداعات عند الفتيات
52	الجمعية الأهلية لقرية سترة	دورات اللياقة البدنية وفن الماكياج	-توعية المرأة بالاهتمام بصحتها و ضرورة القيام بالتمارين الرياضية
53	الجمعية الأهلية لقرية سترة	دبلوم البرمجة اللغوية العصبية NLP	-تعديل دور المرأة في التنمية و نشر الوعي لديهم -مواجهة التحديات و الصراعات،النهوض بالمرأة -الوصول للصحة النفسية و الجسدية
54	جمعية الهلال الأحمر البحرينية	مسعف لكل بيت	-وجود مسعف في كل بيت -توعية المجتمع بالتصرف الملائم في حالات الإصابات و الطوارئ
55	جمعية الهلال الأحمر البحرينية	تصفيف الشعر	-تدريب الفتيات و النساء بكل أمور الصالون
56	جمعية الكلمة الطيبة	دار المحرق لرعاية الوالدين	-رفع روح الأمل و التفاؤل للمنتسبين -توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية لمنتسبي الدار،إيجاد مكان صحي و أمن لرواد الدار
57	جمعية دار الحكمة للمتقاعدين	دورة الحاسوب الآلي للمتقاعدين والمتقاعدات	-يهدف إلى تطوير المعلومات لدى المتقاعدين و المتقاعدات في مجال الحاسوب الآلي
58	جمعية البحرين للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	شباب واع بحقوق الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي	-تعزيز معلومات الشباب(نساء ورجال) ورفع وعيهم نحو تحمل المسؤوليات في مجال الصحة الإنجابية و النوع الاجتماعي
59	جمعية مكافحة التدخين	المرأة تقول لا للتدخين	-حماية المرأة من البدء في استخدام التبغ -مساعدة المدخنات على الإقلاع عن التدخين -تثقيف النساء البالغات عن مضار التدخين و كيفية مساعدة المدخنين عن الإقلاع عن التبغ
60	الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية	تهيئة المرضى بأمراض الدم الوراثية لدخول إلى سوق العمل	-تأهيل المرضى لسوق العمل ليتمكنوا من إعالة أنفسهم و عوائلهم

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
61	جمعية حماية العمال الوافدين	مأوى جمعية حماية العمال الوافدين*	توفير مأوى آمن للعاملات في المنازل من ضحايا سوء المعاملة والاستغلال المتابعة لتوفير الدعم لتمكين العدل والعودة للوطن منح حق الوصول إلى العناية الطبية إذا لزم الأمر خلق توعية في المجال العام من القضايا التي أثيرت من قبل سكان المأوى توفير المترجمين لهم
62	جمعية حماية المستهلك البحريني	سيارة جمعية حماية المستهلك البحريني	توعية المستهلك بكيفية الاستهلاك الأمثل و ترك الاستهلاك الغير السليم و عدم سقوطه في أيدي التجار المغرضين و الغير شرفاء و منع الغش التجاري
63	الجمعية الأهلية لدعم التعليم و التدريب	مشروع دعم الطالب	تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات التعليمية و الأفراد في مجالات دعم التدريب و التعليم تعزيز الروابط الرسمية بين الجمعية المؤسسات المختصة و القطاع الخاص في مجالي التعليم و التدريب نشر و تعزيز ثقافة دعم التعليم و التدريب السعي لرفع مخرجات التعليم و التدريب، نشر ثقافة احترام العمل بكافة أنواعه
64	الجمعية الأهلية لدعم التعليم و التدريب	عالم المهن	مساعدة الطلبة في اختيار تخصصاتهم تعريف الطلبة بتخصصات جامعات البحرين تعريف الطلبة بالجامعات الخارجية خلق حلقة وصل بين الشركات و الباحثين عن عمل
65	جمعية الشبيبة البحرينية	مركز المبادرات الشبابية	تنمية روح الإبداع و المبادرة في خلق مشاريع شبابية طموحة و تمكين الشباب من إيجاد مشاريع خلاقة تخدم الوطن حث الشباب على المساهمة في تنمية المجتمع
66	جمعية أطفال و شباب المستقبل	مركز المستقبل لتنمية القيادات الشابة	تنمية مهارات الشباب على الإدارة و التخطيط،رعاية الشباب و تنمية مهاراتهم حول قيادة الفريق و العمل الجمعي، زيادة المشاريع الشبابية تعزيز أهمية التعاون بين المؤسسات الأهلية و الحكومية و الهيئات الدولية التي تعنى بالشباب إنشاء وحدة بنك معلومات حول شباب مملكة البحرين و تنظيمها على الانترنت إنشاء نشرة تتعلق بقضايا الشباب
67	جمعية الشباب و البيئة	دورة المختبرات والأقسام العلمية	إكساب المشاركين خبرات علمية و عملية في مجالات علمية و بيئية
68	جمعية الإصلاح	منتدى الجامعيين	مساعدة الطالب الجامعي و خدمته في شتى نواحي من خلال الإجابة على تساؤلاته والاستشارات الطلابية و تقديم الدروس الخصوصية و مساعدتهم في اختيار التخصص
69	جمعية الإصلاح	نادي الفتيات	تزويد الفتاة بشهادات و أخلاقيات و ثقافة إيجاد البيئة الصالحة التي تتفاعل فيها إيجابياً مع محيطها و شغل وقت فراغها بما يعود عليها بالفائدة

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
			-إرشاد الفتاة لإيجاد حلول مناسبة للصعوبات التي تواجهها -الانفتاح مع المجتمع و تقديم النفع العام
70	جمعية الإصلاح	مركز إصلاح للإرشاد الأسري*	-إرشاد أسري و اجتماعي و نفسي -تأهيل المقبلين على الزواج -نشر ثقافة الحوار العائلي -معالجة المشكلات الأسرية -تحقيق الألفة و التقارب بين الأزواج
71	جمعية الإصلاح	مركز واحات القرآن الكريم	-إعادة مكانة القرآن الكريم في المجتمع -تعليم الأصول الصحيحة لتلاوة القرآن -تخريج حفظة و قراء القرآن -تخريج نخبة من الكوادر المؤهلة لتدريس أصول و قواعد التجويد و فنون التلاوة
72	جمعية الإصلاح	الأسر المنتجة	-تحسين مستوى المعيشة و إيجاد دخل ثابت بدل من الاعتماد على المساعدات -زيادة الأيدي العاملة بما يساهم في تخفيف البطالة و خلق فرص عمل جديدة -إيجاد منتج متنوع -التكافل بين شرائح المجتمع
73	جمعية التربية الإسلامية	تنظيم صفوف حلقات التحفيظ	-نشر الدعوة -تعليم القراءة الصحيحة للقرآن
74	جمعية التربية الإسلامية	كفالة الأيتام والأسر المحتاجة	-إغاثة الدول الإسلامية خارج البحرين بأنواع المساعدات المادية و المعنوية -إعداد الخطط و البرامج التي تساعد على تحقيق أهداف اللجنة -دعوة المسلمين و إثارة انتباههم لما يحدث لإخوانهم المسلمين خارج البحرين و تعرضهم للجوع والمرض
75	جمعية التربية الإسلامية	كفالة المطلقات والأرامل في المواد الغذائية و الإيجار	-وضع برامج تهدف إلى تراحم و ترابط أفراد الأسرة -التنسيق مع وحدة الدعوة الإرشاد لأعداد برامج دعوية للأسرة -إعداد الخطط و البرامج المساعدة على تحقيق أهداف الجمعية
76	الجمعية الإسلامية	مركز القرآن الكريم	-التشجع على قراءة القرآن بصورة صحيحة -تحفيظ و تفسير القرآن -تدريس علم التجويد -تخريج مدرسات مؤهلات برواية حفص عن عاصم -تعليم القرآن لغير الناطقات باللغة العربية
77	الجمعية الإسلامية	مركز الخياطة والفنون اليدوية	-استغلال المواد و الخامات الطبيعية النباتية في إنتاج الكثير من المنتجات الفنية و المنزلية -إنتاج ملابس النساء و الأطفال ومستلزمات المنزل -إعداد و تنفيذ الدورات التدريبية لبعض أنواع الخياطات والتطريز اليدوي والأشغال اليدوية المتنوعة. -تطوير وتحسين الإنتاج عن طريق متابعة البرامج المتخصصة في هذا المجال والمعارض

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
			والدورات التدريبية.
78	الجمعية الإسلامية	لآلئ الإيمان	-تنمية الوازع الديني -صقل الشخصية بإكسابها مهارات علمية و حياتية -تنمية القدرة على التفكير -تنمية المواهب و الهوايات
79	الجمعية الإسلامية	نساء الإسلام	-دراسة بعض الآيات و الأحاديث المتعلقة بالمرأة -تبادل الأفكار ذات المردود الإيجابي لاستغلال الوقت -الالتزام بتطبيق حقوق و واجبات أفراد الأسرة تجاه بعضهم -التعرف على بعض أساليب تربية الأبناء
80	جمعية التوعية الإسلامية	مركز التوعية التعليمي	-رفع المستوى التعليمي لدى النساء،التوعية الدينية و الثقافية و الخطابية لدى النساء -تبادل الخبرات النسوية و فتح آفاق جديدة لتعلم الحلقات النقاشية
81	جمعية التوعية الإسلامية	المجلس النسوي للتوعوية	-تثقيف النساء في جميع المجالات -استقطاب الفئات المستهدفة -عمل ورش عمل و دورات تعزز الأهداف التثقيفية
82	جمعية الذكر الحكيم لعلوم القرآن	جمعية الذكر الحكيم لعلوم القرآن الكريم	-تعليم القرآن للفئتين الذكور و الإناث و التركيز على فئة المراهقات لربطهم بكتاب اللهو تحفيظ القرآن للصغار
83	جمعية الهدى الإسلامية	مشروع مشكاه*	i. البناء الثقافي والسلوكي المبكر لفلذات أكبادنا. ii. تهيئة الشباب المقبلين على الزواج لبناء مؤسستهم بشكل صحيح. iii. تعزيز الاستقرار الأسري. iv. الحد من الخلافات الزوجية والأسرية. v. الحد من ارتفاع نسبة الطلاق. vi. إيجاد بيئة صحية دينيا و اجتماعيا.
84	جمعية الهدى الإسلامية	إعداد المرشد الأسري	إعداد كوادر مؤهلة وقادرة على تقديم خدمة الاستشارات الأسرية و الزوجية و النفسية وذاك للمساهمة في: i. تمتين العلاقات الاجتماعية و الزوجية بما يحقق أهداف الأسرة. ii. صقل وتنمية مهارات الأفراد فيما يخدم مستقبل الأسرة و المجتمع. iii. البناء الثقافي والسلوكي المبكر لفلذات أكبادنا. iv. تهيئة شبابنا المقبلين على الزواج لبناء مؤسستهم الأسرية بشكل صحيح و ناجح. v. تعزيز الاستقرار الأسري. vi. تقليل الآثار السلبية للخلافات الزوجية. vii. الحد من الخلافات الزوجية والأسرية.

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
			viii. الحد من ارتفاع نسبة الطلاق. ix. إيجاد بيئة صحية دينيا واجتماعيا.
85	جمعية النور للبر	القرض الحسن	-مساعدتهم في أخذ قروض بدون فوائد تساعدهم في تحسين ظروفهم -تسهيل على الموظفين عمل مشاريع صغيرة لتوفير دخل محترم للأسرة
86	جمعية النور للبر	تحفيظ القرآن	-حفظ القرآن الكريم و تدريس علومه بإضافة المحاضرات و إقامة ورش عمل
87	جمعية الإحسان الخيرية	مركز الإحسان الخيري	-التدريب المجاني لأبناء الأسر المحدودة الدخل لتحويل كل منهم إلى نواة لأسرة منتجة
88	صندوق الحد الخيري	تحفيظ القرآن - ملتقى الدانات	-إعداد الداعية الصغيرة -إيجاد مرجع إرشادي آمن للفتاة ترجع إليه عند الخطأ -اعتماد الأساليب المبدعة في توجيه الوعي ألانتمائي للقيم
89	صندوق كرباباد الخيري	التدريب والتطوير لأبناء المجتمع	-توعية أبناء المجتمع بما فيها المرأة في شتى المجالات
90	صندوق أم الحصم الخيري	دار أم الحصم لرعاية الوالدين	-استقبال كبار السن قي إقامة نهارية -توفير برامج الترفيه و الصحة و التعليم و العمل اليدوي للمسنين
91	صندوق بوري الخيري	دار بوري لرعاية الوالدين	-المحافظة على مبدأ التكافل الاجتماعي،العمل على غرس روح الأمل للمتقاعدين و المسنين
92	جمعية الاجتماعين – وزارة التنمية	مشروع دار الأمان*	-تقديم المأوى لفئة النساء والقصر المعرضات للعنف الأسري والاجتماعي. -تقديم خدمات الرعاية والتأهيل اللازمة للمعرضات للعنف الأسري والاجتماعي من البحرينيات وغير البحرينيات لإعادة بناء شخصياتهم وضمان توافقهم واندماجهم الاجتماعي الصحيح. -متابعة الحالات التي يتم إعادتها لأسرها للتأكد من عدم تعرضها للعنف الأسري والاجتماعي والتأكد من تكيفها في محيطها الأسري والاجتماعي. -العمل على إعادة تأهيل الأسر التي يتعرض نساؤها للإيذاء بأشكاله المختلفة. -العمل على زيادة الوعي المجتمعي وتسليط الضوء على هذه المشكلة من أجل توفير الحماية اللازمة. -التنسيق مع مختلف الجهات الرسمية والأهلية والخاصة المعنية لحل مشاكل هذه الفئة وتسهيل إجراءات إيوائها وتوفير الحماية اللازمة لها. -إعداد وتنفيذ التشريعات والقوانين اللازمة لحماية النساء المعرضات للإيذاء. -توفير مختلف أنواع الخدمات المعيشية والاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية لهذه الفئة. -التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية لإنهاء إجراءات إيواء أو تأهيل النزيلات من الأجانب. -إجراء بحوث ودراسات ميدانية لحصر حجم هذه المشكلة والتعرف على أسبابها وطرق علاجها بالتنسيق مع

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
			الجهات المعنية. - إنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات الاستشارات السريعة للمعرضات للعنف الأسري والاجتماعي. - بناء قاعدة معلومات لحصر ومتابعة الحالات.
93	جمعية الانترنت البحرينية	تمكين المرأة من استخدام تقنية المعلومات	- إحالة المرأة لنفسها و أسرتها،تمكين المرأة من استخدامها الكمبيوتر و البرامج التعليمية و soft skills
94	جمعية الانترنت البحرينية	طاقات بلا حدود	- مساعدة المرأة لتمكينها في استخدام الكمبيوتر و الحصول على وظيفة أو تربية أولادها أو تواصلها الاجتماعي - مساعدة الجمعيات النسائية كالاتحاد و أوال
95	جمعية سيدات الأعمال البحرينية	موقع بوابة المرأة	- توعية المرأة بأهمية تقنية المعلومات و دورها في بناء مجتمع المعلومات
96	دار المنار لرعاية الوالدين	دار المنار لرعاية الوالدين	- توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية و النفسية للمسنين،تطوير برامج التأهيل المناسبة للمسنين - توثيق علاقة المسن بأفراد أسرته و كذلك المحيط الاجتماعي
97	دار يوكو لرعاية الوالدين	دار يوكو لرعاية الوالدين	- توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية و المعيشية للمستفيدين من الدار
98	مركز الهلال الخيري	التدريب في مؤسسات الأهلية	- رفع المستوى التوعوي الإداري لأعضاء المؤسسات الأهلية - تقليل الثغرات و السلبيات الموجودة في تلك المؤسسات - النهوض بالخدمات التطوعية
99	مركز الهلال الخيري	منح مشاريع الهلال التعليمية	- تحسين وضع الأسرة الاقتصادي - نشر الوعي لأفراد المجتمع
100	المركز الاستشاري لرعاية الأعمال (مركز سمارت للتطوير الشخصي)	التوعية بأهمية قانون الأحوال الشخصية	- في البحرين التوعية بأهمية إصدار قانون الأحوال الشخصية و فوائده،في الكويت التوعية بأهمية الاستفادة من قانون الأحوال الشخصية
101	المركز الاستشاري لرعاية الأعمال (مركز سمارت للتطوير الشخصي)	مناهضة العنف الأسري	- التوعية بأهمية إصدار و الاستفادة من قانون الأحوال الشخصية
102	الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقاءهم	وحدة الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الاعاقة*	• تقديم مختلف أنواع الخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الاعاقة في منزله و بين أسرته • تدريب أسرة الأشخاص ذوي الاعاقة ومساعدتها على رعايته بأسلوب سليم • توفير الأجهزة المختلفة التي يحتاجها الأشخاص ذوي الاعاقة • تخفيف أعباء رعاية ذوي الاعاقة على أسرته و تشجيعها على رعايته • تقديم التوعية الإرشاد والتدريب للأسر حول كيفية العناية بالأشخاص ذوي الاعاقة

* يوجد شرح تفصيلي لهذا المشروع في فقرة 5 نهاية الدراسة.

	المؤسسة	اسم المشروع	أهداف المشروع
			• تقوية الروابط الأسرية و حث الأسرة على رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة والمحافظة على كرامته وتوفير احتياجاته وسط أسرته
103	المركز البحريني للحراك الدولي	مركز العلاج الطبيعي للمعاقين	توفير مركز متخصص للعلاج الطبيعي للمعاقين
104	المركز البحريني للحراك الدولي	عجلة الحراك لتصليح الكراسي المتحركة	توفير مركز متخصص للعلاج الطبيعي للمعاقين
105	المركز البحريني للحراك الدولي	مشروع تعليم البيئة	توفير خدمة تعليم السياقة للمعاقين
106	جمعية الصم البحرينية	تعليم الكمبيوتر للصم	تعليم الصم الكمبيوتر و بعض أساسياته و التعامل مع البرامج تأهيلهم لان يحصلوا على شهادات ICDL معتمدة تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل والتواصل مع الآخرين إكسابهم مهارات مختلفة لتقوي من شخصيتهم و ليتحدوا الاعاقة
107	جمعية الصم البحرينية	تعليم القراءة و الكتابة للغة العربية	تعليم و تطوير المفاهيم اللغوية في القراءة و الكتابة و بعض أساسيات قواعد اللغة العربية و تدريبهم على تكوين جمل صحيحة
108	شراكة الشرق الأوسط	نساء في التقنية	تشجيع النساء و توسيع اشتراكهم في القوى العاملة بتزويدهم و تدريبهم بالتخطيط للعمل وتسليمهم خمسة نشاطات رئيسية تدريبهم على برامج مايكروسوفت الغير محدودة
109	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المايكرفايلنس	منح إعانات مالية لبدء مشروعات متناهية الصغر تدريب الجمعيات على تنفيذ مشروع المايكروفايننس مراقبة الأداء و رفع الكفاءة

3.3.1 طبيعة أنشطة المشروع

تنوعت طبيعة أنشطة المشاريع بحسب أهدافها وطرقها لتحقيق الهدف، وغالبيتها كان من ضمن أنشطتها البرامج التوعوية حسب ما هو موضح في جدول 20. ولكل نشاط طرق مختلفة في ممارستها حسب ما هو موضح من جدول 21 إلى جدول 29.

جدول 20 طبيعة أنشطة المشاريع

طبيعة الأنشطة	توعية	تدريب/ تكوين	تنمية مهارات	إعداد كوادر	تقديم مساعدات مالية أو عينية	برامج حماية	توفير مؤسسات رعاية مختلفة	تحسين ظروف العيش	تأهيل وإعادة تأهيل
عدد المشاريع	**78**	72	69	43	42	16	20	39	32
النسبة المئوية	**%71.5**	%66	%63	%39	%38.5	%14.7	%18	%36.8	%29

توعية

كان هناك 78 مشروع (بنسبة 71.5%)، له أهداف توعوية بأنشطة متنوعة، معظمها في هيئة محاضرات و ندوات و مؤتمرات ثم دورات و ورش عمل كما هو موضح في جدول 21.

جدول 21 الأنشطة التوعوية

	النشاط	عدد المشاريع
1.	دورات و ورش عمل	12
2.	محاضرات و ندوات و مؤتمرات	24
3.	دروس	4
4.	احتفالات	1
5.	مسابقات	1
6.	حملات توعية	3
7.	وسائل الإعلام	4
8.	جلسات إرشادية	3
9.	إعداد إستراتيجية	1
10.	توزيع مذكرات	1

تدريب/تكوين

يوجد 72 مشروع كان التدريب ضمن طبيعة أنشطة المشروع، و تنوع التدريب فيها بين تدريب العاملين و مقدمي الخدمة لتحسين مستوى أداء تقديم الخدمة، إضافة لتدريب المستفيدين لتطوير قدراتهم ومهاراتهم. كتدريب السيدات على الخياطة أو إحياء حرف قديمة أو الكمبيوتر أو برامج أخرى تساعدهن على فتح فرص للتوظيف. و مهارات أخرى خاصة بتنمية المرأة مثل تدريب ضحايا العنف أو تدريب السياقة للأشخاص ذوي الاعاقة. وتنوعت جميع برامج التدريب بين الدورات و ورش العمل وبرامج تدريبية متخصصة في المجال، وأحياناً يكون التدريب بالتعاون مع جهات أخرى كما هو موضح في جدول 22.

جدول 22 الأنشطة التدريبية

	النشاط	عدد المشاريع
1.	برنامج تدريبي	37
2.	ورش عمل	16
3.	دورات	14
4.	تعاون مع مراكز أخرى للتدريب	8
5.	تطوير برامج التدريبية القائمة	1
6.	محاضرات	1

تنمية مهارات

من ضمن أنشطة المشاريع كان هناك 69 مشروع مهتم بتنمية المهارات موزعة أيضاً بين تنمية مهارات العاملين و مقدمي الخدمة والمستفيدين. تنوعت بين المهارات التقليدية للمرأة مثل لخياطة و الأعمال اليدوية و الحرف القديمة و الطبخ. وهناك مهارات دينية مثل التجويد ومهارات أخرى حقوقية مثل تنمية مهارات المرأة في التعرف على حقوق الإنسان ومحاربة العنف واختيار شريك الحياة والتعامل معه. في حين بعض المهارات مرتبطة بسوق العمل وتعلم الكمبيوتر و إجراء المقابلات و التواصل والمونتاج أو مرتبطة بأهداف المشروع مثل الزراعة أو صقل موهبة معينة. وتم ممارسة أنشطة متنوعة لتنمية المهارات كما هو موضح في جدول 23.

جدول 23 أنشطة تنمية المهارات

	النشاط	عدد المشاريع
1.	تنمية مهارة	41
2.	ورش عمل	10
3.	دورات ومحاضرات ولقاءات	4
4.	تقديم برنامج	3
5.	تنمية تواصل	4
6.	تنمية الشخصية و الثقافة	5

إعداد كوادر

اهتم 43 مشروع اهتم بإعداد الكوادر من خلال الأنشطة الموضحة في جدول 24.

جدول 24 إعداد الكوادر

	النشاط	عدد المشاريع
1.	دورات و ورش عمل ولقاءات	9
2.	إعداد مدربات	2
3.	منديات تدريبية	1
4.	استخدام قدامى الموظفين لتدريب الموظفين الجدد	1
5.	تدريب مكثف من قبل جهات مختصة	1
6.	تقديم استشارات	1
7.	تأهيل	1

تقديم مساعدات مالية أو عينية

يوجد 42 مشروع يقدم مساعدات مالية أو عينية وبعضها تكون موسمية ومرتبطة بأهداف المشروع وطبيعته. وتنوعت طرق تقديم المساعدات كما هو موضح في جدول 25.

جدول 25 تقديم مساعدات مالية أو عينية

النشاط	عدد المشاريع

	النشاط	عدد المشاريع
1.	مساعدات عينية	9
2.	دعم مالي	8
3.	منح شهادات معتمده	8
4.	دعم لبدء مشروع متناهي الصغر	4
5.	مساعدات و استشارات قانونية و أسرية	4
6.	توفير أو ترميم سكن أو بدل سكن	3
7.	مكافآت تحفيزية	3
8.	قروض مالية	3
9.	كفالة أسر	1
10	دفع رسوم علاج	1
11	ابتعاث طالب	1
12	دفع رسوم تذاكر وغرامات للمغتربات	1
13	تنسيق مع جهات أخرى لتقديم المساعدة	1

برامج حماية

فقط 16 مشروع كان برامج الحماية من ضمن أنشطتها كما هو موضح في جدول 26.

جدول 26 أنشطة برامج الحماية

	النشاط	عدد المشاريع
1.	يحمي المرأة و الأسرة من كل المشاكل المحيطة بها من العنف و النفقة و السكن	3
2.	تقديم الاستشارة القانونية و المتابعة القضائية للمستهدفين، برامج وقائية عن طريق الدورات التدريبية و برامج التوعية	2
3.	الدورات و المحاضرات و ورش العمل	2
4.	حماية حقوق المرأة و وصول المرأة للانتخابات و الترشيح	2
5.	برامج الأمن و السلامة والتثقيف	2
6.	حماية العمال الذين يتعرضون إلى التعذيب	1
7.	حماية المسلمين من التنصير نتيجة تعرضهم للجوع و الفقر و ذلك بتقديم كافة أنواع المساعدات	1
8.	برامج توعوية لحماية الأفراد من التعرض للتحرشات أو العدوان	1

توفير مؤسسات رعاية مختلفة

يوجد 20 مشروع يقوم بتوفير مؤسسات رعاية مختلفة (أنظر جدول 27).

جدول 27 توفير مؤسسات رعاية

	النشاط	عدد المشاريع
1.	التنسيق والتعاون مع المؤسسات والجهات الأخرى	13
2.	توفير أماكن بيع أو عمل	5

	النشاط	عدد المشاريع
3.	دار إيواء	2
4.	تطوير ذاتي	1

تحسين ظروف العيش

كان هناك 39 مشروع مهتم بتحسين ظروف العيش

جدول 28 أنشطة لتحسين ظروف العيش

	النشاط	عدد المشاريع
1.	تأهيلهم لسوق العمل وتوفير وظائف أو رفع الدخل	15
2.	تقديم مساعدة	9
3.	تقديم إعانات مادية	6
4.	تقديم قروض مالية دون أرباح	3
5.	تقديم دعم نفسي	2
6.	مساعدة المرأة في الحصول على حقوقها	2
7.	دعم البحرينيات المتزوجات من أجانب	1
8.	تنمية المهارات	1

تأهيل و إعادة تأهيل

يوجد 32 مشروع مهتم بعمليات التأهيل وإعادة التأهيل

جدول 29 أنشطة برامج التأهيل

	النشاط	عدد المشاريع
1.	ورش عمل ودورات ومحاضرات و منتديات	8
2.	تدريب	7
3.	جلسات نفسية و إرشادية فردية و جماعية	4
4.	إتقان صنعة و حرفة وعمل	4
5.	استمرارية تأهيل	2
6.	تأهيل لاختيار و استخدام كرسي والتعامل مع الاعاقة	3
7.	تحويل لمراكز أخرى	1

كما كان هناك مشاريع ذات أنشطة مختلفة مثل إنشاء موقع الكتروني يكون مصدر للمعلومات حول المرأة، المتعلقة بتمكين المرأة و مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية، وبعض الأنشطة الربحية إضافة للمشاركة في المناسبات الدولية.

ورغم تنوع الأنشطة كما وضح في الفقرات السابقة ألا أن في الغالب طرق ممارسة النشاط متشابه في معظمها بين تقديم محاضرات و ندوات و ورش عمل، و إن اختلف في الأنشطة الأخرى بحسب طبيعة النشاط.

6.3.2 الفئات التي يستهدفها المشروع

معظم المشاريع تستهدف عدة فئات مصنفين على حسب الحالة الاجتماعية و الوظيفية والتعليمية والصحية و العمر ومستوى الدخل. وان كانت بعضها تركز على فئات معينة على حسب أهداف المشروع و تستبعد فئات معينة بسبب الأهداف أو قدرات المشروع.

جدول 30 الفئات التي يستهدفها المشروع

	الفئات التي يستهدفها المشروع		عدد المشاريع
.1	**حسب الحالة الاجتماعية**	عزباوات	92
.2		متزوجات	91
.3		مطلقات	90
.4		أرامل	89
.5	**حسب الحالة الوظيفية**	عاملات	78
.6		ربات بيوت	93
.7		متقاعدات	76
.8	**حسب العمر**	أطفال	32
.9		فتيات	74
.10		شابات	93
.11		مسنات	52
.12	**حسب الحالة الصحية**	ذوات إعاقة	58
.13		أمراض مزمنة	56
.14	حسب المستوى التعليمي	طالبات	2
.15		التعليم البسيط	1
.16	حسب القدرة على العمل		1
.17	حسب مستوى الدخل		3
.18	المعنفات		3

غالبية المشاريع كانت لا تستهدف المرأة فقط كما هو موضح في جدول 31، وفقط 37 مشروع بنسبة 34% كان موجه للمرأة فقط. مما قد يعني أن المرأة ليست دائماً مستهدف رئيسي في المشاريع ولازلنا بحاجة لمشاريع أكثر تستهدف المرأة. كما قد يعني ذلك أن المشاريع الاجتماعية تستوعب الفئتين من النساء والرجال وان كانت في محتواها تخدم المرأة.

جدول 31 استهداف المشاريع للرجال

استهداف المشاريع للرجال	عدد المشاريع	النسبة المئوية
1. المشاريع التي تستهدف الرجال	72	%66
2. المشاريع التي لا تستهدف الرجال	37	%34
	109	%100

شكل 13: استهداف المشاريع للرجال

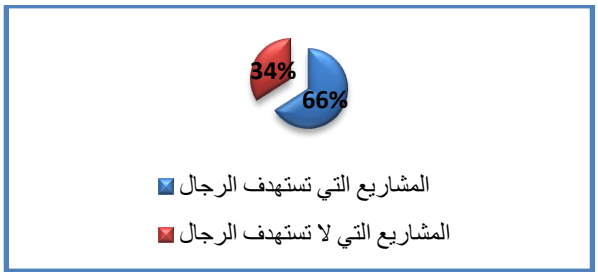

إما تصنيف الفئات التي يستهدفها المشروع من فئة الرجال، فهم من مختلف الفئات كما هو موضح في جدول 32 وهم مرتبطين عادة بأهداف المشروع وطبيعته.

جدول 32 الفئات التي يستهدفها المشروع من فئة الرجال

الفئات التي يستهدفها المشروع من فئة الرجال	عدد المشاريع
1. الشباب	57
2. ذو إعاقة	42
3. العاطلون عن العمل	43
4. المسنون	30
5. المدمنون (بهدف العلاج)	13
6. ذو الدخل المحدود ومتلقوا المساعدات الاجتماعية	2
7. المتقاعدين	1
8. طلبة	1
9. من يعانون المشاكل الأسرية	1
10. الرجال من سن 18 إلى ما قبل 60	1
11. الأطفال الذكور حتى سن 12 فقط	1

6.3.3 عدد المستهدفين من المشروع و المستفيدين الفعليين من المشروع (بدءاً من التنفيذ)

من الصعب وضع عدد رقمي للمستهدفين من المشاريع فغالبيتها تستهدف جميع الفئة المستهدفة فمثلاً مشروع حماية الوافدين تستهدف جميع العمالة الوافدة و المشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة تستهدف جميع الأشخاص ذوي الاعاقة والمشاريع التي تستهدف الطالبات أو النساء من عمر معين أو المعنفات فهي تستهدف جميع الفئة وغالبية المشاريع غير محدد لها أعداد الفئة المستهدفة. وقد يعود هذا إلى صغر حجم المجتمع البحريني و إن المشاريع محددة الفئات. ومعظم المشاريع حديثة العهد وتبحث عن استقطاب أكبر عدد ممكن من المستهدفين. كما أن معظم المشاريع لم تحدد القدرة الاستيعابية للمشروع، ليتم مقارنتها مع عدد المستفيدين الفعلين.

إما فيما يخص المستفيدين الفعليين فبلغ مجموعها في المشاريع 980370 مستفيد بين أفراد أو أسر. و قد اختلف عدد المستفيدين من كل مشروع بحسب حجم المشروع وطبيعته والفئات التي يستهدفها و عمر المشروع الزمني. وفي الغالب المشاريع التي حددت عدد للمستهدفين إما خدمت العدد المستهدف أو أقل من العدد المستهدف، مما يعني انه لا يزال هناك طاقة استيعابية لأعداد أكبر في غالبية المشاريع أو أن المشاريع قابلة للتوسع كلما زاد عدد المستفيدين، وقد

يكون هذا ناتج لصغر الحجم السكاني لمملكة البحرين نسبياً وتكرار بعض المشاريع وعدم الإقبال على المشاريع أو بسبب حداثة هذه المشاريع.

3.4 عناصر النجاح /القوة / الممارسات الجيدة

فيما يخص تحقيق أهداف المشروع والذي يعكس عناصر نجاح المشروع، و من المظاهر الايجابية للمشاريع قيد الدراسة إن معظمها حققت أهدافها بنسبة 93.6% كما هو موضح في جدول 33. وفقط 7 مشاريع (6.4%) لم تحقق أهدافها وهي المشاريع الموضحة في جدول 34، إما لحداثة المشروع أو لأسباب أخرى غير موضحة في الاستمارة.

جدول 33 تحقيق المشروع لأهدافه

	هل حقق المشروع أهدافه	عدد المشاريع	النسبة المئوية
1.	نعم	102	%93.6
2.	لا	7	%6.4
		109 مشروع	%100

شكل 14: تحقيق المشروع لأهدافه

جدول 34 المشاريع التي لم تحقق أهدافها

	اسم المؤسسة	اسم المشروع
1.	جمعية الانترنت البحرينية	تمكين المرأة من استخدام تقنية المعلومات
2.	جمعية الصم البحرينية	تعليم الكمبيوتر للصم
3.	المركز البحريني للحراك الدولي	مشروع تعليم البيئة
4.	الجمعية الأهلية لقرية سترة	دورات اللياقة البدنية وفن الماكياج
5.	جمعية البحرينية لتنمية المرأة	مركز التنمية الأسرية
6.	دار أم الحصم لرعاية الوالدين	دار لرعاية الوالدين
7.	وزارة التنمية الاجتماعية	مبادرة إنماء

إما بالنسبة للمشاريع التي حققت أهدافها (102 مشروع 93.6%)، وكان لها العديد من الانجازات وان كانت أيضا مرتبطة بعمر المشروع وحجمه. ومن انجازات معظم المشاريع هو تخريج أفواج متدربة و منحهم شهادات (23 مشروع) مما يمنح الخريجين تحقيق انجازات أكبر كنشر التوعية و توفير فرص عمل، كما هو موضح في جدول 35، وبعض هذه الانجازات مرتبطة ببعضها البعض.

جدول 35 الانجازات التي حققتها المشاريع

	الانجـازات التي حققها المشروع	عدد المشاريع
.1	تخريج أفواج	23
.2	نشر التوعية	21
.3	توفير فرص عمل	12
.4	الحضور الجيد وزيادة عدد المستفيدين	11
.5	الإرشاد النفسي و التربوي و التوفيق الأسري والمساعدة على التغلب على الصعوبات وعلاج الحالات النفسية	9
.6	توفير خدمات للمسنين و الأشخاص ذوي الاعاقة	7
.7	تنمية معلومات المستفيدين و رفع الكفاءة العلمية	7
.8	تقديم المساعدات المالية و العينية	7
.9	الفوز بجوائز أو منح مالية أو مادية	7
.10	تطوير حياة المستفيدين و تنمية الإبداع و القيادة	6
.11	إعادة التأهيل	6
.12	تحسين مستوى العيش للمستفيدين	3
.13	تشجيع المرأة للترشيح للانتخابات و تمكينها في الحصول على مناصب سياسية و قيادية	3
.14	المحافظة على حرف تراثية و تغير نظرة المجتمع للحرف اليدوية	3
.15	إقامة معارض أو المشاركة بالمعارض و تسويق المنتجات	3
.16	إصدار دراسة قانون أحكام الأسرة و صدور الجزء الأول من القانون للشق السني متابعة و رصد الآثار	2
.17	اكتشاف مهارات و خبرات	2
.18	زيادة عدد الأعضاء بالجمعية	2
.19	تشبيك المؤسسات المحلية و الخارجية	1
.20	إصدار المكتبة الالكترونية	1

3.5 عناصر الضعف /الفجوات.

إما عن العقبات التي واجهت المشاريع كما هو موضح في جدول 36 فكانت أبرزها مشكلة التمويل وهي مشكلة واجهت 48 مشروع، ثم تلاه مشكلة مكان إقامة المشروع الذي واجه 33 مشروع وتلاه بنسبة 28 مشروع مشكلة نقص الموارد البشرية، ثم نقص القدرات الفنية لعمل المشروع كما هو موضح في جدول 36، و أقل العقبات كانت هي مشكلة دراسة الجدوى من وجهة نظر المؤسسات.

جدول 36 العقبات التي واجهت المشاريع

	العقبات التي واجهت المشروع	عدد المشاريع	الترتيب
.1	عدم وجود وثيقة للمشروع	11	11
.2	عدم وضوح غايات المشروع و أهدافه و صعوبة قياس الأهداف	6	12م
.3	تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية	14	10
.4	مشكلات دراسات الجدوى	3	15
.5	مشكلة التمويل	48	1
.6	صعوبة الوصول إلى المستهدفين	17	6م

7.	نقص القدرات الفنية لعمل المشروع	28	4
8.	قصور المتابعة و تركيزها على الناحية المالية	6	12م
9.	مشكلة المكان	33	2
10.	نقص التجهيزات المادية	17	6م
11.	مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة	20	5
12.	نقص الموارد البشرية	30	3
13.	عدم وجود خطة للاستدامة	6	12م
14.	عدم تجاوب المستهدفين	15	9
15.	عدم وجود مؤشرات للتقييم	17	6م

3.5.1 توصيف العقبات

عدم وجود وثيقة للمشروع

كان هناك 11 مشروع شكل عدم وجود وثيقة للمشروع عقبة، ولكن غالبها في طور إعداد أو تحديث الوثيقة الحالية.

جدول 37 عدم وجود وثيقة للمشروع

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	• إرباك حركة المشروع • عدم وضوح الأهداف • صعوبة إيضاح ادوار العاملات في المشروع	تم إعداد لائحة للمشروع تبين أهدافه وآلياته والمهام التي ينهض بها.
2.	عدم معرفة الناس بهذا المشروع	نشر التوعية وكثرة الزيارات الميدانية والإعلانات
3.	توجد بشكل قليل	زيادة بنود الوثيقة و تفصيلها
4.	كان هناك مسوده للائحة داخلية لقوانين الدار	تم تشكيل مجلس إدارة للدار و تم إقرار اللائحة الداخلية المنظمة لعمل الدار
5.	لا يحتاج المشروع إلى وثيقة و لكن هناك خطط لنوعية وكمية الإنتاج و المشروع مستمر و كذلك العائد المادي ليس هناك عقبات تعيق أو تواجه المشروع	
6.	لا تعتبر عقبة ولكن نطمح إن تكون هناك وثيقة للمشروع	ليس هناك وثيقة للمشروع ثابتة ولكن يتم تحديدها سنوياً بما يلاءم المشاركات ويحقق احتياجاتهم
7.	عدم وجود مرجع ولا يوجد توثيق لبرامج المشروع و انجازاته	لقد تم البدء في إعداد وثيقة للمشروع
8.	جاري العمل بها	وثيقة الجودة
9.	المطالبة بها ولكن الدولة لم تهتم	شكلت لجنة من المحامين لوضع وثيقة بعد سنوات من المطالبة
10	عدم وجود مذكرة تنسيقية بين الجهات الحكومية المعنية	تم أعداد مسودة ومذكرة تنسيقية بين الوزارة والجهات الحكومية وأرسلت للتوقيع عليها

عدم وضوح غايات المشروع و أهدافه و صعوبة قياس الأهداف

لم تشكل عدم وضوح غايات المشروع و أهدافه و صعوبة قياس الأهداف عقبة لمعظم المشاريع، فقط 6 مشاريع التي اعتبرت هذه الجزئية عقبة بالنسبة، و هذه المشاريع في طور اتخاذ

الإجراءات للتغلب على هذه العقبة عدى مشروع القرض الحسن التابع لجمعية النور للبر، التي تفكر في إلغاء المشروع لأن أهدافه غير واضحة بالنسبة للمستهدفين.

جدول 38 عدم وضوح غايات والمشروع و أهدافه وصعوبة قياسها

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
.1	العجز عن تقييم إنتاجية المشروع وجدواه	تم تحديد الأهداف العامة والفرعية للمشروع، وضع الخطة الزمنية المحددة.
.2	يوجد عقد بيننا و بينهم على أساس استرداد المبلغ من دخل ثابت لهم في البنك إلا إنهم لا يقومون بوضع مبلغ ثابت وإنما يسحبون المبلغ كله	التفكير في إلغاء المشروع
.3	عدم فهم المستهدفين إلى المشروع بأنه مبلغ مسترد و ليس مبلغ خيري	تفهم المستهدفين بطبيعة المشروع
.4	شمولية الأهداف	مطلوب تحوير و تنمية الأهداف بما يناسب كل مرحلة
.5	صعوبة قياس الأهداف بسبب عدم التقييم	
.6	قياس نجاح الأهداف خصوصا في هذا المجال تظهر آثاره على المدى البعيد	تسجيل و تدوين تطورات أي حالة أول بأول لأن أي تغير بسيط يعتبر خطة للنجاح

تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية

يوجد 14مشروع شكل تعقيد الإجراءات الإدارية عقبة بالنسبة له وان كان بعض هذه المشاريع حكومية ولكن لازالت الإجراءات تأخذ حيز من طاقة المشاريع التي تحاول إن تتجاوزه.

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
.1	أحيانًا تستغرق الإجراءات وقتًا طويلاً نسبيًا	البدء في اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر
.2	تأخر إجراءات إشهار الدار	التواصل مع المؤسسات الحكومية لإنجاز الإشهار
.3	صعوبة الإجراءات الحكومية في التداولات المالية	ساهمت المؤسسة العامة للشباب و الرياضة في تسهيل و تحسين و متابعة كافة الإجراءات
.4	عدم قبول وزارة العمل التصديق على المدربة وشهاداتها	المراجعة المستمرة مع عرض المادة التدريبية متكاملة مع الشهادات المصدقة من قبل إحدى الجامعات
.5	بطء الإجراءات بسبب بعض التأخير بين الحين و الآخر	يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التواصل الدائم مع الوزارة و الجمعيات للتغلب على هذه المشكلات
.6	لم يكن هناك تنسيق كافي بين الجهات المختلفة	تم ضم العديد من ممثلي الجهات الرسمية و الأهلية لمجلس الإدارة لتسهيل التواصل و الخدمة
.7	عدم فهم و تقدير عدد من الجهات الرسمية بما يتم إنتاجه	
.8	بعض الإجراءات الروتينية الرسمية تعيق العمل	
.9	لم تضع الدولة في حسبانها القانون	بعد28سنة من المطالبة وضع قانون
10	عدة تعقيدات في الوزارات لمنح حقوق المرأة	الضغط و المقابلات مع الجهات
11	تعقيدات من وزارة التنمية وضل المشروع في الوزارة قرابة سنتين	بالمتابعة و الصحف
12	بعض خطابات قضاة المحاكم ناقصة في المعلومات مثل	يتم مخاطبة المحاكم لتعديل الخطابات

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
	مواعيد الزيارة	
13	صعوبة الحصول على ترخيص دخول للأسر المنتجة،صعوبة إجراءات عملية التوظيف	محاولة الحصول على التراخيص
14	الإجراءات تأخذ وقت طويل	متابعة المذكرات و الإجراءات بشكل مستمر

مشكلات دراسات الجدوى

فقط 3 مشاريع أبدت بوجود مشكلة في دراسة الجدوى الناتجة عن قلة خبرة الكادر والاعتماد على التجارب الخاصة. وإن كان لا يعني هذا إن بقية المشاريع لا تعاني من هذه المشكلة و لكن قد يعود هذا لأن بقية المشاريع لا تعي بأهمية دراسة الجدوى و لا تشكل عدم وجودها عقبة واضحة بالنسبة لها.

جدول 39 مشكلات دراسة الجدوى

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
.1	قلة الخبرة عند العاملات حول كيفية دراسة المشاريع وتقييمها	إخضاع العاملات للتدريب، إعداد الاستمارات والاستبيانات
.2	تعتمد على التجربة و الخبرة لدى الأشخاص	تدوين و نشر هذه الدراسات
.3	بعض الدارسات لا تكملن دراستهم مما يعيق حركة تخريج الكوادر	تشجيع الدارسات على المواصلة

مشكلة التمويل

تعد مشكلة التمويل من المشاكل الرئيسية التي تواجه المشاريع حيث واجه 48 مشروع ومعظمها يتخذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها بطرق مختلفة كإيجاد داعمين أو ممولين أو فرض رسوم ليكون دخل للمشروع في حين إن البعض اختار تقليص البرامج أو الأنشطة لتتناسب مع الميزانية.

جدول 40 مشكلة التمويل

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
.1	صعوبة الحصول على تمويل دائم للمشروع	التعاقد مع مؤسسة دولية لإدارة المشروع بعقود وتجدد سنويا
.2	طلب راتب متواصل للمستهدفين	تحت الدراسة وموازنة الإمكانيات
.3	يكفي الـ 45 أسرة ولا يمكن التوسع إلى أكثر من هذه الأسر	الحصول على وزارة معنية أو مؤسسة تدعم هذا المشروع
.4	محدودية العمل، قلة المشاريع تشتيت الطاقات	فرض رسوم للتسجيل، البحث عن جهات داعمة
.5	الشركاء يواجهون مشكلة في تغطية تكاليف التدريب	ساعد المنظمات الغير حكومية بتأسيس روابط مع القطاع الخاص و تمكين
.6	الحاجة إلى تمويل المشروع	السعي لإيجاد تمويل حكومي
.7	التمويل ضعيف و لا يلبي حاجات الدار	التواصل مع المؤسسات الحكومية لانجاز الإشهار
.8	مشكلة التمويل لتغطية تكاليف المشروع	المساعدة عن طريق شركة مايكروسوفت و بعض الجمعيات غطت بعض التكاليف

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
9.	القدرة التمويلية محدودة	الحصول و تأمين التمويل من خلال الاشتراكات أو الرسوم
10.	صعوبة إقناع الفرد استيراد المبلغ المستلم	الدعاية و الأعلام و عقد اجتماعات
11.	نحتاج إلى تمويل المشروع لان اغلب القائمين هم متطوعين	الحصول على راعي يمول المشروع
12.	الدعم المادي لا يوجد دعم كافي للمشروع المطروح	من المعارف القريبة و الإقبال على الدار
13.	التمويل محدود	السعي لإيجاد تمويل دائم وثابت
14.	صعوبة الحصول على دعم مالي مستمر و ثابت	نسعى للحصول عليه
15.	نحتاج إلى تمويل مستمر	التمويل الآن مؤقت و نبحث عن تمويل دائم
16.	هناك مشكلة في التمويل	تم التغلب على بعضها بتبرع أبناء القرية
17.	التمويل المادي	إيجاد الممول من الشركات و البنوك
18.	تغطيت التكاليف	البحث عن ممول
19.	تغطيت التكاليف	البحث عن ممول
20.	نحتاج إلى تمويل لتفعيل البرامج	الحصول على منح التنمية
21.	صعوبة ضمان ثبات الدخل المادي الداعم لاستمرارية المشروع	مراسلة بعض الجهات و المؤسسات لتقديم الدعم للمشروع و محاولة إيجاد راعي رسمي للمشروع و التقدم لبرنامج المنح المالية المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية
22.	المشروع يحتاج إلى تمويل كبير و إلى متطوعين	الحمد لله تم التبرع و تقليص من بعض المقترحات
23.	نقص الميزانية	التواصل مع المؤسسات الحكومية و الشركات للتباحث حول إمكانية تمويل بعض الأنشطة التي يطلقها برنامج الشباب
24.	هناك عدد من المستفيدات أشرن إلى مشكلة عدم قدرتهن على البدء بمشروعهن لعدم توفر التمويل المطلوب	
25.	تكاليف صالات التدريب عالية و لمتقدمين حالهم ميسور	نضطر للبحث عن تمويل لتقديم الدورات بالمجان
26.	تنويع مصادر التمويل	زيادة الورش التدريبية في هذا المجال
27.	المشروع يحتاج إلى تمويل	إيجاد تمويل من أطراف مختلفة
28.	يعتمد المشروع على مصادر تمويل منقطعة	التخطيط للحصول على تمويل دائم و ثابت
29.	التمويل يعتمد على التبرعات و المتبرعين قليلون	بيع بعض الكاسيتات أو الأقراص المدمجة (CD) كدخل
30.	نقص في الموارد المادية لتشغيل البرامج	تقليص ميزانية البرامج
31.	التمويل غير كافي	أخذ رسوم من الطالبات عند إقامة أنشطة
32.	قد تواجهنا هذه المشكلة في المستقبل	محاولة البحث عن جهات داعمة
33.	عدم الوصول للممولين	محاولات الحصول على زيادة في التمويل
34.	محاولة استقطاب عدد أكبر من الحرفيات	الإعلان و الدعاية للمشروع
35.	مشكلة التمويل كانت عائق في توظيف أخصائية	بعد حصول المركز على تمويل تم التغلب على بعض المشكلات
36.	عدم وجود ميزانية محددة للعمل من خلالها طوال السنة	طلب ميزانية محددة للمركز في خطة2010
37.	في السنة الأخيرة واجهنا نقص في الميزانية	البحث عن راعي للأنشطة و البرامج
38.	عدم وجود تمويل للمشاريع	محاولة السعي للحصول على راعي

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
39.	لا يوجد ممول ولا تمويل ثابت للاتحاد	الحصول على راعي في حالة وجود برامج و فعاليات
40.	عدم وجود جهات ممولة للمشروع	مخاطبة المؤسسات و الإفراد في القطاع الخاص، اللقاء مع أفراد مسئولين في القطاع الخاص لشرح أهداف المركز و البرامج التي يقوم بها
41.	عدم وجود جهات ممولة للمشروع	البحث عن ممول و تغطية الجمعية لمصاريف المشروع
42.	مشكلة تمويل المشروع	تم التقدم لعدة جهات حكومية و أهلية
43.	الدعم المادي	المجهودات الشخصية من خلال القطاع الخاص
44.	صعوبة الحصول على تمويل	مخاطبة الجهات المعنية لدعم المشاريع
45.	عدم وجود ميزانية كافية لتوفير أجهزة الطحن و التغليف والتعقيم المطلوبة و المناسبة للأعداد المستفيدين	في طور ميزانية لتوفير الأجهزة
46.	الميزانية محدودة جدا	طلب رفع الميزانية

صعوبة الوصول إلى المستهدفين

شكل صعوبة الوصول للمستهدفين عقبة لـ 17 مشروع وطرق التغلب عليها في الغالب عن طريق الإعلانات بالطرق المختلفة.

جدول 41 صعوبة الوصول للمستهدفين

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	صعوبة الوصول إلى غير الأعضاء وربات البيوت	الإعلانات في الجرائد وتوزيع الإعلانات في المراكز الصحية والمآتم.
2.	الذهاب إلى المنازل والجلوس مع المسن لساعات طويلة، والخوف من البيئة المحيطة بالمسن	تدريب وتأهيل المتدربين للمهام التي سيقومون بها، الشرح والاطمئنان للفئة المستهدفة للدراسة وذلك بدراسة حالة المسن قبل المشروع للعمل معه.
3.	في بعض الأحيان	بعدة محاولات
4.	كنا نبحث عن المستهدفين ببداية المشروع ب 4 عملاء فقط	بالإعلان الشخصي و القرى و الأحياء
5.	رغبة المستهدفين و لكن المواصلات كانت عائق	التخطيط للحصول على مواصلات في الدورات القادمة
6.	نسبة كبيرة من النساء لا يستخدمن الكمبيوتر و ليس لديهن انترنت	عقد لقاءات مع الجمعيات النسائية للتعريف بالموقع و أهدافه و تشجيع في تنظيم دورات نسائية للتدريب
7.	هناك صعوبة نوعا ما في الوصول للفئة المستهدفة	تم التغلب عليها بتنويع طرق الإعلان
8.	عدم وعي المناطق القريبة بنوعية المشروع	إقامة بعض الدورات المتفرقة التعريفية بالمشروع
9.	عدم دراية المجتمع المحلي بهذا المشروع	المشاركة في المعارض التي تقام في المدارس و غيرها
10.	توجد صعوبة في التواصل مع الطلبة	التواصل معهم عن طريق الهاتف أو SMSأو البريد الالكتروني
11.	يحتاج المشروع إلى مجالات تسويقية واسعة كي ينتشر محلياً ودولياً	

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
12.	هناك حالات ترفض الإفصاح بسبب الخجل و الجهل	تم التغلب على هذا العائق بعقد ندوات و ورش عمل التي تكافح العنف
13.	،ارتباطات الشباب بدراستهم و عدم وجود التفرغ التام للبرامج	استمالة الشباب بالبرامج
14.		تم الإعلان في الجرائد
15.	الجانب الإعلامي والإعلان	محاولة الوصول إلى الفئات من خلال الإمكانيات المتاحة والتعريف بالأنشطة في المؤتمرات و الإعلان بشكل عام فالمركز معروف ولكن ليس بالدرجة المطلوبة ولكن الإنفاق الإعلاني يشكل عائق مادي
16.	عدم تجاوب بعض الحالات وعدم توافر أرقام للاتصال بهم	مخاطبة المحكمة المختصة بعدم تجاوب بعض الحالات

نقص القدرات الفنية لعمل المشروع

نقص القدرات الفنية عقبة واجهت 28 مشروع، وان كان بعضها متعلق بالميزانية مما يشكل صعوبة في توفير القدرات والاعتماد على العمل التطوعي أو بعض المشاريع التخصصية الحديثة بحاجة لخبرات خارجية كما هو موضح في جدول 42.

جدول 42 نقص القدرات الفنية

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	عدم وجود كادر وظيفي مؤهل لإدارة المشروع	توظيف كادر وظيفي لإدارة المشروع
2.	الكوادر قليلة	تم حل ذلك عن طريق التعاون
3.	نقص الكوادر المحترفة في المجال الإعلامي	تم الاستعانة بخبراء من جامعة البحرين و جامعة استرالية من الأردن
4.	نقص المهارات الفنية اللازمة لدى عدد من مسيري المشروع	إعداد دورة تدريبية لهم قبل البدء و التقليل من دورهم المباشر أثناء التنفيذ
5.	أخصائيين علاج طبيعي	البحث عن مختصين
6.	قلة الأيدي العاملة في المشروع	العمل بنظام الساعات الإضافية للعاملات
7.	لا توجد قدرات فنية كبيرة في البحرين للقيام ببعض الأعمال الفنية التخصصية	يتعين البرنامج بخبرات من خارج البحرين و أحيانا كثيرة من برامج الأمم المتحدة
8.	قلة المتطوعين	تحفيز المتطوعين من خلال برامج متميزة
9.	نحتاج إلى قدرات فنية	السعي إلى تخصص بعض الفتيات في هذا المجال
10.	عدم وجود قدرات فنية	التخطيط لوجود قدرات مجهزة لنمو البرنامج
11.	نقص المدرسات	محاولة تخريج كوادر
12.	لم يوجد عند بداية المشروع الخدمة النفسية و القانونية	تم توفير دكتور نفسي متخصص و محامي مختص في القضايا الشرعية و الأسرية
13.	قلة عدد المنفذين و المشرفين على المشروع	الاستعانة بقيادات و مؤهلات من الخارج
14.	وجود عدد قليل لإدارة المشروع و تنفيذه	تم الاستفادة بقيادات من خارج الجمعية الإسلامية
15.	العاملات الحاليات يعملن بحسب الساعات و قد تتركن عند	محاولة الحصول على مدرسات احتياط أو التوظيف الدائم و هذا

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
	حصولهن على وظائف	صعب
16.	عدم الحصول على تحديث للتدريب	مازال العمل مستمر للحصول على تحديث التدريب
17.	عضوات الجمعية بحاجة لدورات تدريبية	
18.	عدم تمكن المحامين من التواجد في المركز	لم تتخذ إجراءات بهذا الخصوص لأن التوظيف مكلف ماديا
19.	قلة الخبرات الموجودة في مجال الاستشارات النفسية(البحرين)	التعاون مع جامعة البحرين للاستفادة من نخبة من الاستشاريين الذين لهم خبرة في هذا المجال
20.	عدم توفر المختصين في مجال الإرشاد النفسي من حملة الشهادات العليا	الإعلان عن الوظيفة في الصحف المحلية
21.	عدم توفر المختصين في الجانب الفني	الإعلام في الصحف المحلية و تغطية النقص بالعمل التطوعي
22.	في البداية نحتاج تدريب كوادر	وفرنا تدريب مكثف بالتعاون مع جهات أخرى
23.	في بعض النواحي فلم نجد متخصصين في علم المكتبات	وظفنا من خارج البلاد
24.	نقص في عدد الموظفين	توقع طلب توظيف في الفترة اللاحقة
25.	قلة الموظفين	التفكير في التوظيف
26.	نقص في الكادر البشري والمتخصص على وجه الخصوص	توفير موظفات ومتخصصات في هذا المجال
27.	لا يوجد عد كافي للموظفين	طلب من الإدارة العلية زيادة عدد الموظفين

قصور المتابعة و تركيزها على الناحية المالية

يوجد 6 مشاريع شكل قصور المتابعة فيها عقبة، كما هو موضح في جدول 43.

جدول 43 قصور المتابعة و تركيزها على الناحية المالية

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	النقص في المدربات	عمل دورات لإعداد مدربات دائمين للاتحاد
2.	عدم رجوع المبلغ في الوقت المحدد الذي نحتاجه	هناك عقوبات بأنه لم يزيد مبلغ القروض
3.	نتيجة قلة العدد	
4.	بحاجة لمتفرغ للمحاسبة للتجهيزات و الرواتب و المصروفات	حاجة للتوظيف و لكن المشكلة في التمويل
5.	قلة المتابعات اليومية لنقص الكادر الرسمي	تم تحويل المتابعات إلى رؤساء المراكز الاجتماعية
6.	عدم التركيز على الحاجات مقابل عدم توفر الميزانية	طلب رفع الميزانية

مشكلة المكان

ثاني أكثر عقبة واجهات المشاريع هي مشكلة المكان حيث واجهت 33 مشروع كما تم توضيحه في جدول 36 سابقاًن و في الغالب المشاريع لا تمتلك مكان خاص بها أو تعاني من صغر المكان. وكان التغلب عليها في الغالب بالتعاون مع جهات أخرى سواء أهلية أو خاصة للتأجير مع التفكير في امتلاك أو توسعة مكان خاص بالمشروع في السنوات المقبلة كما هو موضح في جدول 44.

جدول 44 مشكلة المكان

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	عدم وجود مركز تدريب في الاتحاد	استخدام مقار الجمعيات

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
.2	محدودية المكان حيث لا يستوعب العدد المطلوب	استئجار بيت بإمكانيات أكثر
.3	المكان المؤجر و لا يسعه إن يغطي الفعاليات	السعي لبناء مقر مستقل يحتوي على خدمات أفضل
.4	المكان صغير و لا توجد مواقف	لا بد من تأجير مكان
.5	صعوبة الحصول على المكان لتنفيذ المشروع	التواصل مع العديد من الجهات الرسمية و الأهلية
.6	تنفيذ المجلس في مقر الجمعية و المقر صغير	تأجير أماكن مجهزة و مؤهله لاستقطاب الإعداد
.7	نحتاج إلى مقر أكبر للمنتدى	
.8	صغير لأننا نعتمد على الموقع	نحاول التكيف مع ما هو موجود و نطمح لتقديم الأفضل
.9	المكان صغير و بحاجة إلى توسيعه	التخطيط لبناء الطابق الثاني و هو موجود بالخطة
.10	استئجار الصالات يأخذ أكثر الميزانية المعدة للمشروع	الحصول على مكان و مقر دائم باسم المشروع
.11	المكان غير مهيأ بالكامل للمادة التدريبية	نشر إعلان و البحث عن مكان في وسط
.12	المشروع بحاجة إلى مقر دائم و غير مستأجر لان الإيجارات أصبحت مرتفعة هذه السنوات	تأجير محل مجمع وزارة التنمية الاجتماعية و الاتصال بالبنوك والمؤسسات الخاصة لنبني للمشروع
.13	عدم وجود صفوف كفاية للدراسات	وضع خطة مستقبلية لبناء مراكز نسائية بالمحرق يحتوي على صفوف كافية
.14	المكان مستأجر و غالي جدا و الدورات المقدمة مكلفة	محاولة إنشاء مقر متخصص للمشروع
.15	الصالات غالية الثمن	البحث عن مكان مؤهل
.16	المكان غير كافي	توسع المكان في الفترات القادمة
.17	المكان صغير لا يستقبل إعداد كبيرة	استئجار أماكن تسع الأعداد
.18	ضيق المكان	إن شاء الله بالانتقال إلى مبنى جديد و واسع
.19	لا يوجد مقر مستقل للنادي	الاستعانة بغرف في المقر الرئيسي لجمعية الإصلاح
.20	المعاناة من مشكلة المكان خصوصاً أثناء البرامج والأنشطة	تم شراء مكان خاص لمركز الواحات الرئيسي
.21	لو كان هناك توسع اكبر في المكان فان ذلك سيكون أفضل	التخطيط نحو التوسع
.22		تم التغلب على مشكلة المكان حيث تم تبني مكتب خاص
.23	لا يوجد مكان خاص في الجمعية للأنشطة و البرامج في المؤسسة	البحث عن قاعات خارجية بديلة
.24	إيجار موقع الاتحاد النسائي	محاولة الحصول على مكان ثابت وملك الاتحاد
.25	مشكلة دفع إيجار المقر للاتحاد وعدم وجود دعم	تنظيم مشاريع مدره وجمع التبرعات
.26	مشكلة دفع إيجار المقر للاتحاد وعدم وجود دعم	الحصول على دعم وتخصيصه لهذا الجانب
.27	خصصت الجمعية بعض الغرف لتتلاءم مع مهمات المكتب	طلب أرض من الدولة و البحث عن التمويل و بناء مركز مخصص للاستشارات
.28	إيجار الاتحاد عالي جدا	محاولة الحصول على مكان ثابت للاتحاد
.29	نحتاج إلى مكان أكبر لتنفيذ المشروع حيث أن المشاركات في ازدياد	التخطيط لإنشاء مكان أكبر
.30	موقع المحل بالمطار صغير وصوبة إجراءات إدارته	تخصيص زاوية أكبر
.31	صغير بالنسبة للأسر الراغبة في الاستفادة منه	محاولة توسيع المكان ليتناسب مع عدد الأسر
.32	صغر الموقع بالنسبة لأعداد المستفيدين وعدم وجود قاعات مجهزة	توسيع المكان في السنوات اللاحقة

نقص التجهيزات المادية

واجه 17 مشروع مشكلة نقص التجهيزات المادية، والتغلب عليها كان أما بالاستئجار أو التعاون مع جهات أخرى أو استخدام معينات أقل كلفة أو طلب في زيادة الميزانية لتعدي العقبة كما هو موضح في جدول 45.

جدول 45 نقص التجهيزات المادية

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	عدم تمكن الاتحاد من امتلاك مختبرات بكامل أجهزتها	تم استئجار أجهزة الكمبيوتر بكامل معداتها.
2.	الاعتماد على مقر الجمعية وما توفره من متطلبات تخدم المشروع	بإيجاد التمويل سوف تنحل هذه العقبة
3.	لا يوجد خط انترنت خاص بالمركز	محاولة استخدام خط الانترنت الخاص بالمركز النسائي
4.	عدم توافر بعض من الأجهزة الإعلامية	الاستعانة بأجهزة أقل كلفة
5.	محدودية التجهيزات و الاقتصاد فيها	التخطيط لتوفيرها بالشكل الملائم و المطلوب
6.	نحتاج إلى حوافز عينية و مادية لاستمرار المشروع	التكيف مع الموجود و نطمح للأفضل فما لو أصبح هناك
7.	نقص التجهيزات المادية و هي محدودة	قبول أعداد في حدود المتوفر،جذب هذه الفئة المعطاءة
8.	الاعتماد على ما توفره الجمعية من إمكانيات	التخطيط إلى الاستقلالية
9.	نقص المادة يعيق تطور المشروع	البحث عن مورد مالي مستمر مع عدة جهات
10.	اعتماد على ما توفره الجمعية	السعي لإيجاد مكان مستقل و مجهز للمشروع
11.	الاعتماد على الإمكانيات المتاحة في الجمعية	التخطيط للاستقلالية
12.	لا توجد تجهيزات مادية	بنمو المشروع ستتغير الكثير من الأمور خصوصا هذا الجانب
13.	نقص في أجهزة الحاسوب و الأجهزة التقنية الحديثة	محاولة شرائها مستقبلا
14.	الأجهزة تحتاج إلى صيانة دائمة وهي قديمة	استبدال الأجهزة و شراء أجهزة جديدة
15.	نقص التجهيزات المادية بسبب توفيرها للأمور الأساسية	
16.		طلب رفع الميزانية

مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة

أكثر خامس عقبة واجهت المشاريع كانت مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة بعدد 20 مشروع، ورغم ذلك اتخذت المشاريع الإجراءات للتغلب كما هو موضح في جدول 46.

جدول 46 مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	تجاوب بعض الجهات يكون أحيانًا دون المستوى المطلوب	البحث عن جهات بديلة ذات صلة
2.	التصادم في الفعاليات	مراسلة الجهات واطلاعها ببرامج المشروع– مشاركة المؤسسات في خدمة SMS مجانا
3.	صعوبة الوصول إلى الجهات المطلوبة	التنسيق بينهم والإصرار للوصول إليهم
4.	الناحية الإعلامية	تكثيف التغطية الإعلامية للمشروع
5.	الناحية الإعلامية	تكثيف التغطية الإعلامية للمشروع
6.	عدم تعاون الجهات الرسمية	تسويق منتجات المشروع للوزارات والجهات الرسمية
7.	عدم وضوح الرؤية في مجال التنسيق	عقد لقاءات دورية للمؤسسات المعنية
8.	لعدم التعاون	عقد اجتماعات دورية للصناديق الخيرية

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
9.	عدم التواصل مع الجهات المعنية	التخطيط إلى التنسيق
10.	تضارب في الأنشطة بين المشاريع المختلفة	تم القضاء عليها بوجود مشرفة المشاريع
11.	يوجد تجاهل للجمعية من الوزارات و منظمات الأمم المتحدة	محاولة نسج علاقات مع الجهات المعنية
12.	عدم وجود توحيد عند الجهات المسئولة عن الحرف في البلاد سبب عدم إنشاء المشاريع وزيادة عدد العاملين فيها	
13.	صعوبة الإجراءات لدى وزارة الداخلية	
14.	تأخذ وقت طويل للإجراءات الرسمية كالرسائل و الموافقة على الطلب و غيرها...	مخاطبة الجهة للتعاون و تسهيل الإجراءات
15.	عدم تعاون الجهات الخارجية مثلا:التأكد من الموارد المالية للأسرة	تم مخاطبتهم للعمل على تسهيل الإجراءات
16.	صعوبة التنسيق مع الجهات الحكومية	الضغط و أساليب الإقناع
17.	عدم تمكن الأسر من توفير الكميات المطلوبة في الوقت المحدد	زيادة الإنتاج

نقص الموارد البشرية

نقص الموارد البشرية شكل ثالث أكبر عقبة حيث واجهت 30 مشروع كما هو موضح جدول 47.

جدول 47 نقص الموارد البشرية

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	وهذه من المشاكل الأساسية حيث أن العمل تطوعي ومن دون مقابل وهذا يؤثر على مستوى حركة المشروع ومستوى أدائه وتضاعف المسؤوليات	عقد المؤتمرات النسائية التي تفرز بعض العاملات في المجال التطوعي– تشكيل اللجان المؤقتة– توزيع الأدوار والأوقات.
2.	يحتاج المشروع إلى عدد أكثر من المدرسين	في طور حل المشكلة
3.	نعاني من نقص في العاملين و العاملات	
4.	ضعف في الجانب البشري و المتطوعين	جذب هذه الفئة المعطاءة
5.	نقص عدد الموظفين	العمل على وجود موظفين أساسين في الإدارة السكرتارية
6.	نقص في الخبراء المتخصصين في إدارة المشاريع الصغيرة وإجراء الدراسات عليها	و يعمل البرنامج على استجلاب الخبراء ذوي الخبرة السابقة من خارج البحرين و محاولة تدريب كوادر محلية أثناء تواجدها
7.	قلة المستشارين و لا يمكن الاعتماد إلا عدد معين	تدريب جماعة تكون مؤهله
8.	قلة المتطوعين	تحفيز المتطوعين من خلال برامج متميزة
9.	نقص الأيدي العاملة	زيادة الإعلام
10.	العدد كافي لكن بسبب الظروف التي تتعرض لها المشرفات النادي يتعرض لنقص في المشرفات	الاستعانة بالطالبات المنتسبات في النادي اللاتي يمكن الاعتماد عليهن
11.	أثناء الدورة الدراسية لأمن معظم الإداريات و المدرسات من الجامعيات	تشغيل خريجات التجويد و استقطاب محفظات من خارج المشروع براتب رمزي
12.	يحتاج المشروع إلى عنصر نسائي عامل	محاولة توظيف عنصر نسائي متخصص أكثر
13.	يوجد نقص في الموظفين	محاولة التوظيف قريبا
14.	المشروع بحاجة لاستقطاب عدد اكبر من البحرينيات مهيئات لأجواء	

توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
العمل	
15.	عمل مقابلات للمتقدمين للطلب لاختيار الأفضل لزيادة العدد
16. زيادة عدد العاملين من الإناث تبعا لطبيعة الفئة المستهدفة	تطوع الأخصائيات الراغبات في العمل
17. دم التفرغ التام للاتحاد و مجالس الإدارة و المشاريع	التخطيط إلى وجود موظفين رسميين و متفرغين لعمل الاتحاد
18. عدم توفر المختصين في الجانب الفني	الإعلام في الصحف المحلية و تغطية النقص بالعمل التطوعي
19. بحاجة لمدير متفرغ و باحث اجتماعي و ممرضتين و سائق	بحاجة للتمويل
20. إلى حد ما والمشكلة في الميزانية	نحاول التغلب عيه
21. انشغال الباحثات بالبحث الاجتماعي الشامل	يتم متابعة الرائدات من قبل رؤساء المراكز
22. قلة الموظفين	توقع توظيف في الفترة المقبلة
23. قلة الموظفين	التفكير في التوظيف
24.	توفير موظفات
25. نقص في إعداد الموظفين	زيادة أعداد التوظيف
26. لا يوجد عد كافي للموظفين	طلب من الإدارة العلية زيادة عدد الموظفين

عدم وجود خطة للاستدامة

لم تشكل عدم وجود خطة للاستدامة عقبة كبيرة فقط واجهت 6 مشاريع و تمكن من التغلب عليها كما وضح في جدول 48.

جدول 48 عدم وجود خطة للاستدامة

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1	تخوف الشركاء من عدم قدرتهم على استمرار التدريب بعد توقف التمويل من MEBY و IIE	IEEتوفر تدريب مؤسسات المجتمع المدني للاستدامة
2		تذكير ومتابعة
3		التطوير والاستفادة من السنوات السابقة
4	لا توجد خطو مستقبلية شاملة	بالانتقال للمقر الجديد ستوضع خطة مستقبلية
5	تغير الأهداف الحالية وفق الاحتياجات الاجتماعية	،يتم حاليا إعادة دراسة المشروع

عدم تجاوب المستهدفين

عدم تجاوب المستهدفين مشكلة واجهت 15 مشروع، وقد تكون هذه من المشاكل الرئيسية التي تعطل المشاريع ونابعة من عدة أسباب، عائدة للتسويق للمشروع وطرق الوصول إلى المستهدفين أو حاجة المجتمع للمشروع أو عدم تفهم المستهدفين للمشروع مما يجعلهم لا يقبلون عليه.

جدول 49 عدم تجاوب المستهدفين

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	شعور الفتيات بالملل والضغوط لاسيما أيام المدرسة،كما أن وجود وسائل الترفيه والتسلية الأخرى لها أثرها الواضح	تعديل أوقات العمل، إيجاد الرحلات الترفيهية والاستطلاعية، إقامة المسابقات المتنوعة، الزيارات الميدانية

2.	عدم مبالاة و التزام الفئة المستهدفة	فرض تكلفة رمزية لكي ينضبط بعض المستهدفين
3.	المستهدفين يستلفون المبلغ ولا يقومون باسترجاعه	التفكير في إلغاء المشروع،
4.		الطموح لزيادة التجاوب
5.	عدم تجاوب المستهدفين بشكل قليل	الطموح لوعي الطلبة
6.	تجاوب فئات أخرى غير المستهدفات	زيادة الإعلام
7.	صعوبة إقناع المقيمات بالتعاون مع إدارة الدار لتطبيق القوانين الحامية لهن	لازالت هذه المشكلة قائمة بالرغم من المحاولات التي تبذل
8.	عدم تجاوب المستهدفين أحيانا خصوصا الزوج و الأبناء	الحوار و الإقناع لمن يريد و زيادة التثقيف الأسري بشكل عام
9.	الخجل و عدم الإفصاح عن تفاصيل المشكلة	
10.	مواقف بعض الجمعيات الدينية و الذهنية السائدة	بالضغط و المطالبات
11.	عدم تواجد الأسر في وحداتهم أثناء دوام المركز	التنسيق مع الأسر على الحضور
12.	عدم انتظام الأسر في الحضور للمجمع	التنسيق و الاتفاق مع الأسر على الحضور

عدم وجود مؤشرات للتقييم

عدم وجود مؤشرات للتقييم عقبة واجهت 17 مشروع.

جدول 50 عدم وجود مؤشرات للتقييم

	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
1.	لا يوجد مؤشرات إلى التقييم	نسعى للحصول على تقيم
2.	في بدايات المشروع واجهنا هذه المشكلة وقد انعكست على مستوى تطوير المشروع	توفير استمارات لتقييم البرامج والفعاليات، الاجتماعات التشاورية بين العاملات في المشروع، إيجاد اليوم المفتوح لأمهات المشاركات وقياس مؤشرات التغيير والتطوير
3.		السعي للحصول على جهة تقيم
4.	المشروع مازال في بداية الأمر	في طور التخطيط
5.		لم نتخذ أي إجراءات
6.	قياس أثر الحملة على فئة ربات البيوت	لم تتخذ أي إجراء لزيادة عدد الندوات التوعوية
7.	لا يوجد إلى الآن مؤشرات للتقييم	الاعتماد على التقييم بالملاحظة من قبل الإداريين
8.	لا يوجد تقييم	التخطيط إلى تقييم المشروع
9.	التقييم ذاتي و هذا لا يكفي	محاولة الحصول على تقيم خارجي
10.	توجد ولكنها غير كافية	توفير مستندات للإفادة من مؤشرات التقييم
11.	التقييم غير ثابت	السعي للحصول على تقييم خارجي
12.	سبب في ضعف بعض المراكز	عمل خطة مستقبلية لقياس مؤشرات نجاح المشروع
13.	لم يتم تفعيلها	في المرحلة الأخيرة حاليا لتفعيلها
14.	الاعتماد على التقييم العام للاتحاد	السعي للحصول على تقييم خارجي و فعال خلال الفترات اللاحقة

3.5.2 تأثير المشكلات على استمرارية المشروع

من المظاهر الايجابية أن رغم وجود المشاكل والعقبات أنها لم تؤثر على استمرارية غالبية المشاريع، حيث لم يتأثر 52 مشروع بوجود العقبات. ولكن كان هناك تأثير على بعض المشاريع

التي أثر على نوعية الخدمة و عدد المستفيدين وبطئ البرامج و نتج عنه قرار توقف بعض المشاريع أو تهديد استمرار يته كما هو موضح في جدول 51.

جدول 51 تأثير المشكلات على استمرارية المشروع

تأثير المشكلات على استمرارية المشروع	عدد المشاريع
1. لم تؤثر على استمرارية المشروع	52
2. أثر على نوعية الخدمة	9
3. قلل عدد المستفيدين و العاملين	7
4. تقليص و تأخير في تنفيذ البرامج	6
5. تأخير و بطئ في تطوير المشروع	6
6. تم التغلب على المشكلات	3
7. توقف المشروع لفترة بسيطة	3
8. تصادم الفعاليات	2
9. أثر في المردود	2
10. سيتم وقف المشروع	1
11. تهدد استمرارية المشروع	1
12. توقف التعاون مع الجهات الأخرى	1

3.6 أساليب تقييم المشروعات ومتابعتها

تعد مسألة التقييم من الخطوات المهمة التي يحتاج إليها أي مشروع و يكون سبب في نجاحه واستمراره، و إن كان من النقاط التي يغفل عنها البعض ويعطي أهمية أكبر لمراحل أخرى مثل التنفيذ رغم انه لا يقل عنه أهمية، و بالنسبة للمشاريع موضع الدراسة اهتمت غالبيتها بعملية التقييم حيث تم تقيم 87 مشروع بنسبة 79.8% وفقط 22 مشروع لم يقيم كما هو موضح في جدول 52.

جدول 52 تقيم المشاريع

هل تم تقيم المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
نعم	87	%79.8
لا	22	%20.2
	109 مشروع	%100

شكل 15: تقيم المشاريع

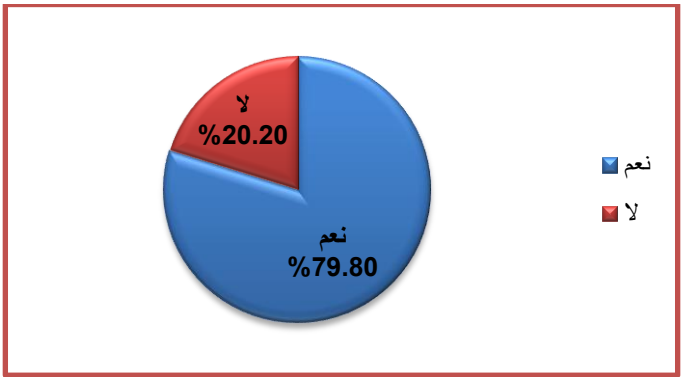

3.6.1 مراحل التقييم

معظم المشاريع التي قيمت كانت عملية التقييم مستمرة بنسبة 66.6%، و أقلية المشاريع اعتمدت على التقييم في المرحلة النهائية فقط (بنسبة 4.6%)، كما هو موضح في جدول 53.

جدول 53 مراحل تقييم المشروع

مراحل تقيم المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية
مستمر	58	%66.7
مرحلي	25	%28.7
نهائي	4	%4.6
	87 مشروع مقيم	%100

شكل 16: مراحل تقييم المشروع

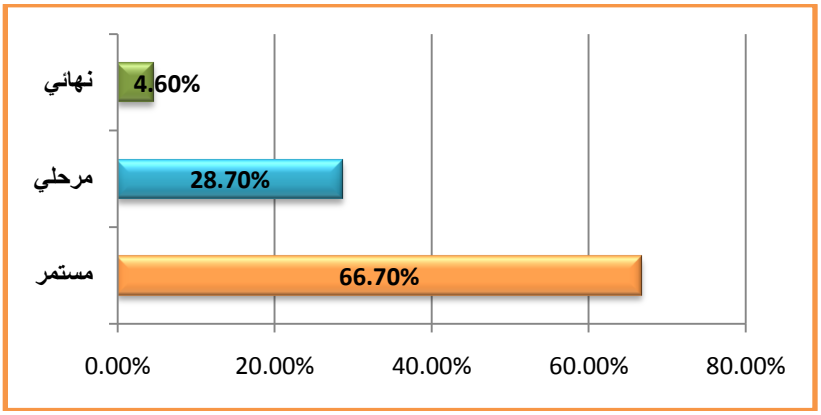

3.6.2 جهة التقييم

من المفيد في عملية التقييم أن تكون من قبل أكثر من جهة، ومعظم المشاريع قد اعتمدت على التقييم الذاتي أكثر من التقييم الخارجي، و إن كان معظمها قد جمع بين الجهتين مما قد يعطي مصداقية أكثر في التقييم. و إن كان في التقييم الذاتي قد اعتمد معظم المشاريع على تقييم الإداريين أكثر من المستفيدين أو العاملين كما هو موضح في جدول 54.

جدول 54 التقييم الذاتي

التقييم الذاتي من قبل	عدد المشاريع
الإداريين	79
المستفيدين	32
العاملين	32

في حين إن التقييم الخارجي كان في الغالب من الجهات الإشرافية ثم الجهات التمويلية كما هو موضح في جدول 55.

جدول 55 التقييم الخارجي

التقييم الخارجي من قبل	عدد المشاريع
جهات إشرافية	30
جهات تمويلية	17
أخرى	3
متعدد الأطراف	8

3.6.3 منهجية التقييم

معظم المشاريع قامت بتقييم الأداء و الأهداف و الأنشطة معاً و (أنظر جدول 56)، إن كان تقييم الأنشطة هو الأقل وقد يعود ذلك لطبيعة المشروع.

جدول 56 منهجية التقييم

منهجية التقييم	عدد المشاريع
تقييم الأنشطة	55
تقييم الأهداف	61
تقييم الأداء	61

3.6.4 أدوات التقييم

للتقييم مناهج و طرق عديدة و يمكن أن يستخدم فيها عدة أدوات، و أكثر الأدوات استخداماً في تقيم المشاريع موضع الدراسة كانت المقابلات ثم الملاحظة ثم الرجوع إلى الملفات وتلاها المؤشرات والاستبيان. علماً أن بعض المشاريع لا تستخدم الملاحظة بالطريقة العلمية وتكتفي بالملاحظات الفردية العشوائية و التي في الغالب قد لا تعطي مؤشرات واقعية يمكن قياسها.

كما أن بعض المشاريع اعتبرت عدد الزوار أو المستفيدين و ردود أفعالهم و الحصول على منح مالية أداة للتقييم كما هو موضح في جدول 57.

جدول 57 أدوات التقييم

أدوات التقييم	عدد المشاريع
1. الاستبيان	39
2. مقابلات مفتوحة	58
3. رجوع إلى الملفات	46
4. مؤشرات	41
5. الملاحظة	56

6. الاجتماعات	4
7. نسبة المبيعات وعدد الزوار	2
8. التقارير	2
9. امتحان و مقابلة شخصية	1
10. ردود أفعال للمشاهدين بالتلفزيون	1
11. دورات للمندوبات العاملات	1
12. الحصول على المنح المالية	1
13. دراسة	1
14. لجان خارجية	1
15. قياس كمية العمل من خلال الطلبات التي تقدم للمشروع	1
16. الإنتاج – المبيعات – أعداد المستفيدين	1

3.6.5 استفادة المشروع من عملية التقييم

يوضح جدول 58 إن 87 مشروع قد استفاد من عملية التقييم بصورة ايجابية، مما قد يعطي دافع للاستمرار في التقييم و التوسع فيه وتشجيع المشاريع التي لا تقوم بالتقييم في ممارسة التقييم.

جدول 58 استفادة المشروع من عملية التقييم

استفادة المشروع من عملية التقييم	عدد المشاريع
1. تحسين الأداء و التطوير	43
2. الحصول على التمويل	8
3. التغلب على الصعوبات و إيجاد بدائل	7
4. التخطيط	7
5. التعرف على مراكز ضعف وقوة المشروع	7
6. حاجة المشروع وقدرته على الاستمرارية	5
7. تعديل الإستراتيجية	5
8. التأكد من تحقيق الأهداف	3
9. رفع المقترحات للجهات المعنية	2

4. الآفاق المستقبلية

المقترحات المقدمة من قبل المشاريع موضع الدراسة لتحسين المشروع كانت تشمل مجالات ومراحل مثل التخطيط و التنفيذ والتقييم والتمويل و مشاركة المرأة. بالنسبة لمرحلة التخطيط كما هو موضح في جدول 59، أن الغالبية ستستمر كما هي، و 27 مشروع يخطط للتوسع والتطوير، مما يعطي مؤشر لنجاح هذه المشاريع، و مشروع واحد فقط يخطط لإلغاء المشروع وهو مشروع القرض الحسن التابع لجمعية النور للبر بسبب انعدام الأمانة والمصداقية من الناس.

جدول 59 مقترح لمرحلة التخطيط للمشروع

	مقترح لمرحلة التخطيط للمشروع	عدد المشاريع
1.	الاستمرارية في المشروع	39
2.	التوسع في المشروع و التطوير	27
3.	الدراسة وزيادة فترة التخطيط	10
4.	وضع خطة عمل	9
5.	الإعلان و التواصل	8
6.	تجاوز العقبات و وضع خطط بديلة	7
7.	توفير كوادر وتدريبها	5
8.	إعادة هيكلة المشروع و وضع خطة إستراتيجية	4
9.	استقطاب عاملين و مستفيدين	3
10.	التقييم	2
11.	إدارة جيدة	1
12.	إلغاء المشروع	1
13.	إعداد وثيقة	1
14.	تنظيم لقاءات	1

أما مقترحات مرحلة التنفيذ جاء غالبيتها بالتوسعة و الاستمرارية (49 مشروع)، كما هو موضح في جدول 60، في حين أن 10 مشاريع قررت زيادة المستفيدين، التطوير و التحسين و التنسيق مع الإدارة العليا أو الجهات الأخرى. كما أقترح 3 مشاريع الاستفادة من الخبرات الدولية لمرحلة التنفيذ، وقد تكون هذه الاقتراحات التنفيذية تقلل بعض العقبات التي تم مناقشتها سابقاً.

جدول 60 مقترح لمرحلة تنفيذ المشروع

	مقترح لمرحلة تنفيذ للمشروع	عدد المشاريع
1.	توسعة واستمرارية	49
2.	زيادة عدد المستفيدين	10
3.	التطوير و التحسين و المتابعة	10
4.	التنسيق و التعاون مع الإدارات العليا و الجهات الأخرى و الاستفادة منها	10
5.	التغلب على العقبات وزيادة الوعي و تفادي السلبيات السابقة	5
6.	زيادة الكوادر	3
7.	تخصيص مكان و توسعة المكان الحالي	3
8.	الاستفادة من خبرات دولية	3
9.	توفير رأس المال وطلب الدعم	2
10.	التركيز على مشروع واحد لإنعاشه و تنفيذه على مراحل	2
11.	وضع خطوات إجرائية للتنفيذ والالتزام بالعمل دون تأجيل	2
12.	تقديم مبلغ مالي	1

أقترح 23 مشروع الحصول على تقييم خارجي كما هو موضح في جدول 61، علماً أن 30 مشروع يحصلون فعلاً على تقيم خارجي كما تم توضيحه في جدول 55 سابقاً. وتعد من

المؤشرات الجيدة لمرحلة التقييم أن 21 مشروع يرغب في الاستمرار و تطوير تقيمه الحالي، و البعض يهدف لإشراك فئات المستفيدين للمرحلة و زيادة مراحل التقييم وغيرها من الأمور التي قد تطور مرحلة التقييم.

جدول 61 مقترح لمرحلة تقييم المشروع

	مقترح لمرحلة تقييم للمشروع	عدد المشاريع
1.	الحصول على تقييم خارجي	32
2.	الاستمرار في التقييم الحالي وتطويره	21
3.	بدأ التقييم و الحصول على نتائج	12
4.	إشراك المستفيدين في التقييم ومتابعتهم	6
5.	تصميم تقييم مرحلي و نهائي للمشروع	5
6.	تصميم استبانه لتقييم كل فعالية	5
7.	تقييم مدى تحقيق الأهداف	4
8.	تصميم استبانه الكترونية أو برنامج خاص للتقييم	3
9.	إيجاد مؤشرات جديدة للتقييم	2
10.	الاستفادة من نتائج التقييم للتطوير	1
11.	وضع ملف لانجازات المشروع و آخر للسلبيات	1

وكما تم عرضه سابقاً حول المشاكل التي تواجه المشاريع (أنظر جدول 36) كان مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه المشاريع (أنظر جدول 40)، ورغم ن الغالبية وضع إجراءات للتغلب عليها كما تم عرضه سابقاً، إلا أن كان أكثر مقترح اتفق عليه 64 مشروع كما هو موضح أدناه في جدول 62 هو الحصول على ممولين أكثر و مستمرين للمشاريع، لأن هذا ما يضمن للمشروع استدامته. وفي حين أن اقترح مشروع واحد أخذ رسوم من المستفيدين اقترح مشروعين إلغاء هذه الرسوم، ورغم إن هذين المقترحين متناقضين إلا إن لكل ايجابياته و سلبياته و يؤثر بصورة مباشرة على مرحلة التمويل.

جدول 62 مقترح لمرحلة تمويل المشروع

	مقترح لمرحلة تمويل المشروع	عدد المشاريع
1.	الحصول على ممولين أكثر و مستمرين	64
2.	إمداد المشروع بدخل ثابت	4
3.	إن يمول المشروع نفسه	4
4.	التعاون مع باقي الجمعيات و المنظمات	3
5.	الاستغناء عن رسوم المشاركات	2
6.	زيادة قيمة المنح المالية و المكافآت	2
7.	أخذ رسوم من المستفيدين	1
8.	عمل مشاريع صغيرة لتمويل المشروع كطبق خير	1
9.	إعلان و تسويق المشروع	1
10.	توفير المواد الخام للاستمرار في المشروع	1
11.	رفع ميزانية المشروع	1

قد لا يكون مشاركة المرأة في المشاريع من الأمور الأساسية التي يهتم بها الجميع خصوصاً المشاريع التي لا تستهدف المرأة فقط. ورغم ذلك 46 مشروع أقترح زيادة فعاليتها ومشاركتها و استقطابها حسب جدول 63. و أقترح 11 مشروع عمل المرأة في مراحل الإعداد و التنفيذ و في المستوى الإداري للمشروع. في حين أن مشروع مركز المبادرات الشبابية التابع لجمعية الشبيبة البحرينية اعتبر إن مشاركة المرأة مرتبطة بكفاءتها و قدراتها وليس نوعها الاجتماعي (جندرها)، وبذلك لا يوجد سبب لتمكين مشاركة المرأة.

جدول 63 مقترح مشاركة المرأة في المشروع

	مقترح مشاركة المرأة في المشروع	عدد المشاريع
1.	زيادة فعاليتها ومشاركتها و استقطابها كفئة مستهدفة	46
2.	عمل المرأة في مراحل إعداد و تنفيذ المشروع والمراكز الإدارية	11
3.	تدريب و تأهيل النساء ورفع الكفاءة	9
4.	دعم المرأة و تفعيل دورها	5
5.	المرأة الفئة الأكثر تواجد ز بقوة و أسهل الوصول إليها	5
6.	زيادة عدد العاملات النساء في المشروع	4
7.	تكثيف الإعلام و الإعلان	4
8.	التوسع جغرافياً ليشمل نساء من كافة مناطق البلاد	2
9.	إشراك المستفيدات لتقديم الخدمة	2
10.	التوسع في المكان (المقر) لزيادة القدرة الاستيعابية	1
11.	مشاركة المرأة مرتبطة بكفاءتها و قدراتها و ليس نوعها الاجتماعي (جندرها)	1
12.	إبراز المرأة في جميع المستويات	1
13.	تكرار التجربة مع أعداد أكبر	1

المجالات الاجتماعية المقترح أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي

أقترح المبحوثين بعض المجالات الاجتماعية المقترح أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي، و إن كانت بعض الاقتراحات متداخلة مع المجال الاقتصادي أو التعليمي أو السياسي نظراً لتداخلها مع الناحية الاجتماعية كما هو موضح في جدول 64، وبعض المقترحات جيدة وتعبر عن الحاجة المجتمعية لها، إلا أن بعضها مازال يعبر عن المرأة في الصورة النمطية.

جدول 64 مقترح المجالات الاجتماعية يقام فيها مشاريعللنهوض بالمرأة

	مقترح المجالات الاجتماعية يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة	التكرار
1.	توعية و تأهيل و تدريب المرأة في كافة المجالات التعليمية والتقنية و التكنولوجيا لرفع الكفاءات و الارتقاء الوظيفي	20
2.	المجال الاقتصادي (جمع المال، العمل، التسويق، الاستقلال الاقتصادي، إيجاد وظيفة، القضاء على الفقر...الخ)	20
3.	مجال حقوق المرأة و وتوعيتها قانونياً و النهوض بها و تمكينها سياسياً	12
4.	المجال الديني و التربوي	10
5.	مراكز إرشاد أسري و دورات أسرية عن العلاقات الزوجية والمقبلين على الزواج	8
6.	تطوير و تثقيف الجانب المعرفي و الصحي و الفني و إنشاء نادي للإبداع و المواهب	7

	مقترح المجالات الاجتماعية يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة	التكرار
7.	الاستفادة من طاقات المطلقات و الأرامل و المسنات و الاهتمام بهن و توفير جليسات لمن يحتاج	7
8.	الحرف اليدوية و الخياطة	5
9.	المؤسسات الأهلية و الجمعيات و المراكز الاجتماعية و الجامعات و المعاهد وإيصال المرأة للدراسات العليا	5
10.	تشخيص و تدريب و تأهيل الأشخاص ذوي الاعاقة و تطوير مهاراتهم و دمجهم في المجتمع	4
11.	توعية الرجال بأهمية دور المرأة	3
12.	الرعاية الاجتماعية و توفير الاحتياجات	3
13.	الأسر المنتجة	3
14.	مشاريع للنهوض بالجمعيات النسائية والتواصل مع مختلف الجهات النسائية	2
15.	التركيز على الجانب الإعلامي	2
16.	النوع الاجتماعي	1
17.	العنف ضد المرأة و العنف الأسري	1
18.	التوعية من الناحية الاستهلاكية	1
19.	إدخال المرأة في إدارة المشاريع	1
20.	تحفيز ز تشجيع المرأة على القراءة و الاطلاع	1
21.	إنشاء مشاريع مشتركة بين المرأة و الرجل	1
22.	تطوير سلوكيات و أخلاقيات المرأة	1
23.	تطوير مشروع الضيافة للتقليل من العمالة الأجنبية	1
24.	توفير سكن للحالات الخاصة	1
25.	عمل دراسات عن المرأة و العنف	1
26.	توفير مشاريع بدوام مرن للمرأة	1
27.	زيادة الجوائز التحفيزية مثل (جائزة الشيخة سبيكة، تكريم المرأة البحرينية... الخ)	1

5. المشاريع النموذجية المقترحة

نظراً لعدد المشاريع قيد الدراسة (109 مشروع) وطول أسئلة الاستمارة، غلب عليها طابع التحليل الكمي والذي أعطى صورة شاملة عن أوضاع المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في مملكة البحرين، و لتخطي هذه السلبية وإعطاء المجال لإلقاء الضوء على تفاصيل المشروع سيتم عرض 10 مشاريع بتفصيل كيفي، للنظر لممارسات كل مشروع على حدا.

علماً أنه تم اختيار هذه المشاريع كونها الأكثر ارتباطاً بالمجال الاجتماعي، وروعي التنوع بين المشاريع الحكومية و الأهلية التابعة لمختلف الجهات، كالجمعيات النسائية و الفئات الخاصة و الإسلامية والمهتمة بالمرأة المواطنة أو المقيمة وتنوع بين المشاريع الخدمية والتأهيلية و الرعائية والمشاريع المطلبية. وجميع هذه المشاريع ممكن تكرارها في دول عربية أخرى بتفادي سلبياتها المذكورة ومراعاة خصوصية كل دولة وحاجته.

5.1 المشروع الأول: استقبال المطلقات مع أبنائهم في المراكز الاجتماعية

5.1.1 اسم المؤسسة و طبيعتها: وزارة التنمية الاجتماعية (حكومية)

5.1.2 موقف المشروع و مداه الزمني: مستمر بدء ابريل 2004

5.1.3 نطاق المشروع و تغطيته: وطني يغطي الوطن ككل

ارتباطه بمشاريع أخرى: مكاتب الإرشاد الأسري التابعة للوزارة لتقييم حالات الأبناء والمساعدة في تنفيذ الزيارة في حالة رفض الأبناء عن طريق استلام خطابات من قضاة المحاكم بوزارة العدل.

5.1.4 ميزانية المشروع:

تابع لميزانية الوزارة الحكومية ويستخدم مباني المراكز الاجتماعية ومكاتب الأخصائيات الإجتماعيات بهذه المراكز مع توفر هاتف للاتصال بالحالات.

5.1.5 العاملين في المشروع:

يدير المشروع رجل و يعمل بالإدارة 2 من الرجال و 2 من النساء و يعمل به 3 رجال و 21 امرأة.

5.1.6 أهداف المشروع:

i. تقيد حالات الزيارة وتسليم الأطفال عن طريق المراكز.
ii. توفير الأجواء المناسبة والمريحة لزيارة الأبناء مع والديهم.
iii. تقيد الأحكام عن طريق المراكز الاجتماعية بدل من مراكز الشرطة
iv. معالجة المشاكل النفسية والأسرية للمطلقين وأبنائهم عن طريق مراكز الإرشاد الأسري
v. توفير الأمن والأمان للأسر لوجودهم تحت حماية قانونية بالمراكز الاجتماعية

5.1.7 طبيعة أنشطة المشروع:

i. محاضرات توعوية من قبل أخصائيين الإرشاد النفسي
ii. حماية الأطفال من العنف الأسري وتحديد الشخص الحاضن والناسب لرعاية الطفل بعد انفصال الوالدين
iii. تحويل الأطفال المتضررين إلى مركز البحرين لحماية الطفل
iv. إدراج بعض المطلقات في البرامج التدريبية بالمراكز الاجتماعية

5.1.8الفئات المستهدفة:

يستهدف المرأة المتزوجة و الأرملة و المطلقة بغض النظر عن حالتها الوظيفية. كما يستهدف الأطفال والآباء. وعدد المستهدفين غير محدد فهو للوطن ككل والى الآن استفاد منه 400 أسرة.

5.1.9 الانجازات:

i. استقبال أعداد كبيرة من حالات الزيارة بالمراكز الاجتماعية.

ii. معالجة عدة مشاكل نفسية وأسريه بين المطلقين.
iii. تحويل بعض الحالات المتعرضة للعنف الأسري إلى مراكز ودور خدمات الأسرة.
iv. تعاون بعض الأسر مع الأخصائيين لخلق أجواء مريحة لأطفالهم.
v. تحويل بعض حالات إلى المكتب الإرشاد الأسري.

5.1.10 المشكلات:

i. عدم وجود مذكرة تنسيقية بين الجهات الحكومية المعنية
ii. بعض خطابات قضاة المحاكم ناقصة في المعلومات مثل مواعيد الزيارة
iii. عدم تجاوب بعض الحالات وعدم توافر أرقام للاتصال بهم

وكانت طرق التغلب على العقبات:

i. تم أعداد مسودة ومذكرة تنسيقية بين الوزارة والجهات الحكومية وأرسلت للتوقيع عليها
ii. يتم مخاطبة المحاكم لتعديل الخطابات
iii. يتم مخاطبة المحكمة المختصة بعدم تجاوب بعض الحالات وعدم توافر عناوين و أرقام الاتصال

وأثرت المشكلات في :

i. صعوبة تنفيذ بعض الأحكام بسبب عدم تناسب أوقات الزيارة مع أوقات عمل المركز
ii. عدم تعاون بعض الأطراف مع الأخصائية
iii. رفض بعض الأبناء للذهاب مع أحد الوالدين، حدوث مشادات كلامية وجسدية مما يؤثر على نفسية الأبناء.

5.1.11 التقييم:

يقيم المشروع مرحلياً من قبل الإداريين من حيث تقييم الأهداف و الأداء باستخدام الملاحظة و الرجوع إلى الملفات. تمت الاستفادة من التقييم لتحسين الخدمة المقدمة والتغلب على المشاكل التي تواجه المشروع لإنجاح المشروع.

5.1.12 المقترحات:

– أنشاء مراكز جديدة
– إعداد دراسة تقيميه للمشروع بالتعاون مع جهات أخرى

5.1.13 رأي الخبير في المشروع:

يعد المشروع من المشاريع الاجتماعية الحكومية الجيدة الموجهة للأسرة البحرينية عموماً. ففي السابق كانت هذه الزيارات تطبق في مراكز الشرطة، مما كان له أثر نفسي سيء على جميع الأطراف. واليوم المركز الاجتماعي يعتبر كمكان أفضل من مركز الشرطة. ولكن لغياب الجانب

القضائي لا يلتزم الجميع بأوقات الزيارة و الأخصائيات ليس لديهم سلطة للعقاب. كما أن تقليص مواعيد الزيارة لفترة محدودة في مكان محدد و بعدد محدد من أعضاء الأسرة لا يخلق الجو الأسري السليم لإقامة علاقة صحية بين الطفل و أحد والديه و أسرته. فمثلاً الأم التي يسمح لها بزيارة طفلها لساعات محددة في المركز لا تستطيع أن تأتي بكل أقاربها مما يعني أن الطفل يحرم من التعرف على أسرة والدته، و لا يلقاها في جو أسري ومنزل ليعطيه شعور بالأجواء، ناهيك على أن كثرا ما يتغيب الطرف الآخر من الحضور وقت الزيارة. علماً أن صلاحيات الأخصائيات محدودة.

ورغم ذلك يعتبر المشروع من المشاريع الاجتماعية الجيدة و التي يمكن أن تتغلب على بعض سلبياتها بالتعاون مع المحكمة فيما يخص توافر المعلومات و إلزامية التطبيق. مع جعل الزيارة في المركز مرحلية و مؤقتة تتبعها زيارات في المنزل بإشراف الأخصائية الاجتماعية إذا استدعى الأمر. كما أن تقيم المشروع أقتصر على العاملين و لم يخرط المستفيدين و هم الشريحة الأهم، كما أن آليات التقييم به غير واضحة و التي قد تعود بالفائدة على تطوير المشروع، لذلك يجب إشراك المستفيدين (الوالدين و الأطفال) في عملية التقييم.

5.2 المشروع الثاني: برنامج لدعم المرأة البحرينية للحالات الطارئة

5.2.1 اسم المؤسسة و طبيعتها: المجلس الأعلى للمرأة

5.2.2 موقف المشروع و مداه الزمني: مستمر بدء في 31 يناير 2008

5.2.3 نطاق المشروع و تغطيته: وطني يهدف الوطن ككل

5.2.4 ميزانية المشروع:

له ميزانية مستقلة تمول من ميزانية المجلس الأعلى للمرأة و القطاع الخاص ويتوفر للمشروع جميع التجهيزات المادية اللازمة.

5.2.5 العاملين في المشروع:

يدير المشروع من قبل 5 نساء للجنة الرئيسية و 3 إناث و ذكر للجنة التنفيذية ويعمل به فرق عمل ممثلين من المجلس الأعلى للمرأة و المحافظات و البلديات.

5.2.6 أهداف المشروع:

سد احتياجات المرأة البحرينية والزوجة الأجنبية الحاضنة لأبناء بحريني الجنسية، من خلال توفير الدعم العيني بصورة عاجلة وفورية لهذه الفئة التي تمر بظروف اجتماعية واقتصادية طارئة.

5.2.7 طبيعة أنشطة المشروع:

مستلزمات معيشية و طبية و منزلية و التحويل ل مؤسسات رعاية و تحسين ظروف العيش.

5.2.8 الفئات المستهدفة:

المرأة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية أو الوظيفية. وعدد المستهدفين غير محدد و حتى الآن استفاد 5 حالات من المشروع.

5.2.9 الانجازات:

i. ترميم شقة تعرض لحريق
ii. توفير مستلزمات منزلية
iii. توفير مستلزمات طبية
iv. توفير كوبونات معيشية لعدد حالتين
v. سداد متأخرات الإيجار

5.2.10 المشكلات: التمويل

5.2.11 التقييم:

يتم تقييم المشروع باستمرار من قبل الإداريين و العاملين حيث يتم تقييم الأهداف من خلال الملاحظة والرجوع للملفات. و استفادة من التقييم في تطوير الإجراءات الإدارية و تحديد نوعية الدعم بدقة أكثر.

5.2.12 المقترحات:

التوجه إلى مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تمويل المشروع.

5.2.13 رأي الخبير في المشروع:

يعد من المشروعات الرائدة حديثة النشء التي تهتم بحماية كرامة المرأة في الظروف الطارئة. ولكن يحتاج لتوضيح أكبر للأهداف وطرق الاستفادة من المشروع وآلياته حتى لا يتم استغلاله من قبل بعض المستفيدين. ويحتاج لإعلام أكثر حتى يتعرف عليه الناس ويلجئون إليه في وقت الحاجة. كما يحتاج لوضع آليات واضحة لطريقة الوصول إلى الفئة المستهدفة الحقيقية. وللتغلب على مشكلة التمويل يحتاج لتعاون مع جهات أكثر، و التأكد من عدم تداخل الأدوار و تكرار الخدمة لبعض الفئات. مع إشراك المستفيدين و العالمين في الوزارات الأخرى في عملية التقييم و بآليات علمية و واضحة.

وبصورة عامة من المشاريع المميزة الذي ينصح بتعميمه في الدول العربية الأخرى، بعد إجراء بعض التعديلات الإجرائية به.

5.3 المشروع الثالث: دار الأمان

5.3.1 اسم المؤسسة و طبيعتها: وزارة التنمية الاجتماعية– جمعية الاجتماعين (حكومي/أهلي).

5.3.2 موقف المشروع و مداه الزمني: مشروع مستمر بدء في نوفمبر 2006.

5.3.3 نطاق المشروع و تغطيته: مشروع وطني يهتم بالوطن ككل.

ارتباطه بمشاريع أخرى:

مرتبط ببقية مشاريع وزارة التنمية مثل دار الكرامة للرعاية الاجتماعية –وهو دار إيواء مؤقت للمتسولين و المتشردين– والتعاون يكون لمن ليس لديهم مأوى. و مرتبط بمشروع مركز حماية الطفل و مركز الإرشاد الأسري بالوزارة. إضافة إلى مركز عائشة يتيم التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين فيما يخص النساء المعنفات.

5.3.4 ميزانية المشروع:

يمول المشروع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وتوجد لديه جميع التجهيزات المادية اللازمة من مبنى معد، و مكاتب و حواسيب و حافلة لنقل المقيمات و كافة وسائل الاتصال. وموقعه الالكتروني تابع لوزارة التنمية الاجتماعية.

5.3.5 العاملين في المشروع:

يدار المشروع من قبل مديرتين. ويعمل في إدارته رجل و4 إناث. وهناك15عاملةو3 عمال.

5.3.6 أهداف المشروع:

i. تقديم المأوى لفئة النساء والقصر المعرضات للعنف الأسري والاجتماعي.
ii. تقديم خدمات الرعاية والتأهيل اللازمة للمعرضات للعنف الأسري والاجتماعي من البحرينيات وغير البحرينيات لإعادة بناء شخصياتهم وضمان توافقهم واندماجهم الاجتماعي الصحيح.
iii. متابعة الحالات التي يتم إعادتها لأسرها للتأكد من عدم تعرضها للعنف الأسري والاجتماعي والتأكد من تكيفها في محيطها الأسري والاجتماعي.
iv. العمل على إعادة تأهيل الأسر التي يتعرض نساؤها للإيذاء بأشكاله المختلفة.
v. العمل على زيادة الوعي المجتمعي وتسليط الضوء على هذه المشكلة من أجل توفير الحماية اللازمة.
vi. التنسيق مع مختلف الجهات الرسمية والأهلية والخاصة المعنية لحل مشاكل هذه الفئة وتسهيل إجراءات إيوائها وتوفير الحماية اللازمة لها.
vii. إعداد وتنفيذ التشريعات والقوانين اللازمة لحماية النساء المعرضات للإيذاء.
viii. توفير مختلف أنواع الخدمات المعيشية والاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية لهذه الفئة.
ix. التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية لإنهاء إجراءات إيواء أو تأهيل النزيلات من الأجانب.
x. إجراء بحوث ودراسات ميدانية لحصر حجم هذه المشكلة والتعرف على أسبابها وطرق علاجها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

xi. إنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات الاستشارات السريعة للمعرضات للعنف الأسري والاجتماعي.

xii. بناء قاعدة معلومات لحصر ومتابعة الحالات.

5.3.7 طبيعة أنشطة المشروع:

تنوعت بين محاضرات و ندوات و ورش عمل و تنمية مواهب مثل الرسم و التطريز. ويتم التنسيق مع جهات خيرية و حكومية للحصول على مساعدات مالية و عينية للمستفيدين والرعاية الصحية و النفسية و الأسرية. كما أن الدار يحاول توفير فرص عمل للنزيلات ويقدم برامج نفسية و اجتماعية و مهاراتية.

ويقدم الدار إيواء مؤقت: إيواء الحالات التي لا تسمح ظروفهم بالعودة إلى أسرهم مما يعرض حياتهم للخطر إلى أن يتم تأهيلهم ويتمكنوا من الاستقلال بحياتهم والاعتماد على أنفسهم مدة 8 أسابيع قابلة للتمديد. و إيواء طارئ: يقصد بها التحاق الحالة بالدار لفترة محدودة لحين إنهاء إجراءات ترحيلها. كما يقوم بتقديم الرعاية الأسرية: يقصد بها متابعة الدار للحالة مع أسرتها أو بعد انتقالها للأسرة للتأكد من عدم تعرضها للإيذاء. ومن ضمن برامجه و خدماته الرعاية الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية التعليمية، الرعاية المعيشية والنظافة الشخصية، البرامج الترفيهية و الاستشارات القانونية.

5.3.8 الفئات المستهدفة:

يستهدف النساء من مختلف الفئات الاجتماعية و الوظيفية و العمرية و الصحية. كما يستقبل الأطفال من الجنسين، ويقتصر استقبال الذكور إلى سن 12 سنة فقط. بدء من تنفيذ المشروع استفاد منه 416 حالة من النساء و الأطفال رغم أن الطاقة الاستيعابية للمشروع 120 مقيمة و أطفالهن.

شروط القبول:

– أن تكون خالياً من الأمراض المعدية أو الاضطرابات العقلية.

– أن يثبت البحث الاجتماعي والفحص النفسي والطبي تعرضها للأذى البدني أو النفسي أو المادي من قبل الآخرين وكذلك يثبت البحث عدم إمكانية بقاء الحالة في الأسرة لحين تصحيح وضعها.

– أن تكون للحالة رغبة في الاستفادة من خدمات الدار.

– يلزم بالنسبة للعاملات الخدمة المنزلية بالإضافة إلى ما سبق تحويلهن ضمن مراكز الشرطة.

إجراءات القبول:

i. تقديم طلب للالتحاق بالدار من الحالة أو من أي جهة رسمية أو أهلية أو خاصة ويمكن تلقي طلبات من أقارب وأصدقاء الحالة.

ii. إنهاء إجراءات الإيواء من قبل وزارة الداخلية و أقسامها المختصة.

iii. الحصول على موافقة المسئول عن الحالة شرعاً أو الجهات الأمنية المختصة للإيواء في الدار.
iv. إجراء البحث الاجتماعي والنفسي والقانوني لتقييم الحالة.
v. إعداد ملف طبي وملف اجتماعي.
vi. الكشف الطبي الشامل.

5.3.9 الانجازات:

i. التوفيق بين أسر كانت معرضة للتفكك بسبب عدم وجود الإرشاد الأسري و الاجتماعي.
ii. توفير فرص عمل و تمكين المرأة من الاستقلالية و الاعتماد على الذات.
iii. حماية النساء من العنف وحفظ حقوقهم المادية و كرامتهم.
iv. حماية الأطفال من العنف وتمكينهم من متابعة دراستهم وحياتهم بصورة طبيعية.
v. توفير السكن لعدد من النساء و أطفالهم.

5.3.10 المشكلات:

أهم العقبات التي واجهتهم غياب وثيقة للمشروع و كان هناك مسوده للائحة داخلية لقوانين الدار، لم يكن هناك تنسيق كافي بين الجهات المختلفة، لم يوجد عند بداية المشروع الخدمة النفسية و القانونية، ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة،صعوبة إقناع المقيمات بالتعاون مع إدارة الدار لتطبيق القوانين. و للتغلب على هذه العقبات تم تشكيل مجلس إدارة للدار و تم إقرار اللائحة الداخلية المنظمة لعمل الدار، تم ضم العديد من ممثلي الجهات الرسمية والأهلية لمجلس الإدارة، تم توفير دكتور نفسي متخصص و محامي مختص في القضايا الشرعية والأسرية، عن طريق تقييم اللائحة الداخلية للدار و ممثلي الجهات المختلفة بمجلس الإدارة. أما فيما يخص عدم تجاوب المستفيدين فما زالت هذه المشكلة مستمرة بالرغم من المحاولات التي يبذلونها.

ولم تعطل هذه المشاكل المشروع وإنما شكلت حافز ودافع للعمل المستمر للتطوير والتنسيق و المتابعة والتقييم المستمر للأداء.

5.3.11 التقييم:

يتم تقييم المشروع باستمرار من قبل الإداريين و المستفيدين و العاملين حيث يتم تقيم الأنشطة والأهداف و الأداء. و تتم عملية التقييم من جهات إشرافية أيضاً فهناك لجان تقييم من وزارة التنمية الاجتماعية/ جمعية الاجتماعيين البحرينية. وتستخدم جميع الأدوات للتقييم مثل الاستبيان، الملاحظة، المؤشرات، المقابلات، الرجوع للملفات.

استفاد المشروع من التقييم حيث أن التقييم المستمر و الملاحظة للمشرع أدت إلى تحسين الأداء والاستفادة من الأخطاء و القصور الذي شاب التطبيق في بعض المراحل. كما إن عملية التقييم

المستمر أدت إلى وضع الخطط الفاعلة لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة من المحتاجين للخدمة الاجتماعية.

5.3.12 المقترحات:

إما فيما يخص مقترحاتهم لتحسين المشروع كان في مجال التخطيط ربط الخطط السنوية للدار بخطط الوزارات والمؤسسات الأخرى (مثل الإسكان و سوق العمل). وفي مجال التنفيذ التنسيق المبكر مع الجهات المختلفة لضمان نجاح تنفيذ البرامج المختلفة. و في التقييم استمرار التقييم الفصل و السنوي لتحسين الأداء. و في مجال التمويل مراعاة تغيير الظروف الاقتصادي وزيادة الأسعار عند تقرير ميزانية المشروع من قبل وزارة التنمية. وبالنسبة لإشراك المرأة سيتم اشتراك المقيمات بالدار في تقديم الخدمة.

أما بالنسبة للمجالات المقترحة للقيام بمشاريع:

i. التدريب و التأهيل لاكتساب مهارات تمكن المرأة من العمل و الاستقلال الاقتصادي.
ii. التوعية القانونية و الأسرية.
iii. توفير الحضانات بأسعار مناسبة لأطفال النساء حتى يخف العبء عليهن.
iv. توفير فرص عمل مناسبة تحفظ كرامتهن وبما يتناسب مع مؤهلاتهن.

5.3.13 رأي الخبير في المشروع:

يعتبر مشروع جيد يخص حماية المعرضين للعنف الأسري مجاناً، لحماية النساء وأولادهم المعرضات للعنف والإيذاء سواء من قبل أسرهم أو من قبل المجتمع المحيط بهم وتشمل فئة البحرينية وغير البحرينية. ومضى على إنشائه قرابة 3 سنوات فقط. والدار مؤسسة رعاية اجتماعية حكومية تتبع وزارة التنمية الاجتماعية – إدارة الرعاية الاجتماعية تحت إدارة إحدى مؤسسات المجتمع المدني، جمعية الاجتماعيين– ليعبر عن الشراكة المجتمعية بين القطاع الحكومي و الأهلي في إدارة المؤسسات الاجتماعية. ويتكون مجلس إدارته من ممثلين من مختلف الجهات الرسمية و الأهلية.

ويعبر المشروع عن وعي المجتمع بهذه الفئة المعرضة للعنف و التي إلى عهد قريب لم تكن تجد مكان تلجئ إليه، وعبر إنشاء الدار عن الحاجة المجتمعية له. ولكن لحداثة الدار كمشروع و كفكرة في المجتمع البحريني تعرض إلى الكثير من المشاكل والعقبات لنقص الاختصاصين الكافين فالطاقم الأخصائي النفسي و الاجتماعي محدود. و إحالة مثل هذا المشروع لجمعية الاجتماعين رغم ما يحمله من ايجابيات لتعزيز الشراكة المجتمعية حمل بعض السلبيات في إدارة المشروع. وتعرض الدار لانتقادات كثيرة من معظم المستفيدين بخصوص طريقة تقديم الخدمة و إدارة الدار نشرت في مختلف وسائل الإعلام. وبعض المشاكل نتيجة لغياب الفهم الحقيقي عن أدوار الدار وصلاحيات المستفيدين. كما أن بعض الإداريين يشتكون أن هناك استغلال من قبل

بعض المستفيدين الذين يتظاهرون بحاجتهم للخدمة للاستفادة منها فقط. كما أن تقديم الخدمة للمرأة المعنفة البحرينية و خدم المنازل شكل بعض الاستياء عند بعض المواطنات، لأن طبيعة مشاكل الفئتين مختلفة، ناهيك عن الاختلاف المجتمعي و الديني وغيره من الأمور التي سببت بعض الحساسيات و عدم لجوء بعض النساء للدار أو استيائهم منه.

ولكن رغم تلك العقبات تجاوز الدار بعض المشاكل و حاول إصلاحها و قد تطورت الخدمات و التصور الناجم عن الدار وزاد وعي الناس بالدار. ويعتبر من المشاريع الرائدة التي تحتاج إلى اهتمام أكثر لتطور الخدمات وبطريقة أفضل. و اليوم أصبح من الواجب إنشاء مثل هذه الدور في مختلف المناطق لمناهضة النساء المعنفات.

5.4 المشروع الرابع: مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري

5.4.1 اسم المؤسسة و طبيعتها: جمعية نهضة فتاة البحرين (جمعية نسائية أهلية)

5.4.2 موقف المشروع و مداه الزمني: مشروع مستمر بدء في مارس 2007.

5.4.3 نطاق المشروع و تغطيته: مشروع وطني يخدم الوطن ككل.

5.4.4 ميزانية المشروع:

للمشروع ميزانية مستقلة مصدرها القطاع الخاص وتبرعات الأفراد والمؤسسات. ويتوفر للمشروع كافة الإمكانيات المادية من مقر متكامل و شقة للإيواء و غرف تدريب و استشارة وكافة الأجهزة. ولكن لا يمتلك وسائل مواصلات.

5.4.5 العاملين في المشروع:

يدير المشروع من قبل امرأة و يعمل في الإدارة 3 نساء و يوجد 5 عاملات و عامل في المركز.

5.4.6 أهداف المشروع:

i. توجيه أفراد الأسرة و إرشادهم للأساليب الايجابية في معالجة المشكلات الأسرية
ii. التأكيد على الدور الايجابي للمرأة و الأسرة في المجتمع
iii. وقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية و النفسية و القانونية

5.4.7 طبيعة أنشطة المشروع:

i. توعية أفراد الأسرة بالجوانب الاجتماعية و النفسية و القانونية
ii. برنامج تدريبي سنوي لفئات مختلفة، بالإضافة لبرنامج تدريبي للموظفين العاملين في المركز
iii. تنمية مهارات النساء من الجانب العملي كتدريبهم على أساسيات الحاسوب
iv. تقديم الاستشارة القانونية و المتابعة القضائية للمستهدفين، برامج وقائية عن طريق الدورات التدريبية و برامج التوعية
v. دار إيواء للنساء المعنفات، لكن لم يبدأ العمل به

vi. دورات تأهيلية في الجانب النفسي مثل الاسترخاء و تطوير الذات و الجانب العملي
vii. تدريب طلبة مساق خدمة المجتمع و طلاب جامعة البحرين تخصص خدمة اجتماعية.

5.4.8 الفئات المستهدفة:

يستهدف المشروع النساء من مختلف فئات المجتمع. كما يستقبل الرجال من سن 18– 60. و لا يوجد عدد محدد للمستهدفين الذين استفادوا من المشروع بدء من التنفيذ 2200 حالة.

5.4.9 الانجازات:

تقديم خدمات إرشادية في الجانب النفسي و الاجتماعي
تقديم الاستشارة القانونية و متابعة قضاياها في المحاكم
تقديم العديد من برامج التوعية و التدريب

5.4.10 المشكلات:

i. عدم وجود جهات ممولة للمشروع والاعتماد على جمع التبرعات من المؤسسات الخاصة والأفراد
ii. عدم توفر المختصين في مجال الإرشاد النفسي من حملة الشهادات العليا
iii. نقص الموارد في الجانب الفني.

الإجراءات التي اتخذت للتغلب على هذه العقبات هي:

i. مخاطبة المؤسسات و الأفراد في القطاع الخاص، اللقاء مع أفراد مسئولين في القطاع الخاص لشرح أهداف المركز و البرامج التي يقوم بها.
ii. الإعلان عن الوظيفة في الصحف المحلية.
iii. زيادة التمويل لزيادة التوظيف.

لم تؤثر هذه المشكلات على استمرارية المشروع ولكنها تحتاج إلى بحث مستمر عن متبرعين وممولين للمركز من أفراد ومؤسسات خاصة. وبالنسبة لنقص القدرات الفنية يتم التغطية في هذا الجانب عن طريق عضوه من الجمعية ذات مستوى علمي متخصص في علم النفس ومن حملة الماجستير في الإرشاد الأسري.

5.4.11 التقييم:

يتم تقيم المشروع باستمرار من قبل الإداريين و المستفيدين و العاملين و يقيم من قبل جهات إشرافية. حيث يتم تقييم الأنشطة و الأهداف ة الأداء. ويستخدم الاستمارة و المقابلات في التقييم كما يتم عقد اجتماعات خاصة للتقييم.

واستفاد المشروع من التقييم في رفع كفاءة الأداء في العمل والسعي إلى تطويره من خلال معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية في الأداء والسعي إلى تلاشي السلبيات وتعزيز الإيجابيات وعليه يتم

تطوير الخدمات والبرامج التي يقدمها المركز.

5.4.12 المقترحات:

إما مقترحات المشروع فيما يخص التخطيط هو الاستمرارية و ارتفاع مستوى الأداء الخدماتي للمستهدفين. و مرحلة التنفيذ الاستمرارية و تقديم أكثر ما يمكن لخدمة المجتمع. ثم الاعتماد على نتائج التقييم. وفيما يخص التمويل المشروع يحتاج لتمويل دائم لتفعيل المشروع بكل خدماته. أما عن مشاركة المرأة للمشروع فالمقترح رفع المرأة إلى الأمام بشكل مستمر.

والمجالات المقترحة لإقامة مشاريع اجتماعية هو إنشاء مركز بحوث و دراسات و مركز لرصد حالات العنف للنساء المعنفات في المملكة.

5.4.13 رأي الخبير في المشروع:

من المشروعات الأهلية الرائدة في فكرته و طريقة ممارسته رغم حداثة إنشاءه وهو تطور لمشروع مكتب الاستشارات و العلاقات الأسرية التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين الذي أحرز نجاح لأكثر من عقد من الزمن.

عبر إنشاء مركز عائشة يتيم عن تطور مشروع سابق و عن حاجة مجتمعية ليسد ثغرة من الخدمات. ورغم حداثة هذا المركز إلا انه لاقى نجاح و قبول مجتمعي ولا يقتصر خدماته على فئات معينه أو نوعية معينة من الخدمات فتنوع خدماته ساعد على نجاحه. فمن ايجابيات الدار تنوع الفئات المترددة عليه لحضور دورات و ورش و تردد بعض الأهالي لمشاكل خاصة بالأبناء وعدم اقتصار خدماته للمعنفات مما يعطيه صورة مجتمعية جيدة و يشجع تردد الناس عليه لمختلف المشاكل ولا تشعر بعد ذلك المعنفة بوصمة أو تردد للجوء لمثل هذا الدار كما هو الحال عند اللجوء لدور مقتصرة فقط على خدمة المعنفات. إلا إن المركز إلى الآن لم يقدم الخدمة الإيوائية رغم إن الإمكانيات المادية متوفرة منذ إنشاء المركز، وقد يعود هذا لبعض الإجراءات الروتينية و التعقيدية، ويحتاج المركز لتعاون حكومي أكثر لإنجاحه من الناحية الاجرائية و الناحية الخدمية. كما يحتاج لإعلام أكبر فكثير من النساء اللاتي يحتجن لمثل هذه الخدمات لا يعرفن عن تواجدها. كما إن الدار يستطيع مضاعفة الاستفادة منه بتوفير مواصلات للمستفيدات ليتم تعميم الاستفادة منع على جميع مناطق البحرين. ومن الملاحظ على المركز تمتعه بالكثير من التجهيزات التي تؤهله لتقديم خدمات متنوعة وفخامة المبنى الذي قد لا يناسب طبيعة نفسية المعنفات. ويعتبر المركز من المشاريع المميزة الذي ينصح بتعميمه في الدول العربية الأخرى.

5.5 المشروع الخامس: مأوى جمعية حماية العمال الوافدين

5.5.1 اسم المؤسسة و طبيعتها: جمعية حماية العمال الوافدين (جمعية أهلية).

5.5.2 موقف المشروع و مداه الزمني: مشروع مستمر بدء عام 2005.

5.5.3 نطاق المشروع و تغطيته: مشروع وطني يهتم بالوطن ككل.

5.5.4 ميزانية المشروع:

للمشروع ميزانية مستقلة تمول من قبل الحكومة و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و السفارة الهندية والتبرعات. وللمشروع شقة مؤجرة مكونة من 3 غرف نوم وتستخدم أجهزة و مكاتب وسائق جمعية حماية الوافدين. ولكن المشروع يمتلك وسائل الاتصال الخاصة به و صفحة الكترونية.

5.5.5 العاملين في المشروع:

يدار المشروع من قبل امرأة و يعمل 3 نساء في الإدارة وهناك 5 عاملات، ويتكون مجلس الإدارة من مواطنين و مقيمين.

5.5.6 أهداف المشروع:

i. توفير مأوى آمن للعاملات في المنازل من ضحايا سوء المعاملة والاستغلال.
ii. المتابعة لتوفير الدعم لتمكين العدل والعودة للوطن.
iii. منح حق الوصول إلى العناية الطبية إذا لزم الأمر.
iv. خلق توعية في المجال العام من القضايا التي أثيرت من قبل سكان المأوى.
v. توفير المترجمين.

5.5.7 طبيعة أنشطة المشروع:

i. التغطية الصحفية ونشر الموضوع في مختلف الأوساط و الأطراف المهتمة لإقامة شبكة علاقات.
ii. التدريب الذي تقدمه المنظمات الأخرى لأعضاء الجمعية.
iii. دفع ثمن التذاكر للضحايا للرجوع إلى وطنهم ودفع الغرامات.
iv. حماية العمال الذين يتعرضون إلى التعذيب.
v. توفير صفوف لممارسة الحرف و المهن اليدوية.

5.5.8 الفئات المستهدفة:

يستهدف كل الفئات من العمال الإناث الوافدين –غير المواطنين– الذين يقعون تحت وطأة سوء الاستغلال والمعنفات، ولا يستهدف الرجال ومنذ بدء المشروع استفاد منه ما يفوق 400 حالة.

5.5.9 الانجازات:

i. توفير المأوى لأكثر من 400 امرأة على مدى السنوات الأربعة.
ii. رفع الوعي والتوعية بحقوق العمالة الوافدة
iii. الحصول على مزيد من الدعم من الجهات الحكومية و الوزارات المسئولة

5.5.10 المشكلات:

تعاني من مشكلة التنسيق بين الجهات المعنية ونقص الموارد البشرية، مما يؤثر على بطئ تقديم الخدمة.

5.5.11 التقييم:

ويتم تقيم المشروع تقيماً مرحلياً من قبل الإداريين من حيث تقيم الأنشطة و الأهداف والأداء. تستخدم المقابلات و الملاحظة و الرجوع للملفات في عملية التقييم. وقد استفاد المشروع من عملية التقييم بالتعرف على الثغرات التي كانت موجود في استمارة التسجيل.

5.5.12 المقترحات:

فيما يخص مرحلة التخطيط تنظيم لقاءات أكثر مع أعضاء لجنة المأوى. إما مرحلة التقييم تصميم استبيان أو صندوق اقتراحات ليبدي المستفيدين رأيهم بالمأوى. وبخصوص مشاركة المرأة فالعاملين أساسا في المأوى هم من النساء ويقترح انخراط الأهالي للمساعدة في المأوى.

5.5.13 رأي الخبير في المشروع:

يعتبر هذا المشروع من المشروعات الرائدة و المميزة التي تعبر عن كرامة الإنسان أينما كان وحصوله على ابسط حقوق الإنسانية حتى وان لم يكن مواطن في البلاد. فكثيراً من الوافدين المغتربين يعانون من مشاكل وفي السابق لم يكن هناك مكان يأو يهم خصوصاً النساء. وإنشاء هذا المشروع يدل على الاهتمام بالمرأة سواء كانت مواطنة أو مقيمة عاملة بسيطة.

جمعية حماية الوافدين مؤسسة غير حكومية مسجلة و هدفها الأساسي هو حماية العمال الوافدين الأميين والمحرومين، وتقديم الحماية والأمان حيث أسست مأوى لاستضافة المتعرضين لسوء المعاملة من العمالة الوافدة النساء فقط، وهو أول مأوى في مملكة البحرين لجمعية غير حكومية والتي تعنى بكل العمالة الوافدة من العنصر النسائي بغض النظر عن أجناسهم دياناتهم أو أعراقهم أو مناطقهم بدون أي تميز. يقدم المأوى الرعاية الإنسانية للنساء من للعمالة الوافدة واللاتي أسيئ معاملتهن، وخاصة خدم المنازل الذين لا يشملهم قوانين العمل في مملكة البحرين. الأعضاء هم حلقة وصل بين السفارات /القنصليات التي تعنى بعمال المنازل لتساعدهم للحصول على كافة الخدمات من سفارتهم وقنصليتهم.

و يقومون بتدوين و تسجيل كل مشاكل النساء المقيمين في المأوى، بغرض تقديمه و تسليط الضوء على المشاكل التي واجهت هؤلاء النساء من العمالة المنزلية للجهات المختصة من الوزارات والأقسام الحكومية. وذلك لننشر الوعي بين المواطنين المحليين في البحرين عن طريق تعميم بعض النماذج المهمة والتي توضح سوء معاملة واستغلال خدم المنازل . كما تسعى الجمعية لتأسيس قانون استقدام(جلب) الخدم وآليته من أجل حماية العمال الوافدين من سوء المعاملة الذي يتعرضون له من الطرفين في الدول التي تبعثهم والتي تستقبلهم.

و معظم ضحايا سوء المعاملة من الهند، بنكلاديش، فلبين، اندونيسيا، سريلنكا للعمل كخدم المنازل . معظم هذه النساء هي من حالات التجارة البشرية (تجارة الرقيق) يدفعون مبالغ طائلة

لمكاتب التوظيف في بلادهم، غالبا يبيعون يرهنون كل ممتلكاتهم الخاصة من مجوهرات وأراضي، و في المقابل يواعدونهم بالحصول على وظائف مربحة في الخليج. هؤلاء العمال قليلي المهارة يواجهون مشاكل عدة في أعمالهم، مثل، عدم دفع الرواتب لهم في بعض الأحيان تصل لعدة أشهر، حرمانهم من إعطائهم إجازاتهم، عمل ساعات طويلة.

هناك عدد من الحالات المسجلة للإساءة الجسدية الشديدة والجنسية .بعض هذه الحالات كانت شديدة والذي على أثرها أدخلوا المستشفى لعدة أيام. معظم العمال الوافدين يؤخذ منهم جوازات سفرهم بمجرد وصولهم للبلاد وهم بذلك يكونون تحت رحمة أرباب عملهم أو مكاتب جلب الخدم، وإذا قدموا شكوى أو تركوا محل العمل بسبب سوء المعاملة يدوّن على أنهم هاربون من العمل.

قبل وجود هذا المأوى، كان ضحايا سوء المعاملة قد يحجزوا، يسجنوا، و في نهاية الأمر يعادوا إلى بلادهم كما هو حالهم الآن من قبل الإجراءات الحكومية .لا يؤخذ أي إجراء تأديبي ضد أصحاب العمل أو مكاتب جلب الخدم، ولا يوجد أي محاولة لمعرفة أو التحقيق في سبب هروب العامل من المنزل أو من صاحب عمل المسيء إليه أو المؤسسة.

في ظل زيادة الوعي عن وجود هذه المأوى و أنشطة التي تقوم بها الجمعية هناك أيضا زيادة في عدد الحالات المحولة للجمعية. حيث السفارة الهندية تحول كل ضحايا سوء المعاملة من النساء إلى مأوى الجمعية، لان لديهم برنامج المأوى الآمن لرعاياهم .الجمعية تتلقى اتصالات من وزارة العمل من قبل مسئولي الوافدين وأيضا من مراكز الشرطة، يطلبون من أعضاء الجمعية بتقديم الرعاية للنساء اللاتي يطلبن مساعدتهم.

بجانب المأوى، تهتم الجمعية بشدة في مجال مصالح العمال و العاملين من الرجال. فالجمعية بشكل خاص تسعى لتأكيد رفاهة وسلامة العمال أثناء ممارسة المهنة وتطبيقها حسب ما فرضتها وزارة العمل ولو على الأقل بأدنى مقاييسها المقبولة.

قامت الجمعية بعدة زيارات لبعض مساكن العمال وتبين منها سوء الخدمات والسكن والمرافق الموجودة لديهم وهي لا توفر أدنى مقاييس الصناعة للعيش الآمن .ضيق المسكن، و قلة الحمامات، و مطابخ القذرة أو عدمها في هذه المعسكرات السكنية. الجمعية أيضاً ساعدت عدد كبير من المحتجزين في مركز التوقيف(السجن) و قدمت لهم خدمات الاتصال الخارجي بمحاميهم والمعنيين لتعجيل وتسهيل البث في أمرهم و إرجاعهم إلى بلادهم. والجمعية تجاهد للتعاون مع باقي الجمعيات مثيلاتها في الرأي والأفراد التي تدعم أبسط حقوق للإنسان لكل العمال بدون تحيز. الدعم المادي للجمعية يدفع سنويا من مشاركات أعضاء الجمعية. بجانب تمويل بعض الاحتياجات المالية الأخرى التي تدعم تحقيق أهداف الجمعية، رصد مثل هذه المبالغ يخلق الوعي المتعلق باستغلال العمال الأجانب.

الجمعية تسعى لتسليط الضوء على قضية العمالة الوافدة في البلد و في منطقة الخليج. من ناحية أخرى من واجب الحكومات في الجهتين المستقبلة والمرسلة للعمالة الوافدة. وتقترح الجمعية أن

يكون هناك مشاركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني و جمعية حقوق الإنسان لحماية حقوق كل عامل ضمن إطار دستور البلد المضيف.

ويعتبر من المشاريع المميزة الذي ينصح بتعميمه في الدول العربية الأخرى، حيث لا تقتصر هذه المشكلة على منطقة الخليج –و إن كانت تزيد فيها– حيث لا تخلو دولة من عمالة وافدة مستضعفة يعاني النساء خصوصاً فيها. وبذلك يجب أن نرقي بالإنسان المقيم في الوطن العربي ولإعادة إنشاء مثل هذا المشروع يفضل أن يكون دور أكبر للحكومة في إدارة وتمويل مثل هذه المشاريع ليرتقي بمستوى الخدمات المطلوبة و يكون جهة ضاغطة على الجهات المعنية و المخالفة. كما أن المشروع يشجع على العمل الإنساني ويضع دور كبير للمتطوعين لمساعدة الآخرين.

5.6 المشروع السادس: مشروع الأحوال الشخصية (أحكام الأسرة)

5.6.1 اسم المؤسسة و طبيعتها:

الاتحاد النسائي البحريني (وهي مؤسسة أهلية و كان المشروع سابقاً تابع للجمعيات النسائية ومنذ تأسيس الاتحاد النسائي 2006 أصبح هو المسئول عن المشروع)

5.6.2 **موقف المشروع و مداه الزمني:** مشروع مستمر بدء منذ عام 1981.

5.6.3 **نطاق المشروع و تغطيته:** مشروع وطني يهتم بالوطن ككل.

5.6.4 **ميزانية المشروع:**

ليس للمشروع ميزانية مستقلة ويستخدم مكتب مجهز من مكاتب الاتحاد النسائي.

5.6.5 **العاملين في المشروع:**

يدار من مقبل منسقة مجلس الإدارة ويعمل في إدارته 8 إناث و 5 ذكور كما يعمل به 8 عاملات و 5 عمال.

5.6.6 **أهداف المشروع:**

i. إصدار قانون الأحوال الشخصية
ii. تقنين الجانب الشرعي للأسرة

5.6.7 **طبيعة أنشطة المشروع:**

من الناحية التوعوية يقوم بتنظيم الدورات و ضمان حقوق المرأة و توعيتها بحقوقها. فيما يخص برامج الحماية يحمي المرأة والأسرة من كل المشاكل المحيطة بها من العنف و النفقة و السكن. كما يقوم بمخاطبة الجهات المعنية و الرسمية التنفيذية لتوفير مؤسسات رعاية اجتماعية.

5.6.8 **الفئات المستهدفة:** يستهدف المشروع كافة فئات المجتمع.

5.6.9 **الانجازات:**

صدور الجزء الأول من القانون للطائفة السنية ويم الآن متابعة و رصد آثاره. ومازال هناك متابعة لصدور الجزء الآخر وهو الشق الجعفري.

5.6.10 المشكلات:

فيما يخص وثيقة المشروع تم مطالبة الدولة بإيجاد وثيقة ولكن الدولة لم تهتم بذلك ولم تكن هناك وثيقة بكل المطالبات. شكلت لجنة من المحامين لوضع وثيقة بعد سنوات من المطالبة.
كما كان هناك تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية، لم تضع الدولة في حسبانها القانون وبعد28 سنة من المطالبة بدء وضع قانون.
كما يعاني المشروع من مشكلة المكان حيث إن مقر الاتحاد النسائي مؤجر وهناك محاولة الحصول على مكان. وفيما يخص المستفيدين يعاني المشروع مشاكل مع رجال الدين الشيعة و ربط القانون بشروط وهناك محاولات توعة مع رجال الدين الشيعة.
وهذه المشاكل أثرت في عرقلة المشروع فتحققت جزء من الأهداف و البقية معلقة.

5.6.11 التقييم:

يتم تقييم المشروع باستمرار من قبل الإداريين ولا يوجد تقييم خارجي كما يقتصر التقييم على تقيم الأهداف عن طريق الاستبيانات و الملاحظة و المقابلات و المؤشرات و الرجوع للملفات. واستفاد المشروع من عملية التقييم في تغيير الإستراتيجية.

5.6.12 المقترحات:

فيما يخص التخطيط تم اقتراح الاستمرارية و محاولة تنفيذ الشق الجعفري. و في التنفيذ الحصول على الشق الجعفري و توثيق القانون. كما اقترح السعي للحصول على التقييم الخارجي للاستفادة من التقييم. ومن جانب التمويل السعي للجهات الحكومية والخاصة لتمويل المشروع.
أما فيما يخص مشاركة المرأة فيقترح المشروع تفعيل دور المرأة أكثر لأنها المعنية بالموضوع.
والمجالات التي تم اقتراحها لإنشاء مشاريع للنساء الفقيرات و زيادة دعم النساء في الحصول على المساعدة الاجتماعية و تخصيص من وزارة الإسكان بنايات خاصة للحالات الخاصة.

5.6.13 رأي الخبير في المشروع:

يعتبر من المشروعات الرائدة في مملكة البحرين و استمر لأكثر من 28 سنة من المطالبة بوتيرة و حماس مختلف عبر السنين. وحقق نجاح جزئي بتمرير الشق السني من القانون وبدعم حكومي و أهلي للقانون. ولكن بعض ممارسات المشروع و آلياته تحتاج لمنهجية علمية أفضل خصوصاً فيما يخص إقناع المستهدفين من الأسر و رجال الدين. وأصبح اليوم من الواجب إيجاد مثل هذا القانون في أي دولة عربية يغيب عنها، لأن غيابه أثر على المرأة بشكل رئيسي. كما أن حتى في الدول التي يوجد بها قانون الأحوال الشخصية (أحكام الأسرة)، يجب إيجاد لجان لمتابعة تفعيلها وتطويرها لرفع الظلم عن المرأة قدر المستطاع. وبذلك ينصح بتعميمه في

الدول التي لا يوجد بها مثل هذه المشاريع مع مراعاة أن يمثل في المشروع وجهات نظر مختلفة (قانونيات، رجال و نساء دين، مؤسسات المجتمع المدني النسائية... الخ). كما يجب أن يقيم مثل هذا المشروع باستمرار من قبل المستفيدين و القانونين و قياس آثاره باستمرار.

5.7 المشروع السابع: الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية

5.7.1 **اسم المؤسسة و طبيعتها:** جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية (أهلية)

5.7.2 **موقف المشروع و مداه الزمني:** مشروع مستمر بدء في مايو 2005.

5.7.3 **نطاق المشروع و تغطيته:** مشروع وطني يهدف الوطن ككل.

5.7.4 **ميزانية المشروع:**

لا يوجد ميزانية مستقلة للمشروع و يمول من قبل منظمة أهلية. ويستخدم مقر الجمعية للمشروع وما توفره الجمعية من تجهيزات مكتبية و وسائل اتصال.

5.7.5 **العاملين في المشروع:** يوجد مديرة للمشروع و يعمل به 5 إناث.

5.7.6 أهداف المشروع:

شعار الحملة الوطنية: " جنسيتي حق لي ولأبنائي"

الهدف العام للحملة: العمل على تعديل المادة (4) من قانون الجنسية الحالي لعام 1963م المستبدلة بقانون رقم 12 لسنة 1989م بإضافة مفردة واحدة فقط لتصبح–مبدئياً– كالتالي: (يُعتبر الشخص بحرينياً إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً *أوأمه بحرينية* عند ولادته) مما يحقق العدالة والمساواة للمرأة البحرينية ويمنحها الحق في منح جنسيتها لأبنائها.

أهداف الحملة:

i. بيان التمييز الواضح ضد المرأة في قانون الجنسية المطبق حالياً والذي يتنافى مع توقيع مملكة البحرين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
ii. تعزيز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التشريعية و الرسمية والأهلية بتوحيد الجهود للعمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية ومنح المرأة أحد حقوقها الدستورية.
iii. مساعدة النساء البحرينيات المتزوجات من أجانب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية، الاجتماعية، و الخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي.
iv. نشر الوعي في المجتمع حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح جنسيتها لأبنائها.
v. رصد حالات النساء المتضررات من قانون الجنسية الحالي في البحرين.

أسس ومبادئ الحملة:

1. دستور مملكة البحرين

أ –المادة الرابعة من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع) (العدل أساس الحكم والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة).

ب الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) المادة 18 – الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

2. المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية، و خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. تقوم الحملة على أساس التنسيق والتعاون بين الشركاء ضمن إطار الخطط والبرامج المقرة من قبل اللجنة التنظيمية للحملة، والتنسيق والتعاون المباشر مع الشبكة العربية الإقليمية لمبادرة المرأة والمواطنة.

5.7.7 طبيعة أنشطة المشروع:

فيما يخص الأنشطة التوعوية ركز على توعية النساء المتضررات و نشر الوعي في المجتمع حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح الجنسية. فيما يخص تقديم مساعدات مالية أو عينية و تحسين ظروف العيش مساعدة النساء البحرينيات المتزوجات من أجانب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية، الاجتماعية، و الخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي.

5.7.8 الفئات المستهدفة:

يستهدف المشروع النساء البحرينيات المتزوجات و المطلقات بغض النظر عن الحالة الوظيفية أو الصحية ولا يستهدف الرجال.

5.7.9 الانجازات:

مساعدة الكثير من النساء البحرينيات المتزوجات من أجانب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية،الاجتماعية، و الخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي.

5.7.10 المشكلات:

نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل في المشروع حيث يتم الاعتماد على الإمكانيات المتاحة في الجمعية. والإجراء المتخذ للتغلب على العقبة هو التخطيط للاستقلالية.

5.7.11 التقييم:

يقيم المشروع باستمرار من قبل الإداريين و الجهات الإشرافية حيث يتم تقيم الأنشطة والأهداف و المؤشرات ويتم استخدام المؤشرات و المقابلات المفتوحة للتقييم. واستفاد المشروع من التقييم في تغيير الخطة ومنهجية العمل.

5.7.12 المقترحات:

فيما يخص مقترحاتهم للتخطيط المشروع فهي التوسع والاستمرارية. و فيما يخص تنفيذ المشروع زيادة الوعي والتثقيف بالبرنامج. أما لمرحلة التقييم فيطمحون بالحصول على مؤشر تقيم خارجي وعالمي. والحصول على تمويل مستمر. كما يطمحون لتدعيم مشاركة المرأة باعتبارها هي المستهدف.

المجال الاجتماعي الذي يقترحون أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة هي البرامج التوعوية بحقوق المرأة البحرينية المواطنة.

5.7.13 رأي الخبير في المشروع:

يعبر المشروع عن إحدى القضايا المطلبية الحقوقية الهامة للمرأة والتي تكفل لها أدنى حقوق المواطنة وتصب في استقرار حياتها الاجتماعية. تمثل قضية حق المواطنة للمرأة البحرينية في منح الجنسية لأبنائها أحد القضايا الاجتماعية والإنسانية المهمة حيث يترتب عليها جملة من النتائج السلبية على صعيدي المجتمع والأسرة، فعلى صعيد المجتمع تفرز هذه القضية حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي للأسرة وعدم الإحساس بالأمان وهو من أبسط الحقوق الإنسانية. أما على صعيد الأسرة، فأبرز هذه النتائج ضياع الأبناء بين دوامة القوانين وفقدانهم فرص المساهمة في المجتمع الذي ولدوا فيه إلى جانب خلق شعور عدم الانتماء وهو من أخطر الأمور التي تؤدي إلى الانحراف و الإضرار بالمجتمع وكذلك فتح فجوة اجتماعية كبيرة تفرز الكثير من الأخطار والتحديات للمجتمع. كما أن لهذه القضية تكلفة اجتماعية كبيرة تتحمل أعبائها الأسرة. كما أعطاء هذا الحق للرجل سمح له الزواج من أجنبيات ويجعل هناك تخوف لدى المرأة البحرينية من التزوج من أجنبي والذي يشكل أحد أسباب العنوسة لدى المرأة البحرينية أو ممارسة حقها في الزواج فيمن ترغب وحرمان طفلها من أن يعيش مواطن في بلدها.

وبالنظر إلى تزايد هذا العدد، نتيجة للتغيرات الاجتماعية و العالمية وانفتاح المجتمعات على بعضها، وتقبل التزاوج من غير أبناء البلد، أصبح من الضروري النظر في هذا التمييز غير المبرر وإعطاء المرأة حق المواطنة في منح جنسيتها لأبنائها، وهذا يتطلب من كافة الجهات الرسمية والشعبية توحيد جهودها لوضع حل لهذه القضية التي يتزايد أعداد متضرريها يومًا بعد يوم، في شراكة مجتمعية وطنية تعمل على مناهضة أحد أشكال التمييز ضد المرأة بكافة فئاتها الاجتماعية. حيث انضمت مملكة البحرين للحملة الإقليمية لحق المرأة بالجنسية في شهر نوفمبر 2004 م أثناء حضور الاجتماع الإقليمي الثاني في بيروت.

لا يمكن معالجة هذه القضية دون الاستناد على مبدأ الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والأفراد المهتمين وأصحاب القضية، وذلك من خلال قيام تحالفات تتوزع فيها الأدوار والمهمات ويسهم فيها كل طرف من أطراف التحالف بدور مكمل لبقية الأدوار بما يشكل وحدة متكاملة تعمل على مجابهة هذه القضية. وتشمل هذه التحالفات بطبيعة الحال المؤسسات الرسمية

المعنية والمختصة بهذا الجانب والمؤسسات الأهلية من جمعيات ومؤسسات نسائية واجتماعية وحقوقية وغير ذلك، وأفراد من ذوي الاختصاص والاهتمام.

ويعتبر مشروع مطلبي و أساسي في البحرين و في أي دولة لا تعطي هذا الحق التلقائي المكتسب للمرأة، حيث يعتبر وصمة تميز سلبية بين المرأة و الرجل في عصر تدعي الدول فيها المساواة بين الجنسين. ويحتاج هذا المشروع لدعم حكومي أكبر لتمرير القانون، كما يحتاج دعم من مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص للضغط على تمرير القانون و توفير الاحتياجات المادية المفقودة لهذه الفئة لحين صدور القانون، أضف للدعم النفسي و الاجتماعي للأم و الأطفال.

5.8 المشروع الثامن: مركز إصلاح للإرشاد الأسري

5.8.1 **اسم المؤسسة و طبيعتها:** جمعية الإصلاح (جمعية أهلية إسلامية سنية)

5.8.2 **موقف المشروع و مداه الزمني:** مشروع مستمر تكون مجلسه التأسيسي قبل سنتين وبدء المشروع فعلياً يونيو 2009.

5.8.3 **نطاق المشروع و تغطيته:** مشروع وطني يهدف الوطن ككل.

5.8.4 **ميزانية المشروع:**

للمشروع ميزانية مستقلة تمول من جمعية الإصلاح. ويمتلك المشروع مقر خاص ومكاتب وحواسيب و وسائل اتصال وموقع الكتروني خاص به.

5.8.5 **العاملين في المشروع:**

يدار المشروع من قبل امرأة و يعمل في الإدارة 5 إناث وهناك 30 عاملة في المشروع و 7 عمال.

5.8.6 **أهداف المشروع:**

i. إرشاد أسري و اجتماعي و نفسي
ii. تأهيل المقبلين على الزواج
iii. نشر ثقافة الحوار العائلي
iv. معالجة المشكلات الأسرية
v. تحقيق الألفة و التقارب بين الأزواج

5.8.7 **طبيعة أنشطة المشروع:**

من ضمن الأنشطة التوعوية يقوم المركز بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل المقبلين على الزواج. وفيما يخص التدريب فينظمون سفرات لخارج المملكة لزيادة الخبرة في هذا المجال وحضور محاضرات و دورات تدريبية بخصوص استقبال الحالات. ويتم إعداد الكوادر عن طريق لقاءات

مع متخصصين وذوي الخبرة في مجال الإرشاد الأسري. ويقدم التأهيل النفسي عن طريق حل المشكلات مع الاختصاصيات الاجتماعيات.

5.8.8 **الفئات المستهدفة:**

يستقبل جميع الفئات دون تحديد من أصحاب المشاكل الأسرية، ولا يوجد عدد محدد ومنذ بدء المشروع استقبل 10 حالات.

5.8.9 **الانجازات:**

i. تقديم أربع دورات تدريبية للنساء والرجال.
ii. تعريف الناس بالمشروع و كسب ثقتهم.
iii. استقبال 10حالات واحتواء المشكلات واقتراح الحلول.
iv. تأهيل الكوادر وتوزيعها على لجان التآلف الأسري، التوعية و التدريب و اللجنة الإعلامية ولجنة المرأة.

5.8.10 **المشكلات:**

عدم تجاوب المستهدفين أحيانا خصوصا الزوج و الأبناء ويتم محاولة التغلب عليها بالحوار و الإقناع لمن يريد و زيادة التثقيف الأسري بشكل عام.

5.8.11 **التقييم:** توجد استمارات لتقيم الأنشطة لكن المشروع لم يقيم بعد لحداثته.

5.8.12 **المقترحات:**

يتم الاستمرارية و التوسع في المشروع لمرحلتي التخطيط و التنفيذ وسيتم تفعيل علمية التقييم و يطمح المشروع بالحصول على تمويل ثابت. كما أن المرأة تعتبر هي الفئة المستهدفة في تفعيل المشروع و تنفيذه.

ويقترح إن تقام مشاريع مستقبلية تخص المرأة في المجال الاجتماعي في الجمعيات والمراكز الاجتماعية و الجامعات و المعاهد للوصول للفئة المستهدفة في أماكنها.

5.8.13 رأي الخبير في المشروع:

تعتبر من المشاريع الرائدة الحديثة النشء و التي تسهم في رقي الأسرة البحرينية. وهي تابعة لمؤسسة دينية، مما يعطي ايجابيات للمشروع فهناك شريحة من المجتمع تتقبل الآراء الدينية فيما يتعلق في أمور الإصلاح الزواجي أكثر من تقبلها من مؤسسات غير دينية، فلرجال الدين تأثير قوي وشريحة كبيرة من المؤيدين لآرائهم. وتعتبر هذه من الخطوات الجيدة للجمعيات الدينية لتسهم في استقرار المجتمع، ويجعل توسع في الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات من برامج دينية و نمطية إلى برامج تخدم المرأة و الأسرة في ممارستاها الحياتية اليومية والتي تساهم في إصلاح الأسرة و المجتمع. ومن الجيد تكرار مثل هذه المشاريع في مؤسسات دينية مختلفة في مختلف الدول العربية لما لمثل هذه الجمعيات قوة مجتمعية وصيت وامتلاكها للإمكانيات المادية

و البشرية و المؤيدين. و يفضل أن تطعم بخبراء متخصصين في المجالات الاجتماعية و النفسية والأسرية مع الخبرات الدينية لتعطي نظرة علمية مجتمعية صحيحة للأسرة البحرينية. و أن تتعاون مثل هذه المشاريع مع الجمعيات النسائية و الخدمية لتحسين مستوى الخدمة. وان كان تبعية المشروع لمؤسسة دينية يجعل المستفيدين منها من فئة مذهبية محددة (أهل السنة) رغم أن الهدف العام للمشروع تستهدف المجتمع ككل.

5.9 المشروع التاسع: مشروع مشكاه

5.9.1 **اسم المؤسسة و طبيعتها:** جمعية الهدى الإسلامية (جمعية أهلية إسلامية شيعية)

5.9.2 **موقف المشروع و مداه الزمني:** مشروع مستمر بدء في عام 2006.

5.9.3 **نطاق المشروع و تغطيته:** مشروع وطني يهدف مجموعة قرى المنطقة.

5.9.4 **ميزانية المشروع:**

لا توجد له ميزانية مستقلة و يمول من قبل جمعية الهدى الإسلامية، ويتوفر للمشروع مقر قرب مقر الجمعية وبه مكتب خاص و أجهزة حاسوب و وسائل اتصال.

5.9.5 **العاملين في المشروع:**

يدار المشروع من قبل امرأة ويعمل في إداراته 3اناث و 3 ذكور وبه 3 عاملات و 3 عمال.

5.9.6 **أهداف المشروع:**

i. البناء الثقافي والسلوكي المبكر لفلذات أكبادنا.
ii. تهيئة الشباب المقبلين على الزواج لبناء مؤسستهم بشكل صحيح.
iii. تعزيز الاستقرار الأسري.
iv. الحد من الخلافات الزوجية والأسرية.
v. الحد من ارتفاع نسبة الطلاق.
vi. إيجاد بيئة صحية دينيا و اجتماعيا.

5.9.7 **طبيعة أنشطة المشروع:**

توعية الشباب المقبلين على الزواج، و من الناحية التدريبية القيام بعدد من الدورات والورش لتحقيق بيئة أسرية سعيدة و تنمية مهارات الشباب في اختيار الزوجة و كيفية التعامل مع المشاكل. فيما يخص برامج الحماية الحد من ارتفاع نسبة المطلقات.

5.9.8 **الفئات المستهدفة:**

يستهدف جميع فئات المجتمع من الجنسين لأكبر عدد ممكن و العدد الذي يستفيد من الشروع 3 حالات يومياً.

5.9.9 **الانجازات:**

محاولة نقل البرنامج إلى مشروع متكامل يهدف للوصول إلى أكبر توزيع جغرافي ممكن

5.9.10 المشكلات:

يعاني المشروع من مشكلة المكان حيث أن المقر مستأجر بمبلغ غالي و يطمحون في بناء مقر خاص بالمشروع. كما أن المشروع يقيم ذاتياً فقط ويطمحون في الحصول على تقيم خارجي. رغم القصور في بعض الأمور كالمكان والتجهيزات إلا أن المشروع ناجح ونجاحه أصبح يتحدى العوائق التي تظهر

5.9.11 التقييم:

يتم تقيم المشروع باستمرار من قبل الإداريين فقط ويتم فيه تقيم الأهداف و الأداء عن طريق المؤشرات و الملاحظة. واستفاد المشروع من عملية التقييم في التخطيط و وضع الرؤيا المستقبلية للمشروع.

5.9.12 المقترحات:

الاستمرارية و التغلب على العوائق مع التوسع أكثر من منطقة جغرافية و إيجاد تقييم خارجي للمشروع مع إيجاد تمويل يسمح ببناء مقر ثابت للجمعية. وفيما يخص مشاركة المرأة تأهيلها للدخول إلى تنفيذ شتى المشاريع في المركز. و المجالات المقترحة لقيام مشاريع هي مشاريع تخص تأهيل و تدريب و تطوير المرأة.

5.9.13 رأي الخبير في المشروع:

من المشروعات الجيدة التي تهتم بالأسرة في المناطق القروية التي لا تصل لها كثير من المشاريع أو للفئة التي تجد صعوبة في المواصلات للوصول إلى مناطق أخرى في البلاد. فوجود مثل هذه المشاريع في هذه المناطق والذي يقدم برامج تثقيفية و تدريبية بجانب الاستشارات يرقي بالعملية الوقائية و العلاجية ويصل للفئة المستهدفة ليحقق هدف المشروع والذي يسهم في تكوين أسر سليمة، فطالما المرأة القروية كانت مهمشة ولا تجد من يقدم لها العون. كما أن قيام هذا المشروع من قبل جمعية دينية يعطيها بعض الدعم فالشعب البحريني عموماً والقروي خصوصاً متدين ويفضل الآراء الدينية. وكون هذه الجمعية دينية شيعية يجعل غالبية مستفيديها من هذه الطائفة فقط. ويفضل تكرار مثل هذه المشاريع في مختلف الجمعيات الدينية والمناطق القروية في مختلف الدول العربية لكونها ذات تأثير أكبر على الناس و أن تطعم بخبرات علمية و اختصاصية.

5.10 المشروع العاشر: وحدة الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الاعاقة

5.10.1 **اسم المؤسسة وطبيعتها**:الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقاءهم(جمعية أهلية)

5.10.2 **موقف المشروع و مداه الزمني:**

مستمر بدء التخطيط له عام 2007 وبدء التنفيذ الفعلي في يونيو 2009.

5.10.3 **نطاق المشروع و تغطيته:** مشروع وطني يهدف الوطن ككل.

5.10.4 **ميزانية المشروع:**

له ميزانية مستقلة تمول من وزارة التنمية الاجتماعية و الجمعية و القطاع الخاص. ويستخدم مقر الجمعية و يمتلك تجهيزات مكتبية خاصة به و حافلتي نقل (1 للذكور و 1 للإناث).

5.10.5 **العاملين في المشروع:** يدار المشروع من قبل امرأة و في إداراته 4 إناث و يعمل به 2 نساء و 3 رجال.

5.10.6 **أهداف المشروع:**

i. تقديم مختلف أنواع الخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الاعاقة في منزله و بين أسرته.
ii. تدريب أسرة الأشخاص ذوي الاعاقة ومساعدتها على رعايته بأسلوب سليم.
iii. توفير الأجهزة المختلفة التي يحتاجها الأشخاص ذوي الاعاقة.
iv. تخفيف أعباء رعاية ذوي الاعاقة على أسرته و تشجيعها على رعايته.
v. تقديم التوعية الإرشاد والتدريب للأسر حول كيفية العناية بالأشخاص ذوي الاعاقة.
vi. تقوية الروابط الأسرية و حث الأسرة على رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة والمحافظة على كرامته وتوفير احتياجاته وسط أسرته.

5.10.7 **طبيعة أنشطة المشروع:**

توجيه و تقديم التوجيهات حول كيفية تقديم النظافة الشخصية للمعاقين و يتم تدريب الفريق العامل و الأسر على تقديم الرعاية بأسلوب صحيح. و تم إخضاع الفريق لتدريب مكثف لمدة شهر و نصف (نظري و عملي) من قبل وزارة الصحة و التنمية. و لا يقدم المشروع مساعدات مالية ولكن يقدم مساعدات عينية (الحفاظات) ويوجد مشروع آخر في الجمعية (وحدة الدعم والمساندة) يقدم مساعدات عيينة كالكراسي المتحركة و الأجهزة الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة إذا كانت الحالة بحاجة للجهاز و لا تستطيع توفيره. ويسعى المشروع لتحسين ظروف العيش من خلال الرعاية الذي يقدمه للشخص ذوي الاعاقة في منزله كما يقوم المشروع بتأهيل و تدريب الأسر و الكادر الوظيفي.

5.10.8 **الفئات المستهدفة:**

يستهدف المشروع الأشخاص ذوي الاعاقة الشديدة أو الحركية أو الشلل الدماغي (الغير قادرين على القيام بالنظافة الشخصية بمفردهم)، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية أو الوظيفية وتقدم الخدمة من مرحلة الطفولة إلى 59 سنة إلى الإناث و الذكور. والقدرة الاستيعابية للمشروع بحجمه الحالي يستوعب 100 شخص ذوي إعاقة والمستفيدين الفعلين من المشروع إلى الآن تجاوز 35 حالة.

5.10.9 الانجازات:

المشروع حديث لكن استفاد عدد كبير من الأسر في التدريب و أصبحوا قادرين الاعتناء بأبنائهم بأنفسهم كما يحصل بقية الأسر على الخدمات المطلوبة وعزز تواجد الشخص ذوي الاعاقة داخل الأسرة.

5.10.10 المشكلات:

مشكلة التمويل حيث يتطلب هذا المشروع مبالغ كبيرة للتدوير والدعم محدود وتم التقدم لعدة جهات حكومية و أهلية للحصول على تمويل. كما يواجه صعوبة في الوصول للمستهدفين وتم الإعلان في الجرائد و المساجد و المآتم للتغلب على هذه الصعوبة. كما وفر المشروع تدريب مكثف للكادر لغياب كوادر مدربة ويحتاج المشروع لكوادر أكثر ولكن غياب بعض الكادر ناتج عن نقص التمويل. وأثرت المشكلات في بدء المشروع لكن المشروع بدء وبنجاح جيد.

5.10.11 التقييم:

يتم تقيم المشروع مرحلياً من قبل الإداريين و الجهات التمويلية حيث يتم تقيم الأنشطة والأداء ويستخدم في التقييم الملاحظة و المؤشرات و الرجوع للملفات وساعد التقييم في الحصول على التمويل.

5.10.12 المقترحات:

التوسع في المشروع من وحدة رعاية إلى مكتب خدمات متكامل يقدم خدمات أكثر كماً ونوعاً للأشخاص ذوي الاعاقة و أسرهم. و أن يتم تقيم المشروع من قبل العاملين و المستفيدين وأن يحصل المشروع على ممول رسمي يحمل اسم المشروع ويضمن ثباته.

والمجالات المقترح قيام مشاريع فيها:

i. مركز تقييم و تشخيص لذوي الاعاقة (بنات)
ii. مراكز تأهيل لخدمة فتيات ذوات إعاقة
iii. مشروع تأهيلي و تدريبي للعاملين في المراكز المحلية
iv. مشروع خدمة جليس للأشخاص ذوي الاعاقة

5.10.13 رأي الخبير في المشروع:

يعتبر التمكين الاجتماعي للمرأة ذات الإعاقة من أهم دعائم تطورها ونموها وارتقائها بذاتها، لما له من أثر على استقرارها النفسي واستقلالها الذاتي. حيث وضعت الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم محور التمكين الاجتماعي ضمن أولوياتها التنفيذية للخطة الوطنية لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة ذات الإعاقة وذلك تأكيداً على أن التمكين الاجتماعي للمرأة ذات الإعاقة من شأنه إتاحة الفرصة لها لتكون ذات دور أساسي في الارتقاء بالمجتمع وتطويره. كما يهتم المشروع بتقديم خدماته لأمهات الأطفال المعاقين واللاتي يحتجن إلى إعانتهن في

رعايتهن لأطفالهن وتأهيلهن في كيفية التعامل معهم وكيفية دمجهم في المجتمع المحيط بهم في ظل غياب مثل هذه النوعية من الخدمات الملحة في المملكة.

فهدف المشروع الاستراتيجي حصول المرأة ذات الاعاقة و أم الشخص ذا الاعاقة على خدمات تسهيلات ورعاية خاصة في المنزل وخارجه لارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وفرصة العيش حياة كريمة والاندماج المجتمعي وتحقيق مبدأ التكافل.

والمشروع عبارة عن سلسلة من الخدمات المعيشية الاجتماعية والصحية والنفسية التي تحتاجها المرأة ذات الإعاقة وذلك مجاناً وعن طريق الاتصال المباشر معها من خلال الزيارات المنزلية الدورية لها. حيث يتم توفير الأجهزة المختلفة التي تحتاجها المرأة ذات الإعاقة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع على المدى المتوسط والطويل إلى حصول المرأة ذات الإعاقة على خدمات وتسهيلات ورعاية خاصة داخل المنزل حيث يهدف هذا المشروع إلى تخفيف أعباء رعاية المعاقات على أسرتهن ومساعدتهن في كيفية الاندماج بالمجتمع.

ويتكون المشروع مبدئياً على وحدتين متنقلتين (واحدة للإناث و أخرى للذكور) تتكون من فريق عمل متخصص، مكون من باحثة اجتماعية، وممرض، ومساعد خدمات صحية، ويقوم الفريق بزيارات منزلية للأشخاص ذوي الاعاقة لتقديم الخدمات اللازمة من نظافة شخصية وفحوص طبية أولية وتزويدهم بالأجهزة اللازمة لتسهيل حركتهم ومساعدة أسرهم على رعايتهم بالإضافة إلى خدمات توجيه وإرشاد لأسرهم حول أساليب العناية بهم وترتيب مواعيد للمراجعة الطبية وغيرها بمعدل 3 زيارات في الأسبوع حسب الحاجة. وسيتم توسعة المشروع على حسب الظروف المادية وزيادة الطلب للخدمة.

إن الموقف الحالي يشير إلى:

i. عدم وجود مراكز ومؤسسات كافية ومجهزة لإيواء الأشخاص ذوى الاعاقة في البحرين.
ii. احتياج الأم للإعانة – سواء كانت ذات إعاقة أو لديها طفل ذو إعاقة – في توفير متطلباته واحتياجاته والعناية به.
iii. عدم توفير الخدمات اليومية الطارئة لذوي الإعاقة بسبب الالتزامات الأخرى للأسرة ولعدم وجود من يقوم بها.

يعتبر هذا المشروع من المشاريع الرائدة والفريدة التي تخدم الأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم وتحقق مبدأ الدمج المجتمعي ليرقي بمستوى الإنسان المواطن من جميع فئات المجتمع. ويحتاج لدعم مادي وفني أكبر من مختلف قطاعات المجتمع الحكومية و الأهلية للارتقاء بمستوى الخدمات و توسعتها كماً و كيفاً. و ينصح بتعميم هذا المشروع في الدول العربية الأخرى لكونه يخدم المرأة في المجال الاجتماعي ويعبر عن الاهتمام بالمرأة من مختلف فئات المجتمع وخصوصاً فئة لا تحصل على حقوقها غالباً، ويتناسب مع الثقافة العربية التي تسعى لعدم فصل

أفراد الأسرة في مؤسسات إيوائية، كما روعي فيه النوع الاجتماعي عند تقديم الخدمة و المبادئ المجتمعية.

6. النتائج والاستخلاصات

ويتضح من المشاريع السابقة أن الاهتمام بالمرأة من الناحية الاجتماعية في تزايد، وبه استمرارية حيث توجد مشاريع مستمرة من حقبة الخمسينات و السبعينات، و إن كان معظم المشاريع تهتم بالوطن ككل نتيجة للطبيعة الجغرافية لمملكة البحرين و صغر حجمها، إلا إن هناك بعض المشاريع تهتم بنطاق معين أو قرية محددة، مما يعكس الوعي بحاجة المنطقة لخدمة معينة وتعزيز هذه الخدمة و الاهتمام بالمرأة القروية مثل الاهتمام بالمرأة البحرينية عموماً.

و تنوع استقلالية المشاريع بين مشاريع مستقلة مرتبطة بمشاريع أخرى بشكل متقارب مما يعكس امتداد بعض المشاريع لينبثق منها مشاريع أخرى حسب الحاجة و مشاريع مستقلة ذات طابع مختلف.

ويتضح أن الاهتمام بالمرأة لم يكن مقتصراً على جانب واحد فتنوعت المشاريع بين الحكومية و الأهلية والدولية و الشريكة، مما يعني تضافر و تكامل الجهود والاهتمام بها من مختلف الجهات. وحتى في المشاريع التابعة لمؤسسات المجتمع المدني لم تقتصر المشاريع على الجمعيات النسائية، فقد كانت المشاريع من مختلف الجمعيات الاجتماعية و المهنية والدينية والسياسية غيرها، مما يعزز فكرة تواجد المرأة في مختلف المجالات.

ولعل من أهم النقاط بالنسبة للمشاريع هي الميزانية التي بدونها لا تنشئ المشاريع وبتعثرها يتعثر المشروع، و يؤثر على تجهيزات المشروع. ومن نقاط قوة المشاريع أن غالبيتها لها ميزانية مستقلة. ولكن الميزانية كانت أحد أكثر المشاكل التي تواجه المشاريع وخصوصاً التابعة لمؤسسات المجتمع المدني. فبعض الإجراءات و التدابير التي أخذت للتغلب على مشكلة الميزانية يؤثر على نوعية الخدمة، مثل تقليص البرامج و الأنشطة حسب الميزانية. والمعظم يبحث عن ممولين للمشاريع من القطاعين الخاص و الحكومي ولكن هذه الطريقة من التمويل لا توجد بها استدامة و ثبات، ولذلك يلجئ البعض لإنشاء إما مشاريع قصيرة المدى حسب الميزانية المحددة أو يتعثر بسبب هذه المشكلة. و قليلة هي المشاريع التي لها آلية واضحة في إيجاد دخل ثابت عن طريق المشروع أو فرض رسوم. والجدير بالذكر أن في هذا العام تفاقم مشكلة الميزانية عند معظم المشاريع بسبب الأزمة المالية العالمية فالقطاع الخاص بسبب الأزمة، قلل نسبة التبرعات مما أثر سلباً و بشكل مباشر على كثير من المشاريع التي كانت تعتمد على هذا النوع من الدخل.

وحتى عند تقدم المشاريع بمقترحاتهم لمرحلة تمويل المشروع كانت غالبيتها في البحث عن ممولين أكثر (انظر جدول 62)، وقليلة كانت المشاريع التي اقترحت حلول جذرية و تضمن

استمرارية تمويلية للمشاريع. ولذلك أقترح دعم المشاريع وخاصة التابعة لمؤسسات المجتمع المدني في التدريب على الحصول على تمويل و آليات وضع خطط لإيجاد التمويل الثابت والمستمر.

و رغم أن أهداف و أدوار المشاريع متداخلة مع مجالات أخرى كالمجال السياسي أو التعليمي أو الاقتصادي وغيرها من المجالات، إلا أن جميعها لها أثر اجتماعي مباشر على المرأة، فمثلاً تمكين المرأة السياسي يعكس تمكينها الاجتماعي النابع عن تمكينها التعليمي والاقتصادي الذي برقيهما تتطور اجتماعياً. ورغم قوة و وضوح معظم أهداف المشاريع إلا أن تطبيقها لم يكن بالصورة المطلوبة، رغم إن جدول 33 وضح أن 93.6% من المشاريع قد حققت أهدافها. إلا أننا نرى مثلاً تنوع في طبيعة أنشطة المشروع حسب جدول 20، ولكن عند النظر في طرق ممارسة الأنشطة نرى أن معظمها متشابه و وتقليدية في شكل محاضرات و ندوات و ورش عمل. ولذلك يجب التركيز على تعريف المشاريع بالأنشطة التي يحتاجون إليها حسب أهدافهم ومن ثم ممارسة الأنشطة و تحقيها بصور مختلفة وتجديدية. وحتى بالنظر لمستوى الانجازات التي حققتها المشاريع كما هو موضح في جدول 35 سابقاً نرى أن بعضها لا يرقى بالمستوى المطلبي و الحقوقي والبعض الآخر يصعب قياسه، باستثناء بعض المشاريع مثل التي تخص قانون أحكام الأسرة.

ومن المراحل المهمة في المشاريع التي تحتاج لوقفة هي مرحلة التقييم فمازال هناك مشاريع غير مقيمة و أن كانت نسيتها قليلة (20.2%)، إلا أن التقييم مرحلة لا تقل أهمية عن التخطيط و التنفيذ و يجب أن تؤخذ في اعتبار جميع المشاريع، علماً أن معظم المشاريع التي قامت بالتقييم صرحت أنها قد استفادت من التقييم. ولكن من المؤشرات الجيدة أن غالبية المشاريع التي تقيم تكون باستمرار حسب ما تم توضيحه في جدول 53، رغم أن مازال إشراك المستفيدين في عملية التقييم ضئيل أقتصر على 32 مشروع فقط. وتنوع الأدوات المستخدمة للتقييم لا يعني أن كلها تستخدم بالطريقة العلمية، فمثلاً رغم أن 56 مشروع صرح أنه يستخدم الملاحظة للتقييم إلا أنها لا تستخدم بالطريقة العلمية و تكتفي بالملاحظات الفردية العشوائية و التي في الغالب قد لا تعطي مؤشرات واقعية يمكن قياسها. ومن الجدير بالذكر أن المشاريع التي لا تقيم ذكرت في آفاقها المستقبلية رغبتها في التقييم و المشاريع التي تقيم عبرت عن رغبتها بتطوير التقييم الحالي و الحصول على تقيم خارجي، مما يعطي مؤشر جيد بالشعور بأهمية هذه المرحلة.

كما تنوعت الفئات التي تستهدفها المشاريع و إن كانت في الغالب تستهدف معظم النساء بغض النظر عن الحالة الاجتماعية أو الوظيفة فيما عدا المشاريع ذات الطابع الاقتصادي. فيما أن المشاريع تستهدف فئات عمرية مختلفة وتقل المشاريع التي تستهدف المسنات. كما أن معظم المشاريع لا تستهدف المرأة ذات الاعاقة. وهذا يؤكد أن المرأة المعاقة

في الوطن العربي متضررة أكثر من الرجل ذو الاعاقة أو المرأة المعاقة في الدول المتقدمة. فهي متضررة مرة لإعاقتها و مرة لكونها امرأة شرقية. ولذلك يجب أن نعزز في المشاريع تقديم الخدمات للمرأة ذات الاعاقة كونها امرأة و مواطنة و لها جميع الحقوق والواجبات. وإن كان يتطلب هذا وعي و إيمان مجتمعي أكبر بهذه الفئة و دعم مادي لجعل المشاريع بطريقة يمكن الاستفادة منها من قبل مختلف فئات المجتمع.

كما تنوعت المشاريع بين مشاريع موجه للمرأة فقط و مشاريع غير موجه للمرأة بوجه محدد، ولكن المرأة في غالبية المشاريع قيد الدراسة هي المستفيد الرئيسي، مع تنوع عدد الإداريين والعاملين بالمشروع. ولكن تواجد المرأة في بعض الجمعيات و بعض المشاريع المطروحة ما يزال لا يعي بالنوع الاجتماعي وينفذ بعضها بصورة تقليدية تضاف فيه المرأة للمشروع إن أمكن، وهذه النوعية من المشاريع يجب تطور بحيث يكون تواجد المرأة في أي مشروع يتم منذ مرحلة التخطيط مراعياً نوعها الاجتماعي وأهمية دورها. كما أن بعض المشاريع تعزز النظرة النمطية للمرأة كالمشاريع الخاصة بالأعمال اليدوية والخياطة وتصفيف الشعر، و التي يجب أن تقلص لتقليل النظرة النمطية أو عدم جعلها حكراً على المرأة فقط.

ولا يزال تواجدها في بعض الميادين أقل من مستوى طموح المرأة البحرينية، كالميدان السياسي مثلاً. وفي الميدان الديني مازال تركيز المشاريع الموجهة للمرأة على الأدوار النمطية أو ما يخص الحياة الزوجية التي تكون فيه أدوار المرأة تقليدية أو تحفيظ القرآن وتلاوته أكثر من تمكينها دينياً ومعرفياً للحصول على بعض حقوقها التي أخذت باسم الدين والذي سيساعد على تعديل وضعها الاجتماعي. علماً بأن تأثير هذه الجمعيات على الناحية الاجتماعية كبير، وطالما أتهم بأنه كان عائق دون تقدم المرأة ولذلك يجب أن تخرج هذه الجمعيات من العباءة القديمة بنظرة تجديدية دينية معاصرة ليكون شريك في مساعدة المرأة على النهضة، ولا تتهم بعد ذلك المرأة بأنها لجئت لمؤسسات غير دينية، و إن كانت هذه المؤسسات لا تتداخل مع الممارسات الدينية.

رغم ذلك هناك الكثير من المشاريع المميزة و الرائدة للمرأة تعبر عن الاهتمام بالمرأة ونضج المرأة البحرينية. فمثلاً وجود مركز مثل مركز معلومات المرأة و الطفل يؤكد الاهتمام بالمرأة و الدراسات التي تخص المرأة الذي يعزز مكانتها الاجتماعية و الثقافية و الدراية بحاجات المرأة. كما أن وجود عدد من المراكز الأسرية و مركز حماية المعنفات يدلل الاهتمام بالمرأة من مرحلة إنشاء الأسرة و الوقوف معها في حالات العنف ويعبر عن تغير نظرة المجتمع بإنشاء المراكز و تقبل المرأة للجوء لهذه المراكز و وعي المرأة و إدراكها بحقوقها. ومن المؤشرات الجيدة لهذه الدراسة أن 46 مشروع أقترح زيادة فعالية مشاركة المرأة و استقطابها و إشراكها في مراحل إعداد و تنفيذ المشروع كما وضح في جدول 63، علماً أن غالبية المشاريع تقوم بهذه المقترحات و أقتصر المقترح على المشاريع التي لا تخص المرأة فقط.

وفيما يخص الاقتراحات المقدمة من قبل المشاريع للمجال الاجتماعي المستقبلية للنهوض بالمرأة كانت بعضها متداخلة مع مجالات أخرى، نظراً لأن المجالات بطبيعتها متداخلة كما تم مناقشته سابقاً. و لكن الاقتراحات لم يغب عنها الجوانب الحقوقية والتوعوية وتمكين المرأة. مما يؤكد أن رغم وجود بعض المشاريع في هذه المجالات إلا أن المرأة البحرينية بحاجة إلى مشاريع أكثر للوصول إلى ما تصبوا إليه، علماً أن لازال هناك أقلية اقترحت بعض المشاريع النمطية وقد يكون هذا نتيجة للواقع الموجود حالياً.

وختاماً تعكس الدراسة أن المرأة شريك و عنصر رئيسي في بناء هذا المجتمع، ساهمت فيه وحصلت على الكثير من حقوقها بصورة تلقائية في بعضها و طالبت و كافحت للكثير منها. إلا أنها لازالت تحتاج المزيد لتصل إلى المستوى التي تطمح إليه.

التوصيات و المقترحات

1. دعم المشاريع وخاصة التابعة لمؤسسات المجتمع المدني في التدريب على الحصول على تمويل و آليات وضع خطط لإيجاد التمويل الثابت والمستمر.
2. تحميل القطاع الخاص المسئولية المجتمعية و تشجيعه على تمويل المشاريع الاجتماعية.
3. التركيز على تعريف المشاريع بالأنشطة التي يحتاجون إليها حسب أهدافهم ومن ثم ممارسة الأنشطة و تحقيها بصور مختلفة و تجديدية والابتعاد عن الطرق التقليدية.
4. الاهتمام بمرحلة التقييم ليتم تقييم جميع المشاريع و إدراج جميع الفئات في العملية خصوصاً المستفيدين والعاملين وعدم الاكتفاء بآراء صناع القرار. مع الحرص على تنوع استخدام أدوات علمية بصورة صحيحة في عملية التقييم.
5. أن نعزز في المشاريع تقديم الخدمات للمرأة ذات الاعاقة كونها امرأة و مواطنة و لها جميع الحقوق و الواجبات وتقديم الدعم المادي لجعل المشاريع بطريقة يمكن الاستفادة منها من قبل مختلف فئات المجتمع.
6. التأكيد على أن المشاريع الغير موجهة للمرأة فقط تراعي تواجد المرأة منذ المراحل الأولى مراعية النوع الاجتماعي للمرأة و عدم إضافتها للمشروع بصورة عشوائية.
7. التقليل من المشاريع النمطية حتى لا نعزز هذه الصورة للمرأة، وفي حال تواجد مثل هذه المشاريع عدم اقصراها على المرأة فقط.
8. مشاركة كافة الجمعيات و خصوصاً الجمعيات الدينية في النهوض بالمرأة، و النظر للمرأة بنظرة تجديدية دينية معاصرة ليكون شريك في مساعدة المرأة على النهضة.
9. إشراك المرأة بصورة أكبر في مراحل التخطيط و الأعداد و التنفيذ و العمل الإداري للمشاريع سواء الموجه للمرأة فقط أو المشاريع الغير موجه للمرأة.

10. إنشاء مشاريع تساعد الأم الحاضنة العاملة على القيام بدورها كأم و أم عاملة (مثال: لا يوجد دور أطفال في أمكان العمل بالبحرين مما يصعب الأمر على الأم العاملة ويزيد الاعتماد على خدم المنازل).
11. إنشاء مشاريع تهتم بالمرأة في القرى للوصول للفئات التي تحتاج إليها.
12. دعم و تحفيز المشاريع على إنشاء مواقع الكترونية.
13. تدريب المشاريع على طرق القيام بدراسة الجدوى و تحديد القدرة الاستيعابية للتأكد من جدوى النفقات و المجهودات مقابل المردود وعدم إهدار الطاقات.
14. تدريب المشاريع على طرق الوصول للمستهدفين بطرق ابتكاريه و الابتعاد عن الطرق التقليدية خصوصاً في المشاريع الحديثة وذات الفكرة التجديدية.
15. التعاون مع المراكز البحثية لإنشاء قواعد بيانات للمشاريع الخاصة بالمرأة ومشاكل المرأة مثل رصد حالات العنف و الطلاق و غيره من الظواهر الاجتماعية.

الملاحق

ملحق 1: بيان بالجهات التي تم مخاطبتها و دراسة مشاريعها

الجهات الحكومية

الجهة	عدد المشاريع	تمت الاستجابة	لم تتم الاستجابة	استبعد	الملاحظات
.1 وزارة التنمية الاجتماعية	15	12	2	1	الاستجابة بطيئة جداً
.2 المجلس الأعلى للمرأة	7	6	1		
.3 الخيرية الملكية	3	3			تعاون كبير
.4 المؤسسة العامة للشباب والرياضة	3	3			
.5 وزارة الخارجية	1		1		
.6 مركز الدراسات والبحوث	2	1	1		
.7 معهد البحرين للتنمية السياسية	2		2		
الإجمالي	33	25	7	1	

- **الجمعيات أهلية**

الجمعيات النسائية

الجهة	عدد المشاريع	تمت الاستجابة	لم تتم الاستجابة	استبعد	الملاحظات
.8 الاتحاد النسائي	6	5	1		
.9 جمعية نهضة فتاة البحرين	4	3	1		
.10 جمعية رعاية الطفل والأمومة	3	2	1		
.11 جمعية أوال	5	5	0		
.12 جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	2	2			
.13 الجمعية النسائية الدولية	1	1			
.14 جمعية فتاة الريف	2	–	2		ليس لديهم وقت
.15 جمعية البحرين النسائية	3	3			تم
.16 جمعية المستقبل	1		1		ليس لديهم وقت
.17 جمعية المرأة البحرينية	1		1		انشغال لا يستطيعون
.18 جمعية مدينة حمد النسائية	1		1		ظروف خاصة
.19 الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	3	3			تم
.20 جمعية المحرق النسائية الاجتماعية	2		2		لا يرغبون
.21 جمعية المرأة المعاصرة	2		2		انشغال
.22 جمعية باربار النسائية	2		2		لا يوجد وقت للإجابة

الجهة	عدد المشاريع	تمت الاستجابة	لم تتم الاستجابة	استبعد	الملاحظات
23. الجمعية الأهلية لقرية الخارجية بستره (القسم النسائي)	3	3			تم
24. جمعية الفجر الجديدة النسائية	1			1	لا يوجد مشاريع مطابقة
الاستجابة	42	27	14	1	

الجمعيات الاجتماعية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
25. جمعية الهلال الأحمر	2	2			
26. جمعية الكلمة الطيبة	1	1			
27. جمعية السعادة الاجتماعية	2		2		
28. جمعية مودة	2		2		
29. جمعية دار الحكمة للمتقاعدين	3	1	2		
30. جمعية سترة الاجتماعية	1			1	لا ينطبق المشروع على الشروط
31. جمعية البحرين للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	2	1	1		استلمنا 1 ليس لديهم وقت للإجابة
32. جمعية مكافحة التدخين	1	1			
33. جمعية البحرين لمكافحة السرطان	1	1			
34. الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية	1	1			
35. جمعية العلاج الطبيعي	1			1	المعلومات ناقصة لم نستطيع استكمال الاستبيانات
36. جمعية البحرين لمرضى السكلر	1			1	تم المقابلة لملء الاستبيان في المستشفى بسبب مرض مستوفي البيانات/ ولكن استبعد لأن المشروع لم يبدأ بعد
37. جمعية أصدقاء البيئة	1			1	لا يوجد لديهم
38. جمعية البحرين للبيئة	1			1	لا يوجد لديهم
39. جمعية البحرين لحقوق الإنسان	1			1	غير مطابق للشروط
40. الجمعية البحرينية للحريات العامة	2		2		غير متعاونين
41. جمعية حماية الوافدين	1	1			تم ترجمة الاستبيان
42. جمعية حماية المستهلك	1	1			غير متعاونين
43. الجمعية الأهلية لدعم التعليم والتدريب	2	2			
44. الجمعية البحرينية للباحثين والمخترعين	1		1		لم يتم الرد رغم الاتصال والمراسلة الالكترونية والذهاب إلى المقر
45. جمعية التجديد الثقافية	1		1		

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
.46 جمعية البحرين الاجتماعية الثقافية	1		1		
.47 جمعية حوار	1		1		
.48 جمعية المملكة	1		1		
.49 جمعية الانجاز	1		1		
.50 جمعية السلام الفكرية	1		1		
.51 جمعية العائلة	2		2		رغم المتابعات واتصال يصل إلى 10 مكالمات لم ألقى تجاوب !!
الاستجابة	36	12	18	6	

الجمعيات الشبابية

الجهة	العدد	تم	لم تتم	استبعد	الملاحظات
52.جمعية الشبيبة البحرينية	1	1			
53.جمعية الشباب الديمقراطي البحريني	1		1		غير متعاونين ولا يوجد وقت
54.جمعية أطفال وشباب المستقبل	1	1			بطئ وبيروقراطية
55.جمعية ملتقى الشباب	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
56.جمعية رواد الأعمال للشباب	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
57.جمعية الشباب العربي	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
58.جمعية التيارات الشابة	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
59.جمعية أصحاب الأعمال للشباب	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
60.جمعية أصدقاء الناشئة	1		1		لا يرد أحد بسبب الانتقال إلى المقر الجديد
61.جمعية الشباب والبيئة	2	1		1	تعاون كبير
الاستجابة	11	3	7	1	

الجمعيات الإسلامية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
.62 جمعية الإصلاح	5	5			
.63 جمعية التربية الإسلامية	3	3			
.64 الجمعية الإسلامية	4	4			
.65 جمعية التوعية الإسلامية	4	2	2		حصلنا على 2 فقط

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
.66 جمعية الذكر الحكيم	1	1			
.67 جمعية الهدى الإسلامية	2	2			
الاستجابة	19	17	2		

الجمعيات الخيرية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
.68 جمعية البحرين الخيرية	1		1		لم يتم الرد
.69 جمعية النور البر	2	2			
.70 جمعية مؤسسة الشهيد الخيرية	3		3		لا يرغبون في التعاون
.71 جمعية الإحسان الخيرية	1	1			
.72 جمعية الآل والأصحاب الخيرية	1		1		لم يرد أحد
.73 جمعية الفاروق الخيرية	1		1		لم يرد أحد
الاستجابة	9	3	6	0	

الصناديق الخيرية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
74.صندوق الحد الخيري	1	1			
75.صندوق كرباباد الخيري	3	1		2	تعاون مميز
76.صندوق أم الحصم الخيري	1	1			تعاون مميز
77.صندوق النعيم	1		1		
78.صندوق المنامة	3		3		
79.صندوق بوري الخيري	1	1			
80.صندوق مدينة حمد الخيري	2		2		
81.صندوق مدينة حمد للعمل الخيري	2		2		
82.صندوق سترة الخيري	1		1		
83.صندوق السنابس الخيري	1		1		
الاستجابة	16	4	10	2	

الجمعيات المهنية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
.84 جمعية المهندسين	1		1		
.85 جمعية الصحة والسلامة	1		1		
.86 جمعية المعلمين	1		1		

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
87. جمعية الأطباء	1		1		
88. جمعية الاجتماعيين البحرينية	1	1			
89. جمعية البحرين لتقنية المعلومات	1		1		
90. جمعية الانترنت البحرينية	3	2		1	تعاون مميز
91. جمعية البحرين لتنمية الموارد البشرية	1		1		
92. جمعية سيدات الأعمال	2	1	1		
93. جمعية الفلكيين البحرينية	1		1		
94. جمعية التمريض	1		1		
95. جمعية الأكاديميين البحرينية	1		1		
96. جمعية السكرتارية البحرينية	1		1		
97. جمعية الحقوقيين البحرينية	1		1		
98. جمعية الباحثين والمخترعين	1		1		
الاستجابة	18	4	13	1	

المؤسسات الخاصة

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
99. مركز أكتشف الإسلام	2		2		
100. مؤسسة دار المنار لرعاية الوالدين	1	1			
101. دار يوكو لرعاية الوالدين	1	1			
102. مركز بتلكو لحالات العنف الأسري	1		1		لا يوجد أدنى تعاون
103. مشاريع الهلال	2	2			
104. المركز الاستشاري لرعاية الأعمال (مركز سمارت للتطوير الشخصي)	4	2	1	1	
105. المجلس ألعلمائي	3		3		لا يرغبون في التعاون
الاستجابة	14	6	7	1	

الفئات الخاصة

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
106. الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم	1	1			
107. مركز الحراك الدولي	3	3			
108. جمعية الصم البحرينية	3	2		1	
الاستجابة	7	6		1	

الجمعيات الأجنبية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
109. جمعية الإرسالية الأمريكية	2			2	جميع القائمين على هذه المشاريع أجانب وبحاجة لرسائل و استمارات باللغة الأجنبية و فريق بحثي يجيد اللغة الأجنبية
110. جمعية السيدات الأمريكية	2			2	
111. جمعية السيدات الهنديات	1		1		
112. النادي الهندي	1		1		
113. نادي روتا ري (العدلية،السلمانية، المنامة)	3		3		
114. نادي الشباب	1			1	
115. نادي أنرويل	1		1		
116. نادي دلمون	1		1		
	12	0	7	5	

منظمات و مؤسسات دولية

الجهة	العدد	تم	لم يتم	استبعد	الملاحظات
117.السفارة الأمريكية (شراكة الشرق الأوسط MEPI)	2	1	1		جميع القائمين على هذه المشاريع أجانب وبحاجة لرسائل واستمارات باللغة الأجنبية و فريق بحثي يجيد اللغة الأجنبية
118.السفارة البريطانية	1		1		
119.السفارة الهندية	1		1		
120.فريدوم هاوس	1		1		
121.صندوق الأمم المتحدة الإنمائي	4	1		3	مستبعدين لعدم استكمال البيانات
الاستجابة	9	2	4	3	

ملحق 2: الاستمارة الغير نهائية

منظمة المرأة العربية

الدولة رقم الاستبيان

الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للنهوض بالمرأة العربية

استبيان المشروعات الاجتماعية

(غير نهائية)

معلومات عن مستوفي البيانات:-

- اسم مستوفي البيانات.....
- المسمى الوظيفي لمستوفي البيانات في المشروع.....
- عنوان البريد الالكتروني لمستوفي البيانات .....
- اسم الباحث الميداني.....
- تاريخ استفاء الاستبيان.....

بيانات المؤسسة:-

- اسم المؤسسة.....
- العنوان.....
- رقم التليفون.....
- رقم الفاكس.....
- البريد الالكتروني للمؤسسة.....

ملحوظة:-

المعلومات الواردة في هذا الاستبيان خاصة فقط بأغراض البحث العلمي التابع لمنظمة المرأة العربية

تقوم منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية بإجراء دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية بالدول الأعضاء في المنظمة.

ويهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية، كما يهدف إلى الكشف عن التوجهات والموضوعات التي تم التركيز عليها، والوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها أو أسباب الإخفاق.

وانطلاقاً من كل ما سبق، سيساعد هذا الاستبيان على تشخيص الوضع الراهن، وعلى تعزيز ورفع كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها المنظمة في وضع خطتها المستقبلية في هذا المجال بناء على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة، بما يؤدى إلى نجاح جهود تبادل الدعم الفني بين الدول الأعضاء.

شاكرين لكم جهودكم وتعاونكم في تسهيل عملية جمع المعلومات.

<u>أولاً : بيانات عامة عن المشروع</u>

1 -اسم المشروع :.....

2 -الموقف الحالي للمشروع :

- مستمر ( )
- منتهي ( )
- متوقف (متعثر) ( )

3 -المدى الزمني للمشروع:-

تاريخ بدء المشروع المدى الزمني المقرر للمشروع تاريخ نهاية المشروع

"للمشروعات المنتهية"

4- نطاق عمل المشروع :

- وطني ( )
- إقليمي ( )
- دولي ( )

5- التغطية الجغرافية للمشروع :

- الوطن ككل ( )
- العاصمة ( )
- إقليم ( )
- محافظة ( )
- مدينة ( )
- قرية أو مجموعة قرى ( )
- أخرى تذكر.....

6- هل هذا المشروع مرتبط بمشروعات أخرى؟

نعم ( ) لا ( )

(في حاله الإجابة بـ نعم)

7- ما هي هذه المشروعات

.....

.....

.....

ثانياً : التنفيذ

8 -اسم الجهة / الجهات المنفذة :.....

9 -طبيعة الجهة / الجهات المنفذة

- حكومية ( )
- قطاع خاص ( )
- منظمة أهلية ( )
- منظمة إقليمية ( )
- منظمة دولية رسمية ( )
- منظمة دولية غير حكومية ( )
- أخرى تذكر.....

10 -مصادر التمويل

- حكومية ( )
- قطاع خاص ( )
- منظمة أهلية ( )
- منظمة إقليمية ( )
- منظمة دولية رسمية ( )
- منظمة دولية غير حكومية ( )
- أخرى تذكر.....

11 -مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع

الوصف	العدد
مقر/ مقرات للمشروع	
تجهيزات مكتبية	
أجهزة حاسوب	

وسائل نقل

وسائل اتصال

موقع الكتروني

12 -عدد العاملين بالمشروع ذكور..... إناث.....

13 -مدير المشروع ذكر..... أنثى.....

14 -عدد النساء في إدارة المشروع.....

15 -أهداف المشروع :

-.....

-.....

-.....

-.....

16 -طبيعة أنشطة المشروع

النشاط	وصف النشاط
توعية	
تدريب / تكوين	
تنمية مهارات	
إعداد كوادر	
تقديم مساعدات مالية أو عينية	
برامج حماية	
توفير مؤسسات رعاية مختلفة	

تحسين ظروف العيش

تأهيل وإعادة تأهيل

أخرى تذكر.....
.....
.....

17 -الفئات التي يستهدفها المشروع

حسب الحالة الاجتماعية للنساء

*عزباوات * متزوجات *مطلقات *أرامل

حسب الحالة الوظيفية

* عاملات * ربات بيوت * متقاعدات

حسب العمر

* أطفال * فتيات *شابات * مسنات

حسب الحالة الصحية

* معوقات * أمراض مزمنة * أخرى تذكر.....

18 -هل يستهدف المشروع الرجال: نعم ( ) لا ( )

19 -اذا كانت الإجابة بنعم، فأي فئة من الرجال:.....

20 -عدد المستهدفين من المشروع:.....

21 -عدد المستفيدين الفعليين من المشروع " بدءًا من تنفيذ المشروع".....

ثالثا:- الانجازات والمشكلات

22 -هل حقق المشروع أهدافه:-

نعم ( ) لا ( )

23 -اذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أهم الانجازات التي حققها المشروع حتى الآن؟

-.....

-.....

-.....

24 -العقبات التي تواجه / واجهت المشروع

العقبات	توصيف العقبات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
- عدم وجود وثيقة للمشروع		
- عدم وضوح غايات المشروع وأهدافه وصعوبة قياس الأهداف		
- تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية		
- مشكلات دراسات الجدوى		
- مشكلة التمويل		
- صعوبة الوصول إلى المستهدفين		
-نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل في المشروع		

– قصور المتابعة وتركيزها على الناحية المالية

–مشكلة المكان

–نقص التجهيزات المادية

– مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة

– نقص الموارد البشرية

– عدم وجود خطة للاستدامة

– عدم تجاوب المستهدفين

– عدم وجود مؤشرات للتقييم

25 –كيف أثرت هذه المشكلات على استمرارية المشروع ؟

–.....

–.....

–.....

<u>رابعا: آليات التقييم والمتابعة</u>

26 –هل تم تقييم المشروع ؟ نعم ( ) لا ( )

27 -في حالة الإجابة بـ نعم أجب عن الأتي:-

أ – مراحل التقييم

- مستمر ( )
- مرحلي ( )
- نهائي ( )

ب– جهة التقييم

- ذاتي
  - الإداريين
  - المستفيدين
  - العاملين
- خارجي
  - جهات إشرافية
  - جهات تمويلية
  - أخرى
- متعدد الأطراف ( )

جـ– منهجية التقييم

- تقييم الأنشطة ( )
- تقييم الأهداف "المخرجات" ( )
- تقييم الأداء ( )

28 -أدوات التقييم:-

– الاستبيان

– مؤشرات

– مقابلات

– الملاحظة

- رجوع إلى الملفات
- أخرى تذكر.....

29 -كيف استفاد المشروع من عملية التقييم:-

-.....
-.....
-.....

خامسا: الرؤية المستقبلية

30 -ما هي مقترحاتكم لتحسين المشروع:-

وصف المقترحات
التخطيط للمشروع
تنفيذ المشروع
تقييم المشروع
تمويل المشروع
مشاركة المرأة في المشروع

31 -ما هي أهم المجالات الاجتماعية التي تقترحون أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي؟

- .....
- .....
- .....

ملاحظات

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

ملحق 3: الاستمارة النهائية

رقم الاستبيان				

الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للنهوض بالمرأة العربية

استبيان المشروعات الاجتماعية

-الدولة

- اسم مستوفي البيانات.....
- المسمى الوظيفي لمستوفي البيانات في المشروع.....
- عنوان البريد الالكتروني لمستوفي البيانات

.....

- اسم الباحث الميداني.....
- تاريخ استفاء الاستبيان:...../...../2009م

- **بيانات المؤسسة:**
- اسم المؤسسة.....
- العنوان.....
- رقم التليفون.....
- رقم الفاكس.....

- البريد الالكتروني للمؤسسة.....

تقوم منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية بإجراء دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية بالدول الأعضاء في المنظمة.

ويهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية، كما يهدف إلى الكشف عن التوجهات والموضوعات التي تم التركيز عليها، والوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها أو أسباب الإخفاق.

وانطلاقاً من كل ما سبق، سيساعد هذا الاستبيان على تشخيص الوضع الراهن، وعلى تعزيز ورفع كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها المنظمة في وضع خطتها المستقبلية في هذا المجال بناء على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة، بما يؤدى إلى نجاح جهود تبادل

المعلومات الواردة في هذا الاستبيان خاصة فقط بأغراض البحث العلمي التابع لمنظمة المرأة العربية

ملحق 4 :رسالة الخبيرة المحلية للجهات

إلى من يهمه الأمر

تقوم منظمة المرأة العربية، وهي منظمة حكومية تعمل في إطار جامعة الدول العربية بإعداد المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع الدراسات المسحية للبرامج والمشاريع المنفذة في الدول العربية من اجل النهوض بالمرأة حيث تركز هذه المرحلة على المشاريع الخاصة بالمجال الاجتماعي الموجهة للمرأة في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2009م.

وقد تم اختيار مشروعكم ضمن المشاريع الاجتماعية البارزة والتي تخص المجال الاجتماعي للمرأة. لذا يرغب الفريق البحثي أن يكون مشروعكم ضمن المشاريع المدرجة في الدراسة المسحية للبحث.

لذا نرجو منكم تسهيل مهام الباحث المساعد – السيدة إيمان الفلة – والتي تقوم بعملية جمع البيانات في مهام إجراء الدراسة وتقديم المعلومات المطلوبة لإتمام الدراسة.

شاكرين لكم تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. دنيا أحمد

أستاذ مساعد– جامعة البحرين

خبير المجال الاجتماعي للمرأة في مملكة البحرين

To whom it may concern

Arab Women Organization, an intergovernmental organization working in the framework of the Arab League is preparing fourth and final phase of survey programs and projects in the Arab states with regards to advancement of Women. Focus of this project is related to the social sphere for women within the last five years.

Your project has been selected within the prominent social projects which are specific to the social sphere for women. Therefore, the research team will include your project within the projects survey.

We hope that you facilitate the assistant researcher - Ms. Iman Alfalah- in collecting data and providing the required information to complete the study. For your kind information, data collection period will be from July to September 2009.

Thanking you for your kind cooperation and please do accept my sincere respect and appreciation.

Regards,

Dr. Dunya Ahmed Abdullah
Assistant Professor - University of Bahrain
Social sphere of women expert- Kingdom of Bahrain

ملحق 5: قائمة بأسماء الجهات التي طلبت رسائل رسمية من المجلس الأعلى للمرأة

	الجهة	باسم	المسمى الوظيفي	رقم الفاكس
.1	وزارة التنمية	نجوى جناحي	مديرة إدارة المنظمات الأهلية	
.2	المؤسسة الخيرية الملكية	حسن عبد العزيز مراد	مدير إدارة خدمات العملاء	17678287
.3	وزارة الخارجية	الدكتور يوسف عبدالكريم محمد	مدير الإدارة القانونية	**17227861**
.4	مركز الولايات المتحدة الإنمائي	سيد آغا	مدير مركز الولايات المتحدة الإنمائي	17311500
.5	الاتحاد النسائي البحريني	مريم الرويعي	رئيس مجلس الإدارة	**17644536**
.6	جمعية النساء الدولية	فاطمة الكوهجي	رئيس مجلس الإدارة	**17729128**
.7	جمعية فتاة الريف	بدرية مرزوق	رئيس مجلس الإدارة	**17729643**
.8	جمعية البحرين النسائية	د. سرور قاروني	رئيس مجلس الإدارة	**17826117**
.9	جمعية المرأة البحرينية	إيمان شويطر	رئيس مجلس الإدارة	**17813646**
.10	جمعية مدينه حمد النسائية	بهية رضي	رئيس مجلس الإدارة	**17422005**
.11	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	خديجة السيد علي خليل	رئيس مجلس الإدارة	**17663439**
.12	جمعية المحرق النسائية الاجتماعية الثقافية	حنان عبد الله الكواري	رئيس مجلس الإدارة	**17776329**
.13	جمعية باربار النسائية	رباب عبد الله أحمد	رئيس مجلس الإدارة	**17693736**
.14	جمعية نساء من أجل القدس	نائلة الوعري	رئيس مجلس الإدارة	**17592187**
.15	جمعية الفجر الجديد النسائية	نازلي ضياء توفيق	رئيس مجلس الإدارة	**17822007**
.16	جمعية الهلال الأحمر البحريني	الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة	**17291797**
.17	جمعية العائلة البحرينية	عبدالله بن محمد الغرير	رئيس مجلس الإدارة	**17334131**
.18	جمعية السعادة الاجتماعية	السيد عدنان هاشم علي حسين	رئيس مجلس الإدارة	**17699885**
.19	جمعية مودة	د. عادل حسن الحمد	رئيس مجلس الإدارة	**17769653**
.20	جمعية دار الحكمة للمتقاعدين	الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة	17729726
.21	جمعية أهل البيت للإنماء	الشيخ عبدالعظيم المهتدي البحراني	رئيس مجلس الإدارة	**17342228**
.22	الجمعية الأهلية لقرية الخارجية بستره	أمير علي المشعل	رئيس مجلس الإدارة	**17737135**
.23	جمعية سترة الاجتماعية	محمد رضي	رئيس مجلس الإدارة	
.24	الجمعية الأهلية لمنطقة رأس رمان	عبد العزيز حبيل	رئيس مجلس الإدارة	**17591501**
.25	جمعية البحرين للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	د. توفيق نصيب	رئيس مجلس الإدارة	**17244671**
.26	جمعية مكافحة التدخين	د. كاظم الحلواجي	رئيس مجلس الإدارة	**17737483**

	الجهة	باسم	المسمى الوظيفي	رقم الفاكس
.27	جمعية البحرين لمكافحة السرطان	د. عبد الرحمن فخرو	رئيس مجلس الإدارة	17233611
.28	الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية	د. شيخة العريض	رئيس مجلس الإدارة	17289469
.29	جمعية البحرين لرعاية مرضى السكلر	زكريا كاظم	رئيس مجلس الإدارة	17730224
.30	جمعية أصدقاء البيئة	خولة المهندي	رئيس مجلس الإدارة	17421413
.31	جمعية البحرين للبيئة	د. شبر إبراهيم الوداعي	رئيس مجلس الإدارة	17630056
.32	الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان	عبد الله الدرازي	رئيس مجلس الإدارة	17826836
.33	الجمعية البحرينية للحريات العامة ودعم الديمقراطية	فيصل فولاذ	رئيس مجلس الإدارة	17262229
.34	جمعية حماية العمال الوافدين	منى المؤيد	رئيس مجلس الإدارة	
.35	جمعية البحرين لتنمية وتدريب الموارد البشرية	السيد حسين إسماعيل	رئيس مجلس الإدارة	17825517
.36	جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية	أ ز رضا رجب	رئيس مجلس الإدارة	17274787
.37	جمعية البحرين الاجتماعية الثقافية	د. فخرية الديري	رئيس مجلس الإدارة	17231889
.38	جمعية المملكة	محمد باقر لؤلؤي	رئيس مجلس الإدارة	13650058
.39	جمعية الإنجاز البحرينية	الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة	17225052
.40	الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي	المهندس ضياء عبدالعزيز توفيقي	رئيس مجلس الإدارة	17822564
.41	جمعية الشباب الديمقراطي البحريني	محمد مطر	رئيس مجلس الإدارة	17825573
.42	جمعية أطفال وشباب المستقبل	صباح عبدالرحمن الزياني	رئيس مجلس الإدارة	17813306
.43	جمعية الشبيبة البحرينية	حسين أحمد العريبي	رئيس مجلس الإدارة	17412902 – 17250404
.44	جمعية البحرين الشبابية	علي حسين شرفي	رئيس مجلس الإدارة	17533245
.45	جمعية الإصلاح	الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة	17332156
.46	جمعية التربية الإسلامية	عصام بن محمد إسحاق	رئيس مجلس الإدارة	17720340
.47	جمعية النور للبر	الشيخة لمياء محمد آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة	17662270
.48	جمعية المهندسين البحرينية	عبد المجيد القصاب	رئيس مجلس الإدارة	17729819
.49	جمعية الاجتماعيين البحرينية	خلف أحمد خلف	رئيس مجلس الإدارة	17727485
.50	جمعية سيدات الأعمال البحرينية	منى يوسف المؤيد	رئيس مجلس الإدارة	17721116
.51	جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية	حسين إسماعيل	رئيس مجلس الإدارة	17825517
.52	جمعية المعلمين البحرينية	مهدي أبوديب	رئيس مجلس الإدارة	17727499

	الجهة	باسم	المسمى الوظيفي	رقم الفاكس
.53	مركز أكتشف الإسلام	إسحاق راشد الكوهجي	رئيس مجلس الإدارة	**17530906**
.54	مؤسسة دار المنار لرعاية الوالدين	مها إبراهيم	المدير التنفيذي	**17680268**
.55	مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري	د. فريد غازي	رئيس مجلس الإدارة	**17597779**
.56	نادي أنرويل البحرين	السيدة لمياء مصطفى منياتو	رئيس مجلس الإدارة	**17293212**
.57	نادي روتاري السلمانية	السيد رائد السماهيجي	رئيس مجلس الإدارة	**17716700**
.58	نادي روتاري المنامة	السيد أحمد عبدالله	رئيس مجلس الإدارة	**17225043**
.59	جمعية الوفاق الوطني	الشيخ علي سلمان	رئيس مجلس الإدارة	17406024
.60	جمعية المحامين البحرينية	جميلة علي سلمان	رئيس مجلس الإدارة	**17727699**
.61	**إلى من يهمه الأمر**	**مفتوح لجهات أخرى**		

ملحق 6: نموذج لرسالة المؤسسات من المجلس الأعلى للمرأة

Supreme Council for Women
General Secretariat
PR & Information Directorate

المجلس الأعلى للمرأة
الأمانة العامة
إدارة العلاقات العامة والإعلام

الرقم: ع ع إ-2009/159/8
التاريخ: 16 أغسطس 2009م

الأمانة العامة

حضرة الفاضلة منى المؤيد المحترمة
رئيس مجلس الإدارة
جمعية حماية العمال الوافدين

تحية طيبة وبعد،،،

تتقدم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة إليكم بخالص التحيات، ويسرنا إفادتكم بأن منظمة المرأة العربية، وهي منظمة حكومية تعمل في إطار جامعة الدول العربية تقوم بإعداد المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع الدراسات المسحية للبرامج والمشاريع المنفذة في الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة حيث تركز هذه المرحلة على المشاريع الخاصة بالمجال الاجتماعي الموجهه للمرأة في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2009م.

وبناءً على ما سبق، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة بترشيح الدكتورة دنيا أحمد عبداللة الاستاذ المساعد بقسم العلوم الاجتماعية بكلية الاداب بجامعة البحرين كخبير في هذا المجال لإعداد الدارسة المطلوبة، وعليه تتطلع الأمانة العامة إلى تعاونكم في تسهيل عمل الخبيرة لإنجاز المهام الموكلة إليها.

شاكرين لكم تعاونكم معنا،،،
وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

عزالدين خليل المؤيد
مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام

هاتف: ١٧١٧١٧١ (٩٧٣+) - فاكس: ١٧٤١٥٣٠٧ (٩٧٣+) - ص.ب: ٣٨٨٨٦ - المنامة - مملكة البحرين
Tel. : (+973) 17417171 - Fax: (+973) 17415307 - P.O. Box: 38886 - Manama - Kingdom of Bahrain
E-mail: pr@scw.gov.bh - Website: www.scw.gov.bh

ملحق 7: عقد الباحث المساعد

عقد باحث مساعد لإعداد المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع الدراسات المسحية للبرامج والمشاريع المنفذة في الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة

الطرف الأول: د. دنيا أحمد عبدالله (الرقم الشخصي 760504300) خبير المجال الاجتماعي للمرأة بمملكة البحرين

الطرف الثاني: إيمان سيد عدنان الفله (الرقم الشخصي 810202735) باحث مساعد–خريج قسم العلوم الاجتماعية

مهام الباحث المساعد ومواعيد التسليم

حصر جميع مشاريع المجال الاجتماعي الموجهة للمرأة في مملكة البحرين في السنوات الخمسة الأخيرة.

إعداد قوائم بمسئولي المشاريع وعناوينهم وأرقام الاتصال بموعد أقصاه 31 يوليو 2009 واطلاعها للطرف الأول للموافقة.

دراسة وتوزيع الاستمارات على ما لا يقل عن 100 مشروع يخص المجال الاجتماعي للمرأة موزعة على القطاعات المختلفة في المملكة (مراعاة التمثيل الجغرافي، العرقي، المذهبي...الخ) بعد موافقة الطرف الأول على هذه المشاريع.

الانتهاء من ملء الاستمارات في موعد أقصاه 31 أغسطس 2009.

الانتهاء من تفريغ الاستمارات وإدخال البيانات في برنامج إحصائي في موعد أقصاه 15 سبتمبر 2009.

تسلم جميع الاستمارات للطرف الأول فور الانتهاء منها بتاريخ أقصاه 15سبتمبر 2009.

المكافئات

مكافأة أعمال سكرتارية وإعداد مراسلات واتصالات و أخذ المواعيد والتصاريح...الخ من أعمال مكتبية): 100 دينار بحريني شامل كلفة الاتصالات والمراسلات.

مكافأة توزيع الاستمارات: دينارين لكل استمارة (2*100=200 دينار بحريني شامل كلفة المواصلات والانتقال).

مكافأة تفريغ الاستمارات وإدخال البيانات في برنامج إحصائي: ستمائة فلس لكل استمارة (0.6*100=60 دينار بحريني).

يتسلم الطرف الثاني المكافأة بعد الانتهاء من جميع المهام.

قام الطرف الثاني (إيمان الفله) بمخاطبة 120 جهة بخصوص 226 مشروع، و قام بتسليم الطرف الأول (د.دنيا أحمد) بتاريخ 16 أكتوبر 2009 (117) استبيان مفرغين، وبذلك يسلم الطرف الأول الطرف الثاني مبلغ 420.2 لقيامه بالأعمال التالية:

1. مكافأة أعمال سكرتارية وإعداد مراسلات واتصالات و أخذ المواعيد والتصاريح...الخ من أعمال مكتبية): **100** دينار بحريني شامل كلفة الاتصالات والمراسلات.
2. مكافأة توزيع الاستمارات: دينارين لكل استمارة (120 جهة * 2= **240** دينار بحريني شامل كلفة المواصلات والانتقال).
3. مكافأة تفريغ الاستمارات وإدخال البيانات في برنامج إحصائي: ستمائة فلس لكل استمارة (0.6*117=**70.2** دينار بحريني)
4. مكافأة مترجم (للجمعيات الأجنبية و الدولية فقط)، 5 دنانير لكل جهة (2*5)= **10** دنانير.

ويتكفل الطرف الثاني بتوزيع كلفة التفريغ و الترجمة على باقي أعضاء الفريق البحثي.

وذلك بتحويل المبلغ**420.2** لحساب الطرف الثاني:

رقم الحساب: 293367809

اسم البنك: بنك البحرين الوطني

توقيع الطرف الأول

د. دنيا احمد

توقيع الطرف الثاني

إيمان الفله

المراجع

[i] المركز الوطني لدعم المنظمات، وزارة التنمية الاجتماعية، http://www.social.gov.bh/portal/page/portal/MOSD_FINAL/home/Tab6: [15 مايو 2009].

[ii] وزير شئون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله، كما نُقل في مجلة الأعمال العربية الصادر في 6 فبراير 2008، "البحرين مُتهمة بالتمويه في هوية سكانها" www.arabianbusiness.com/510464-expatriates-rob-bahrain-nationals-of-jobs?ln=en

[iii] جلوسيمير،"أعضاء سياسيون ومشاركون: شبه الجزيرة العربية"، موسوعة المرأة والثقافة الإسلامية"، 551-553؛ م.صقلّي، "المرأة والدين في البحرين: بزوغ هوية"، ي. حدّاد، يوفن، و ج. إسبوسيتو، المحررين،الإسلام، النوع الاجتماعي، والتغيير الاجتماعي (نيويورك، أُكسفورد: دار نشر جامعة أُكسفورد، 1998)، 169-189.

[iv] أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.

[v] أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.

[vi] دستورمملكة البحرين، قانون رقم 17 لعام 2002، مادة 5 (ب)، www.pogar.org/publications/other/constitutions/bahrain-02e.pdf.

[vii] "29 من قائمة الـ 50 خليجيات وفقاً لـ(فوربز) منى.. إلهام.. أفنان.. وهدى من أقوى سيدات الأعمال العربيات" جريدة الوقت البحرينية، 23 مايو 2008، 823.

[viii] "استمرار الانحياز ضد المرأة"، تربيون البحرين، 15 ديسمبر 2007.

[ix] عبدالمجيد, هدى 'بالتزامن مع المشروع الاصلاحي.جناحي: 474 منظمة أهلية و 120 طلبا بانتظار اقراره', الوطن البحرين، 16 أغسطس 2009.

[x] وليد. المصري، مقارنة الواقع الفعلي للمرأة في مملكة البحرين بتقرير التنمية البشرية، (البحرين: المجلس الأعلى للمرأة، حوار الطاولة المستديرة، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة، 2008).

[xi] أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.

[xii] أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.

[xiii] قانون الجنسية البحرينية (التعديل الأخير لعام 1981)، 16 سبتمبر 1963، المادة 5، www.unher.org/refworld/docid/3fb9f34f4.html

[xiv] حبيب تومي، "أبناء الأب الأجنبي يحصلون على الجنسية البحرينية"، أخبار الخليج، 20 سبتمبر 2006، http://archive.gulfnews.com/articles/06/09/20/10068736.html باللغة الانجليزية.

[xv] أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.

[xvi] حماده، سعاد، "جديد قانون أحكام الأسرة للمرأة السنية في البحرين، وليست الشيعية "IPS New ، http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=47106. 14يونيو 2009.

[xvii] قانون العقوبات، المادة 339، 334-1، 345-1، 346-1، 348، www.womengateway.com/arwg باللغة العربية.

[xviii] قانون العقوبات، المادة 353، www.womengateway.com/NR/exeres/73FOOD14-DEOA-41E1-86CF-55E18761850D.html باللغة العربية.

[xix] قانون العقوبات، المادة 334، www.scw.gov.bh/media/pdf/Initial-Second-Periodic-Reports.pdf باللغة العربية، و www.unher.org/refworld/docid/47ea235f2.html 104، باللغة الإنجليزية.

[xx] تقرير الاتجار بالبشر (وزارة خارجية الولايات المتحدة، 4 يونيو 2008)، www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105387.htm.

[xxi] س.س.جريوال، " وزارة خارجية الولايات المتحدة تحذف البحرين من القائمة السوداء للاتجار بالبشر "، جميع عناوين الأخبار، يونيو 2008، www.allheadlinenews.com/argicles/7011168940.

[xxii] سيجما هدى،تقرير عن اللجنة الخاصة بالاتجار بالبشر خاصة المرأة والطفل: بعثة إلى البحرين، عُمان وقطر (نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2007)، www.universalhumanrightsindex.org/documents/847/1131/document/en/pdf/text.pdg.

[xxiii] ج.بيو، "سريلانكا توقف ارسال الخدم إلى البحرين"، أخبار الخليج اليومية - باللغة الانجليزية-، 2008؛ سيجما هدى، تقرير عن اللجنة الخاصة بالاتجار بالبشر...؛ المعاناة في صمت: خدم المنازل بحاجة إلى حماية قانونية (إتحاد حقوق العمال الأجانب [UFDWR]، 14 ابريل 2008 [8 أغسطس 2008])، http://ufdwrs.blogspot.com/2008/04/suffering-in-silence-domestic-workers.html;

ج.م.-ف.جامارتن، خدم المنازل: قلة الحماية لذواي الدخل الضئيل، ابريل 2005 [8 أغسطس 2008]، www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?id=300

[xxiv]المعاناة في صمت، إتحاد حقوق العمال الأجانب (UFDWR)،
http://ufdwrs.blogspot.com/2008/04/suffering-in-silence-domestic-workers.html.
[xxv]جامارتن، خدم المنازل، www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?id=300
[xxvi]البحرين: دور ايواء خدم المنازل بحاجة لدعم مادي، (مانيلا: مركز سكالابريني للهجرة، 2008 [8 أغسطس 2008])،
www.smc.org.p/amnews/amn060131/middleast/Bahrain060131.htm؛ س. المؤيد، "القانون أعمى عن آلام الخدم"، أخبار الخليج اليومية –باللغة الانجليزية-، 13 يوليو 2008.
[xxvii]تقرير الاتجار بالبشر (العاصمة واشنطن: وزارة الخارجية بالولايات المتحدة، 12 يونيو 2007)،
www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2007/82805.htm.
[xxviii]"العنف الاسري"، في العنف الاسري (القضايا والحلول) (البحرين: مركز معلومات المرأة والطفل، 2008).
[xxix]حقوق الإنسان: البحرين (السفارة الأمريكية بالبحرين)، manama.usembassy.gov/bahrain/hrarabic.html;
"ممارسات البحرين بالنسبة لحقوق الإنسان 1994"، تقرير حقوق الإنسان (وزارة الخارجية الامريكية، فبراير 1995)
dosfan.lib.unic.edu/ERC/democracy/1994_hrp_report/94hrp_report_nea/Bahrain.html.
[xxx]"تضاعف العنف المنزلي في عام 2008"، الأيام، 21 يونيو 2008، البحرين، 1-2.
[xxxi]أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.
xxxiiالقانون رقم 40 في 2005؛ " التشريعات البحرينية تفتقد نصوص تجريم العنف ضد النساء " الوقت، 8 مارس 2008، 747.
[xxxiii]أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.
[xxxiv]دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة وتشغيلها " في المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية (مملكة البحرين، إدارة الدراسات والبحوث، 2008).
[xxxv]"هل نراهن على فوز المرأة بالانتخابات؟" وكالة أنباء البحرين، 17 نوفمبر 2006 [8 أغسطس 2008]،
http://english.bna.bh/?ID=53081.
[xxxvi]دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة وتشغيلها " في المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية (مملكة البحرين، إدارة الدراسات والبحوث، 2008).
[xxxvii]"الرعاية الاجتماعية في البحرين"، بحرين بريف *Bahrain Brief* (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية) 6، رقم 8 (2005)؛ د. عيسى، "نشطاء: صندوق النفقة البحريني خطوة مهمة لكن الـ 200 دينار غير كافية"، الوقت، 2 يناير 2007؛ "النشطاء غير راضين عن مبلغ النفقة"، بوابة المرأة، ديسمبر 2007.
[xxxviii]"المرأة البحرينية و العمل النقابي"، بوابة المرأة، 2007،
www.womengateway.com/NR/exeres/1B893363-8305-3B4A-905B-DF20D7575166.htm.
[xxxix]دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة وتشغيلها " في المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية (مملكة البحرين، إدارة الدراسات والبحوث، 2008).
[xl]" دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة وتشغيلها " في المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية (مملكة البحرين، إدارة الدراسات والبحوث، 2008).
[xli]أحمد، دنيا، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "البحرين"، بيت الحريات، 2009.